

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف -1-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه
في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة
تحت عنوان:

دور نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* في توجيه السلوك البيئي
للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
- دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية -

إعداد الطالب

عبد الكريم لحيلج

تحت إشراف

أ.د. سعيد شوقي شاكور

لجنة المناقشة

أ.د. بوهزة محمد

جامعة سطيف

رئيسا

أ.د. شاكور سعيد شوقي

جامعة جيجل

مشرفا ومقررا

أ.د. حاج صحراوي حمودي

جامعة سطيف

عضوا مناقشا

د. بوحروود فتيحة

جامعة سطيف

عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشكرات

أحمد الله عز وجل وأشكره على توفيقه لإنجاز هذا البحث المتواضع
وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف "من لم يشكر
الناس لم يشكر الله":

أتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور سعيد شوقي
شاكور لقبوله الإشراف على مذكرتي، وكذا لجهده المبذول وإرشادي
وصبره معي لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

بارك الله فيكم

إهداء

أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي وأولادي ريتاج وعبد الجليل

إلى إخوتي

إلى كافة الأصدقاء والزملاء في العمل وفي الدراسة

مقدمة

مقدمة

أدى التقدم العلمي والتقني الذي شهده العالم إلى ارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية والصناعية، عملت هذه الأخيرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات، لكن في المقابل نتج عن هذا التطور أزمات بيئية خطيرة، بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مخلفات عمليات التصنيع السائلة والصلبة والإنبعاثات الغازية السامة والتي لم يستطع النظام البيئي استيعابها. وهنا تعالت الأصوات المنتقدة لهذا النموذج التنموي، حيث وجدت الدول بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، نفسها في مواجهة اتجاهين متناقضين، الأول يقتضي إنتاج أكبر عدد من السلع من أجل إشباع الرغبات المتزايدة للسكان، وتحقيق أهداف تنمية واقتصادية، على حساب البيئة الطبيعية واستنزافها. والاتجاه الثاني الذي ينادي بضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية، وبالتالي إيقاف سيرورة التنمية ورهن إشباع الحاجات. وأمام هاته الجدلية أصبح لابد من تبني نهج تنموي بديل، يقوم على إيجاد الحل الأنجع والتوليفة المثلى (نمو اقتصادي، حماية البيئة الطبيعية) من خلال تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة الطبيعية من جهة أخرى، وهذا ما يطلق عليه بالتنمية المستدامة.

ساهمت المؤتمرات المتعددة في ترسيخ فكرة التنمية المستدامة وزيادة الوعي الدولي بالمشكلات البيئية، ووضع كل بلدان ومؤسسات العالم أمام مسؤولياتهم خاصة البلدان المصنعة والمؤسسات الاقتصادية، حيث تعتبر هذه الأخيرة المتسبب الأكبر في التدهور البيئي عن طريق سلوكياتها غير المسؤولة تجاه البيئة الطبيعية، وعلى هذا طلبت العديد من الدول والمنظمات والهيئات العالمية المهمة بالبيئة من المنظمة العالمية للتقييس (ISO)* بإصدار مواصفة خاصة بنظام الإدارة البيئية، وفي سنة 1996 تم إصدار مواصفة ISO14001، والتي تعمل على دمج الاهتمامات البيئية ضمن استراتيجيات المؤسسات الاقتصادية.

ومع تطور المبادلات التجارية واتساع مشروطيتها، وكذا ازدياد ضغوط مختلف الأطراف على المؤسسات الاقتصادية، بسبب آثارها السلبية على البيئة الطبيعية، لم يعد في مصلحة هذه

المؤسسات سواء على المدى البعيد أو القريب إغفال الجوانب المتعلقة بسلوكها تجاه البيئة والموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني سلوكا بيئيا مسؤولا أمرا ضروريا لضمان استمراريته وتحسين أدائها، وكذا الحفاظ على مكانتها في المحيط الذي تتواجد فيه، ففي ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO14001**.

1- إشكالية الدراسة

أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل الاهتمامات البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة، وأصبح تطبيق نظام الإدارة البيئية من بين الشروط التصديرية للعديد من الدول والأسواق العالمية، ومع ذلك فإن الكثير من المؤسسات الاقتصادية وخاصة في الدول النامية والجزائر على وجه التحديد، لازالت لا تولي اهتماما كبيرا بهذه المواصفة وبكل ما يتعلق بحماية البيئة ومواردها.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما مستوى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

- ما مدى مساهمة تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** في توجيه السلوك البيئي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

2- فرضيات الدراسة

حسب التساؤلات المطروحة آنفا، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** دورا كبيرا في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

وتتدرج تحتها الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- مستوى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قوي.
- يؤدي نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** إلى تحسين السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

3- أهمية الدراسة

بعد صدور نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** واعتماده دولياً عام 1996، أصبح الحصول على شهادة المطابقة أساساً للتبادل التجاري، لذلك تنطلق أهمية الدراسة مما يأتي :

- زيادة الوعي البيئي وخاصة فيما يتعلق بمواصفة نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**، وأهمية سعي مؤسساتنا للحصول عليها حفاظاً على البيئة وتحسيناً لوضعها التنافسي محلياً ودولياً.
- تناوله لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** وهو موضوع حديث نسبياً بالنسبة لمؤسساتنا الاقتصادية؛ وبالتالي مساعدتها في الاستعداد والتهيئة لوضع هذا النظام وتحسين أدائها البيئي.
- زيادة القوانين والتشريعات البيئية على المستوى الوطني والدولي، والذي يعني أن المؤسسات الجزائرية ستواجه صعوبات في التكيف معها، لذا بات من الضروري التفكير جدياً في تهيئة مستلزمات التحول نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** ، والذي يأخذ بعين الاعتبار هذه القوانين والتشريعات البيئية.
- توضيح كيفية تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**، و دوره في متابعة وتوجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية؛
- قلة الدراسات حول تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

4- أهداف الدراسة

- تمثل الدراسة محاولة نظرية وتطبيقية لتحديد مساهمة نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية. لذا تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :
- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة وعلاقتها بالمؤسسة الاقتصادية، ونظام الإدارة البيئية **ISO 14001**؛
 - الوقوف على الآثار الخارجية السلبية للمؤسسة الاقتصادية على البيئة؛ ودور مختلف السياسات البيئية في الحد منها؛
 - معرفة أنواع ومحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية؛
 - دعوة المؤسسات الجزائرية إلى ضرورة إدماج نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** في سياساتها.

5- أسباب اختيار موضوع الدراسة

يمكن إبراز أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- اهتمام شخصي بموضوع الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية؛
- توافق الموضوع مع التخصص، أي إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة؛
- تزايد الآثار السلبية لنشاط المؤسسات الاقتصادية على البيئة، وعدم بحثها عن الحلول الضرورية لمعالجة ذلك؛
- إبراز دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؛
- إثراء مكتبة كليتنا بمرجع جديد حول موضوع نظام الإدارة البيئية.

6- الدراسات السابقة

- دراسة لـ عز الدين دعاس (2003-2008) بعنوان: أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسة الصناعية¹.

¹ عز الدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011.

حيث انطلق الطالب من إشكالية مفادها: ما هي آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية؟ وقد حاول إظهار الإطار النظري لنظام الإدارة البيئية وأثر تطبيقه من طرف المؤسسة الصناعية حيث تناول الآثار الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والإدارية، ومن خلال دراسته توصل إلى مجموعة من النتائج منها: أن تطبيق نظام الإدارة البيئية أدى إلى تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومن الآثار البيئية نجد: حماية الأنظمة الطبيعية القريبة من الشركة، الاستغلال العقلاني للموارد والطاقة، تسيير النفايات والتقليل منها، تخفيض الانبعاثات الجوية المسببة لظاهري الاحتباس الحراري وثقب الأوزون.

-دراسة لـ **Boiral & Sala** تحت عنوان: هل ينبغي على الصناعة تنفيذ نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**؟¹.

حيث نفذت هذه الدراسة على (12) مصنع من مصانع شركة (C&AS) الخاصة بإنتاج الألمنيوم، والتي هي جزء من مجموعة (Alcan) متعددة الجنسيات، انقسمت الآراء حول تبني مواصفة إلى مجموعتين، الأولى تؤيد تطبيقها للأسباب الآتية:

- القيمة الحقيقية لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** (الدقة، المتابعة والفاعلية... الخ)؛
- تحقيق سيطرة أفضل على السلوك البيئي (ممارسات، التزام أكبر بإجراءات العمل وتعليماته)؛
- المزايا الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي يحققها هذا النظام.

أما المجموعة الثانية فلا تؤيد تبني **ISO 14001** مبررة ذلك انه قد لا يحسن الأداء البيئي. وتقدم هذه الدراسة المزايا والعيوب المرافقة لتطبيق **ISO 14001** في ضوء عينة البحث التي تمتاز باختلافات كبيرة في الثقافات، وهو ما يمكن من فهم مداخل الإدارة، علاقات العمل بين مصنع وآخر، فضلا عن كون الدراسة تقدم بعض التوصيات الخاصة والتي يمكن أن يستفيد منها المدراء الذين يرغبون في تطبيق مواصفة **ISO 14001**.

¹ Boiral Olivier & Jean-Marie Sala, **Environmental Management: Should Industry Adopt ISO14001?**

Business Horizons, V: 41, N°01, 1998.

- بحث لـ ايثار عبد الهادي ال فيحان وسوزان عبد الغاني البياتي، تحت عنوان: **تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية 2004 : ISO 14001**، دراسة حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات معمل بابل 101.

حيث قدم هذا البحث تحليلاً وتقويماً لمستوى تطبيق وتوثيق متطلبات مواصفة نظام الإدارة البيئية 2004 : ISO 14001، مقارنة مع نظام البيئة المعتمد في معمل بابل 01، بهدف إجراء تقييم شامل لمستوى الأداء البيئي في المعمل من أجل تحديد التحسينات سعياً لتعزيز موقف المعمل بيئياً، وقد توصل البحث إلى وجود فجوة كبيرة في الأداء البيئي للنظام المعتمد في المعمل ومتطلبات نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة القياسية الدولية 2004 : ISO 14001.

- دراسة لـ **Boiral Olivier et Henry Jean-François** سنة 2004 بعنوان: **من مواصفة ISO14001 إلى تحسين الأداء البيئي**².

وهي عبارة عن دراسة لأثر مواصفة **ISO 14001** على الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، حيث قام التحليل على مقاربتين، الأولى تتمثل في المقاربة التفاضلية والتي مفادها أن تطبيق مواصفة **ISO14001** في المؤسسة سيساعد لا محالة على تحسين الأداء البيئي، والمقاربة الثانية عبارة عن نموذج نقدي يقوم على أن تحسين الأداء البيئي غير مرهون مباشرة بتطبيق مواصفة **ISO 14001**، والتي يكون الهدف من ورائها (المواصفة) هو الاستجابة للضغوط الخارجية، وأن الأداء البيئي يكون متعلق أساساً بأنشطة أو ممارسات عملية ملموسة غير مدرجة في المواصفة، حيث أن مواصفة **ISO14001** تقوم على طرق تسييرية ومعايير منفصلة عن الواقع.

- دراسة لـ **Nicolas Riedinger et CilineThevenot** (2001-2005) تحت عنوان: **هل مواصفة ISO 14001 فعالة؟**¹

¹ ايثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، **تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية 2004 : ISO 14001**، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 70، 2008

² Boiral Olivier, Henri Jean-François, **de la certification ISO 14001 a l'amélioration des performances environnementales**, 16^{ème} conference de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, Montréal, 6-9 juin 2007.

حيث عملا على تقييم فعالية المعايير البيئية على أداء المؤسسات الصناعية، من خلال دراسة ضغوط أو آثار نشاط هذه المؤسسات على البيئة، وبالتالي تمكنا من تقسيم هاته الآثار إلى خمسة أصناف هي: استهلاك الطاقة (الكهرباء)، استهلاك المحروقات، انبعاثات CO_2 ، كمية الماء المسحوبة، انبعاثات غازات المركبات العضوية غير المتأينة (COV)، وقد أثبتت النتائج أن المؤسسات الصناعية الممثلة لمواصفة **ISO 14001** تمكنت من التقليل من ضغوطها على البيئة.

7- منهجية الدراسة

سيتم إتباع المنهج الوصفي للوقوف على أهم المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للدراسة، وذلك فيما يخص الفصل الأول المتعلق بالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، محدداته وأنواعه. و الفصل الثاني الخاص بنظام الإدارة البيئية **ISO14001**، وكيفية تطبيقه ودوره في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

كما سيتم إتباع المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية، للوقوف على نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية ومدى تطبيقه ودوره في توجيه السلوك البيئي، وهذا بالاعتماد على المقابلة والاستبيان المعد خصيصا لجمع البيانات الضرورية لتحقيق أهداف الدراسة.

8- تقسيمات الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول: سيتم التطرق فيه للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني: سيتم تناول فيه نظام الإدارة البيئية **iso14001**، كيفية ومتطلبات تطبيقه في المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث: سيخصص للدراسة الميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفصل الأول

السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية في الآونة الأخيرة، وهذا نظرا لما يخلفه التلوث البيئي من أضرار تصيب الإنسان والحيوان والنبات، وتعد المؤسسات الاقتصادية المتسبب الأول في هذا التلوث عن طريق ما تخلفه من نفايات وانبعاثات غازية. وهو ما أدى إلى تزايد نداءات المنظمات الدولية والجمعيات والدول من أجل حث هذه المؤسسات على ضرورة تبني سلوك بيئي يضمن حماية البيئة من التلوث وترشيد استخدام مواردها الطبيعية. وسنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

- مضمون العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية؛
- السياسة البيئية للحد من الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة الاقتصادية؛
- السلوك البيئي، محدداته وأنواعه.

1-I- مضمون العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية

لتوضيح العلاقة الموجودة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية، سنتطرق إلى البيئة والنظام البيئي أولاً، ثم بعدها سنستعرض المؤسسة الاقتصادية وتطور علاقتها بالبيئة الطبيعية.

1-1-I- البيئة

تعد البيئة الطبيعية من أهم الموضوعات التي شغلت الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض، لأنها المحيط الذي يعيش فيه، ومنه يحصل على مصادر عيشه وبقائه واستمراره، ولكن هذا الاعتماد الكبير واللامتناهي للإنسان على البيئة، أدى إلى نتائج سلبية ووخيمة عليها. حيث لم تحظ الجوانب الاقتصادية لهذه النتائج السلبية بالاهتمام إلا في الثلاثينات من القرن العشرين، ثم توقف اهتمام الفكر الاقتصادي بمشكلات اضطراب البيئة إلى غاية الستينات من ذلك القرن، حيث واصل الاقتصاديون بجدية وعمق دراسة الجوانب الاقتصادية لهذه المشكلات، حيث تكشف الدراسات أن اضمحلال البيئة مرجعه الأساسي هو النشاط الاقتصادي المتعاظم للإنسان، إذ أدى تقدم التكنولوجيا إلى إنتاج ضخم زاد من استنزاف الموارد الاقتصادية والطبيعية، وطرح مخلفات أثرت سلباً على الهواء، الماء والتربة.

1-1-1-I- ماهية البيئة

يجب التنويه هنا إلى أن كلمة "البيئة" في بحثنا هذا نقصد بها البيئة الطبيعية، ولا نقصد بها بيئة الأعمال التي تعرف على أنها "كل العوامل المحيطة بالمؤسسة والمؤثرة عليها"¹، والبيئة الطبيعية هي جزء من بيئة الأعمال.

إن البيئة كمصطلح ليس من اليسير - كما يتصور البعض - وضع تعريف محدد له وذلك لتعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح في كل فرع من فروع العلم المختلفة، فالباحث في كل فرع من هذه العلوم يعرف البيئة وفقاً لرؤيته الصادرة عن زاوية تخصصه الدقيق.

¹ أحمد ماهر، الإدارة: المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 79.

أ- تعريف البيئة لغة

في اللغة العربية كلمة "البيئة" مشتقة من الفعل الماضي "باء" و "بوا"، ومضارعه "يبوء"، وتشير معاجم اللغة العربية إلى أنه استخدم في أكثر من معنى، ولكن أشهر هذه المعاني ما كان أصله اللغوي يرجع إلى الفعل "باء" ومضارعه "يبوء"، بمعنى نزل وأقام، فيقال يبوء المنزل: أي أعده، وتبوءت منزلاً أي نزلته، والبيئة في اللغة المنزل وهي ما يحيط بالفرد والمجتمع ويؤثر فيه، قال تعالى: « وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوء منها حيث يشاء »¹.

أما في اللغة الانجليزية، فكلمة بيئة تقابلها كلمة *"Environment"* والتي تدل على الظروف المحيطة والمؤثرة في تنمية حياة الكائن الحي.

ب- المفهوم الاصطلاحي للبيئة

لا يخلف المعنى الاصطلاحي للبيئة كثيراً عن المعنى اللغوي، فجل التعريفات تشير إلى أن البيئة هي "ذلك الإطار الذي يحيى فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر"².

لهذا يمكن القول أن كلمة بيئة تعني المكان وحالاته الطبيعية، ويتطابق المفهوم باللغة العربية إلى حد بعيد مع تعريف علم "التبؤ" *"Ecology"* والذي يعد أحد فروع علم الأحياء *"Biology"*، وكلمة *"Ecology"* مشتقة من الكلمتين اليونانيتين *"Oikos"* وتعني المنزل أو البيت، و *"logos"* وتعني علم³، أي علم التبؤ، وهو العلم الذي يبحث علاقات الكائنات الحية مع بعضها والوسط الذي تعيش فيه.

فالبيئة إذاً هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، ويشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلون سوياً سلسلة متصلة فيما بينهم⁴.

¹ القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية: 56.

² راتب السعود، الإنسان والبيئة، دار حامد، عمان، 2003، ص: 21.

³ Sandra Moatti, *notre maison commune*, l'économie politique, 2016/1, N°69, p: 06.

⁴ خالد القاسمي، وجبه البيئي، حماية البيئة الخليجية: التلوث وأثره على البيئة العربية والعالمية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1999، ص ص: 11-13.

ج- المفهوم الايكولوجي للبيئة

تعرف البيئة إيكولوجيا بأنها مجموع المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة، المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية¹، كما يرى العالم كوبر "cooper" أن الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها البعض وهي: البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات، وبالتالي يمكن اعتبار البيئة كمستودع للموارد الطبيعية المستخدمة لإشباع حاجات الإنسان وفي نفس الوقت تعتبر كمكب ومآل لمخلفات الإنسان.

من خلال ما سبق نستنتج أن البيئة إيكولوجيا تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس نشاطه، وهي أيضا خزان الموارد التي تتفاعل مع بعضها البعض، فتؤثر على الإنسان وتتأثر به، غير أن هذا المفهوم الايكولوجي للبيئة لا يربط بين البيئة والعادات والتقاليد التي يرتبط بها الإنسان في سلوكاته وأنشطته الاستهلاكية، كما يتجاهل شكل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في تنظيم المجتمع.

د- البيئة في الفكر المعاصر

لاحظنا من خلال التعريف الايكولوجي للبيئة أنه يركز على الطبيعة المحيطة بالإنسان، ولكن في الفكر المعاصر عرفت البيئة على أنها "ذلك المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها"²، أو هي "مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها"³.

¹ محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،

2002، ص: 15.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 34.

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 البيئة على أنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"¹.

ويتفق العلماء والاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن كلمة البيئة تعني العناصر الطبيعية والحياتية، التي تتواجد حول وعلى سطح وداخل الكرة الأرضية.

مما سبق نستخلص أن البيئة بمنظار الفكر المعاصر تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وينشط فيه، كما أنها مستودع لموارده المتفاعلة فيما بينها لتحدث التأثير في الإنسان والتأثر بسلوكاته، ومن هذا المنطلق فإن البيئة بمعناها العام تشكل كل العوامل الحيوية وغير الحيوية، بمعنى أنها تشمل كل الكائنات الحية المرئية وغير المرئية الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة.

I-1-2- النظام البيئي

سنتطرق إلى مفهوم النظام البيئي ثم سنستعرض عناصره:

أ- مفهوم النظام البيئي

إن مصطلح النظام البيئي (*Ecosystem*) يوضح عناصر البيئة المختلفة أو مكوناتها التي تشمل الماء (*Water*) والهواء (*Air*) والتربة (*Soil*)، بالإضافة إلى مختلف الكائنات الحية الدقيقة والجماعات ذات العلاقة بالبيئة²، وبالتالي فالنظام البيئي هو عبارة عن أي وحدة تنظيمية أو مكانية تشمل كائنات حية ومواد غير حية متفاعلة، بحيث يؤدي إلى تبادل الموارد بين الأفراد الحية وغير الحية، وهذا وفق نظام متوازن ومرن لتستمر في أداء دورها في الحياة، ويخضع النظام البيئي للقوانين الأساسية في الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا.

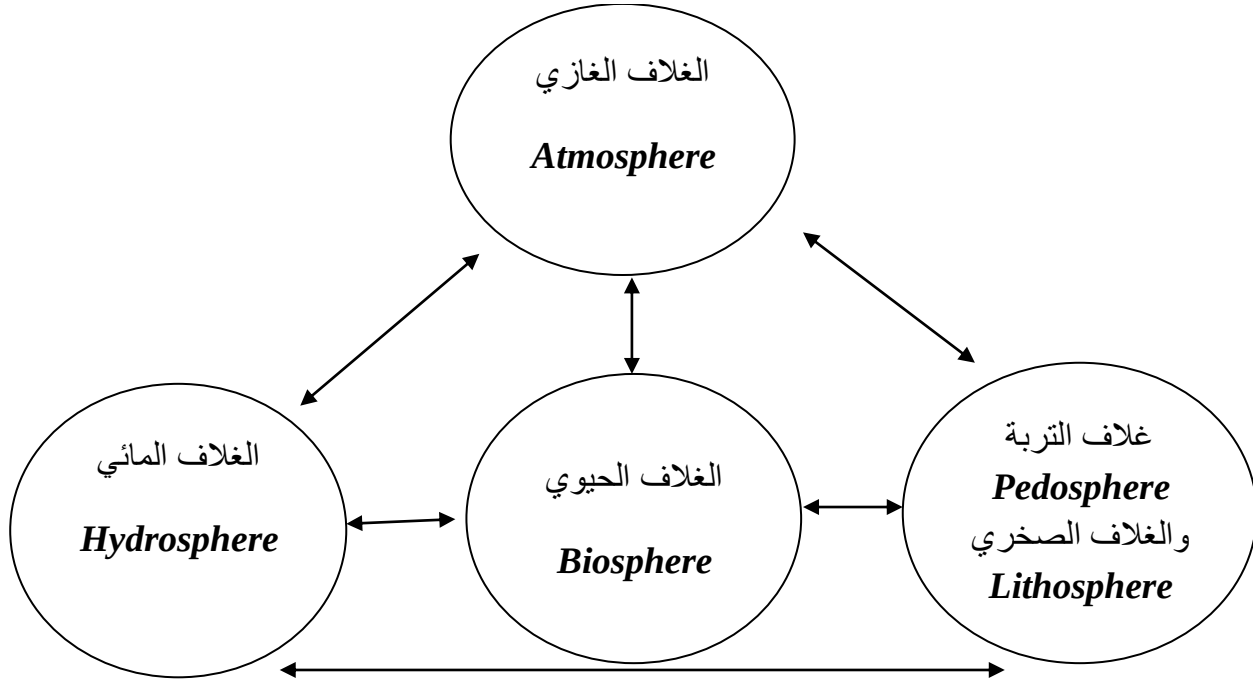
¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 1994، ص: 9.

² عبد الوهاب بن رجب هاشم بن صادق، جرائم البيئة وسبل المواجهة، ط1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2006، ص: 12.

ب- عناصر النظام البيئي

هناك عدة تقسيمات لعناصر النظام البيئي ومنها التقسيم الذي يقوم على الأغلفة، حيث يتكون النظام البيئي من تفاعل أغلفة الكرة الأرضية، وهي الغلاف الغازي والمائي والصخري (التربة) والحيوي كما هو موضح في الشكل الموالي¹:

شكل رقم (01): عناصر النظام البيئي



المصدر: يونس إبراهيم أحمد يونس: البيئة والتشريعات البيئية، ط1، دار حامد، عمان، 2008، ص: 26.

و في ما يلي شرح لعناصر النظام البيئي:

- **الغلاف الغازي:** وقد نشأ في المرحلة الأولى لتكون الأرض، ويتكون من عدة غازات كل حسب حجمها وهو ما يوضحه الجدول رقم (01)²:

¹ يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، ط1، دار حامد ، عمان، 2008، ص: 26.

² يونس إبراهيم أحمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

جدول رقم (01): مكونات الغلاف الغازي.

المكونات	الرمز	الحجم (%)
أكسجين	O ₂	20.93
نيتروجين	N ₂	78.10
أرجون	Ar	0.932
ثاني أكسيد الكربون	CO ₂	0.030
نيون	Ne	0.0018
هيليوم	He	0.0005
كريبتون	Kr	0.0001
زيتوم	Xe	0.000009

المصدر: يونس إبراهيم أحمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

حيث أن هذه المكونات المذكورة في الجدول رقم (01) لم تخلق هكذا عبثاً وإنما هي تسيير وفق نوااميس ثابتة، وأي تغيير في تركيزها سوق تؤثر سلبيًا على الكرة الأرضية.

كما يمكن تقسيم الغلاف الغازي إلى أربع مناطق رئيسية¹، حسب بعدها عن اليابسة وهي:

● طبقة التروبوسفير

هي الطبقة التي تمثل المستوى السفلي من الغلاف الجوي الذي يعلو سطح الأرض مباشرة ويبلغ سمكها حوالي 12 كم، لكن هذا السمك يختلف في المناطق القطبية، ففي المناطق المدارية يبلغ نحو 17 كم، وذلك بسبب التيارات الصاعدة نتيجة لتمدد الهواء بواسطة الحرارة، بينما يقل السمك في المناطق القطبية بسبب الهواء البارد الثقيل الهابط وطبقة التروبوسفير هي أكثر طبقات الجو نشاطاً، ففيها تتكون السحب والعواصف والتساقط بأنواعه، لذلك فهي أهم طبقات الغلاف الجوي

¹ حسين أحمد شحاتة، البيئة والتلوث والمواجهة: دراسة تحليلية، دار التعاون، القاهرة، 2000، ص: 10.

بالنسبة لحياة الكائنات على سطح الأرض. وتعد طبقة التروبوبوز طبقة انتقالية بين طبقتي التروبوسفير والأستراتوسفير.

● طبقة الأستراتوسفير

توجد هذه الطبقة فوق طبقة التروبوبوز، ويبلغ ارتفاعها 50 كم من سطح البحر وسمكها بالتالي بين 12-50 كم تقريبا. وتتميز بأن هواءها كثافته منخفضة، وضغطه قليل. وفي هذه الطبقة تزداد درجة الحرارة بالارتفاع لدرجة أن حرارة الهواء على ارتفاع 50 كم، وهو حدها الأعلى، تساوي معدل درجة حرارة الجو على سطح الأرض. ويفصل طبقة الأستراتوسفير عن الطبقة الجوية التي تعلوها والتي تعرف بطبقة الميزوسفير، طبقة انتقالية تسمى الأستراتوبوز.

● طبقة الميزوسفير

تعلو طبقة الأستراتوبوز، وتمتد طبقة الميزوسفير بين منسوبي 50-80 كم من سطح البحر وترتفع في أسفلها درجة الحرارة قليلا ثم لا تلبث أن تنخفض تدريجيا بالارتفاع. ويتمثل مصدر حرارة الميزوسفير في طبقة الأوزون الموجودة أسفلها بين ارتفاعي 35-50 كم. ولهذا فإنه بالتوغل في طبقة الميزوسفير إلى أعلى ومن ثم الابتعاد عن طبقة الأوزون يؤدي إلى تناقص درجة الحرارة. ولهذه الطبقة الفضل في حرق الشهب والنيازك التي تندفع إلى الأرض فتصل إلى سطحها رمادا. ويعلو هذه الطبقة مباشرة طبقة انتقالية تعرف باسم الميزوبوز.

● طبقة الثرموسفير

طبقة الثرموسفير توجد ابتداء من ارتفاع 80 كم تقريبا فوق سطح البحر. وهواؤها مكون من غازات خفيفة جدا كالنيون والهيليوم، حيث أن ذراته قد تحللت إلى مركباتها الكهربائية (بروتونات ونيوترونات واليكترونات). وتزداد درجة تركيز الاليكترونات في مستويات معلومة داخل هذه الطبقة، فتعمل على انعكاس الموجات اللاسلكية الكهرومغناطيسية فترتد نحو الأرض¹.

¹ طبقات الغلاف الجوي، على الموقع: www.startimes.com، تاريخ الإطلاع: 2013/06/20.

- الغلاف المائي

الماء هو مركب كيميائي ينتج عن تفاعل غاز الأكسجين مع غاز الهيدروجين ويتميز بخصائص كيميائية وفيزيائية وحيوية تجعله من مقومات الحياة، وهو أساس الحياة لجميع الكائنات الحية، وللماء دورة ثابتة في الطبيعة، ويغطي الماء ما يعادل 71% من مساحة الكرة الأرضية، حيث تبلغ المساحة التي يغطيها الماء 361 مليون كلم²، في حين لا تزيد اليابسة عن 149 مليون كلم² حيث تشكل نسبة 29% من المساحة الكلية للأرض¹. والجدول رقم (02) يبين توزيع كميات المياه على كوكب الأرض.

جدول رقم (02): توزيع كميات المياه على كوكب الأرض

النسبة المئوية	كمية المياه 1000 كم ³	مصدر المياه
0,1 %	13	الغلاف الغازي
97,5 %	135000	البحار والمحيطات
2,4 %	33431	اليابسة

المصدر: يونس ابراهيم أحمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

- الغلاف الصخري والتربة

ويمثل اليابسة والتي تتكون من الصخور والرواسب والأترية التي تتواجد وتعيش بها كائنات حية مختلفة، والعناصر المعدنية والعضوية الموجودة في التربة²، ويعتبر الغلاف الصخري والتربة من المقومات الأساسية لجميع الكائنات الحية حيث يحتوي على مصادر الثروات الطبيعية.

- الغلاف الحيوي

ويشمل جميع الكائنات الحية، وفي مقدمتها الإنسان، ويشتمل كذلك على كائنات نباتية وحيوانية والتي تعيش في الهواء أو المياه أو تحت سطح الأرض أو فوقها¹، و تتمتع هذه الكائنات

¹ يونس ابراهيم أحمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

² فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الجزائر، ص: 19.

الحية بمظاهر الحياة من تغذية وتنفس، حركة وتكاثر، وتقسّم بحسب شكل حصولها على الغذاء إلى كائنات منتجة وأخرى مستهلكة وأخرى محللة².

بالإضافة إلى هذا التقسيم هناك تقسيم آخر يمكن ذكره، حيث يتكون النظام البيئي من أربعة مجموعات أساسية³:

- **المجموعة الأولى: العناصر الطبيعية غير الحية:** ويطلق عليها مجموعة الأساس لأنها تضم مقومات الحياة الأساسية، وتشمل: الماء والهواء وحرارة الشمس والتربة والصخور والمعادن المختلفة.
- **المجموعة الثانية: العناصر الحية المنتجة:** تسمى المنتجة لأنها تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى، وتتمثل في النباتات.
- **المجموعة الثالثة: العناصر الحية المستهلكة:** تشمل بالدرجة الأولى الإنسان لما يتمتع به من قدرات هائلة، إضافة إلى الحيوانات العشبية واللاحمة.
- **المجموعة الرابعة: العناصر المحللة:** حيث تساعد على إعادة جزء من المادة إلى التربة لتستفيد منها العناصر الحية المنتجة، وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل في الفطريات والبكتيريا.

I-1-3-التوازن البيئي

سننتقل إلى مفهوم التوازن البيئي أولاً وبعدها سنستعرض اختلاله.

أ- مفهوم التوازن البيئي

تخضع البيئة لقوانين وعلاقات معقدة تؤدي في نهايتها إلى وجود اتزان بين جميع العناصر البيئية، حيث تتربط هذه العناصر بعضها ببعض في تناسق دقيق يتيح لها أداء دورها بشكل وبصورة متكاملة، فالتوازن البيئي معناه: "قدرة الطبيعة على إعادة الحياة على سطح الأرض دون مشكلات

¹ حسين أحمد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² فتحي دردار، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

³ عدلى على أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص: 17.

أو مخاطر تمس الحياة البشرية¹، حيث أنه هناك علاقة وثيقة بين العناصر الطبيعية والحياتية الموجودة حول وداخل الكرة الأرضية ومكوناتها المختلفة، وتبرز من خلال علاقات وارتباطات وظيفية معقدة ترتبط جميعها من خلال النظام البيئي وهذه العناصر تحافظ على وجودها ونسبها المحددة كما أوجدها الله، وهذه العلاقة متكاملة بين جميع العناصر البيئية، فأشعة الشمس والنبات والحيوان والإنسان والغازات في اتزان مستمر. ولكن الإنسان بلغ في تأثيره على بيئته مراحل تنذر بالخطر.

ب- اختلال التوازن البيئي

إن التفاعل بين مكونات البيئة عملية مستمرة تؤدي في النهاية إلى احتفاظ البيئة بتوازنها ما لم ينشأ اختلال نتيجة لتغير بعض الظروف الطبيعية كالحرارة والأمطار أو نتيجة لتغير الظروف الحيوية أو نتيجة لتدخل الإنسان المباشر في تغير ظروف البيئة. فالتغير في الظروف الطبيعية يؤدي إلى اختفاء بعض الكائنات الحية وظهور كائنات أخرى، مما يؤدي إلى اختلال في التوازن والذي يأخذ فترة زمنية قد تطول أو تقصر حتى يحدث توازن جديد. وأكبر دليل على ذلك هو اختفاء الزواحف الضخمة نتيجة لاختلاف الظروف الطبيعية للبيئة في العصور الوسطى مما أدى إلى انقراضها فاختلفت البيئة ثم عادت إلى حالة التوازن في إطار الظروف الجديدة بعد ذلك. كذلك فإن محاولات نقل كائنات حية من مكان إلى آخر والقضاء على بعض الأحياء يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي.

غير أن تدخل الإنسان المباشر في البيئة يعتبر السبب الرئيسي في اختلال التوازن البيئي، فتغير المعالم الطبيعية من تجفيف للبحيرات، وبناء السدود، واقتلاع الغابات، وردم المستنقعات، واستخراج المعادن ومصادر الاحتراق، وفضلات أنشطة الإنسان السائلة والصلبة والغازية، هذا بالإضافة إلى استخدام المبيدات والأسمدة كلها تؤدي إلى إخلال بالتوازن البيئي، حيث أن هناك الكثير من الأوساط البيئية تهددها أخطار جسيمة تنذر بتدمير الحياة بأشكالها المختلفة على سطح الأرض، فالغلاف الغازي لاسيما في المدن والمناطق الصناعية يتعرض إلى تلوث شديد، ونسمع بين فترة وأخرى عن تكون السحب السوداء والصفراء السامة والتي كانت السبب الرئيسي في موت العديد من الكائنات الحية وخصوصا الإنسان.

¹ التوازن البيئي، على الموقع: www.stooob.com، تاريخ الإطلاع 2013/06/10.

أضف إلى ذلك ما يتعرض إليه الغلاف المائي من تلوث من خلال استنزاف الثروات المعدنية والغذائية، بالإضافة إلى إلقاء الفضلات الصناعية والمياه الملوثة وتفرغ النفايات الخطرة. أما اليابسة فحدث ولا حرج، فإلقاء النفايات والمياه الملوثة واقتلاع الغابات وتدمير الجبال وتشبيد المدن وازدياد أعداد وسائط النقل وغيرها، أدى إلى تدهور في خصوبة التربة وانتشار الأمراض والأوبئة خصوصاً المزمدة.

وبالرغم من تقدم الإنسان العلمي والتكنولوجي والذي كان من المفروض أن يستفيد منه لتحسين نوعية حياته والمحافظة على بيئته الطبيعية، فإنه أصبح ضحية لهذا التقدم التكنولوجي الذي أضر بالبيئة الطبيعية وجعلها في كثير من الأحيان غير ملائمة لحياته وذلك بسبب تجاهله للقوانين الطبيعية المنظمة للحياة.

I-1-2- المؤسسة الاقتصادية

رأينا فيما سبق أن البيئة تحكمها نوااميس وقوانين محددة، تجعلها تتجدد وتستمر عبر الزمن، لكن النشاط الإنساني أدى إلى اختلال التوازن البيئي، حيث يجمع الخبراء على أن المؤسسات الاقتصادية تقوم بأخذ مواردها من الطبيعة وتدفع بمخلفات منتجاتها إلى الطبيعة، وأن هذه الممارسات غالباً ما تلحق انتهاكات بالوسط البيئي: تمس التربة والمياه الجوفية والغلاف الجوي وغيره، وهذا بسبب الاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد وكذا التكنولوجيات الملوثة وغير النظيفة. ولهذا ارتأينا ضرورة التطرق إلى المؤسسة الاقتصادية باعتبارها المتسبب الرئيسي في الإخلال بالتوازن البيئي.

I-1-2-1- الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف المؤسسة الاقتصادية والتي حاولت الإحاطة بهذا المفهوم من زوايا متعددة: قانونية، تنظيمية، إنتاجية ومن خلال النظام المفتوح الذي يجعلها تؤثر وتتأثر ببيئة الأعمال المحيطة بها حيث تعد البيئة الطبيعية أبرز أركانها.

أ- من المنظور القانوني: "تعد المؤسسة الاقتصادية تجمع بشري يتم من خلاله توحيد جهود أعضائه وتضافرها من أجل تحقيق أهداف مشتركة أنشأت المؤسسة من أجلها وفق إطار قانوني يحدد

الحقوق والواجبات والصلاحيات لمجمل تلك الأفراد وللعلاقات التي تربطهم ببعضهم وبالمحيط الخارجي للمؤسسة¹.

ب- من المنظور التنظيمي: تعد المؤسسة "جملة من الوظائف والمهام والمسؤوليات تربطها تتصل ببعضها ضمن قنوات متعددة، حيث يختلف كل هذا باختلاف تلك الوظائف والمهام وقنوات الاتصال لكل منها البناء التنظيمي الذي يلائمها، ويتم إدارة كل ذلك وفق جملة من التقنيات والمهارات تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وصنع القرار"².

ج- من منظور النظم: تعد المؤسسة الاقتصادية "نظاما متشابكا مفتوحا يتكون بدوره من مجموعة من الأنظمة الفرعية يؤثر ويتأثر ببيئة الأعمال المحيطة به، حيث يمثل العملاء والموردون والمنافسون وتقلبات الأسواق وغيرها، العناصر الأكثر تأثيرا فيه علاوة على المكونات الاقتصادية الأخرى والقانونية والمناخ السياسي والثقافي والاجتماعي وغيره"³.

د- من المنظور الإنتاجي: إن محصلة وظائف المؤسسة الاقتصادية تتمثل في وظيفة الإنتاج التي تعتبر على أنها: "عمليات خلط وتمويل المدخلات (الموارد) المادية والبشرية وتناسقها وفق نسب معينة تعطي في الأخير مخرجات من سلع وخدمات جاهزة للاستعمال تتعدد فيها المنافع والمزايا لطالبيها ومسيريها وعامليها وللمجتمع بأسره"⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف يجمع أهم النقاط من أجل تحديد الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية كما يلي:

المؤسسة الاقتصادية تعد مكانا يلتقي فيه عدد من الأفراد يقومون بنشاطات ومهام محددة، تربطهم علاقات عمل فيما بينهم ومع المحيط الخارجي يحددها القانون، تتضافر جهودهم من خلال عمليات المزج والتحويل التي تجري على موارد (مدخلات) المؤسسة بتقنيات ومهارات

¹ منير فوزي، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 15.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ أحمد بن عشاوي، المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للإدارة البيئية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي العلمي: حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص: 170.

⁴ أحمد بن عشاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

معينة، قصد تحقيق (مخرجات) تتمثل في منتجات نهائية وجاهزة للاستهلاك من سلع وخدمات بأقل تكلفة ووقت، تتحقق من خلاله مصالح كل الأطراف من مالكيين ومسيرين ومتعاملين والمجتمع ككل.

I-1-2-2- الموارد الطبيعية والمؤسسة الاقتصادية

تعرف الموارد الاقتصادية على أنها: "كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان ويكون مرتبط بقيمة"¹، وعموما يقسم الاقتصاديون عوامل الإنتاج إلى ستة عناصر رئيسية ثلاثة منها مادية ومثلها بشرية، أما المادية فتتمثل في عناصر الأرض، المواد الأولية ورأس المال، في حين أن الموارد البشرية تنظم عناصر كل من العمل والتكنولوجيا والتنظيم.

ونجد في العناصر المادية الموارد الطبيعية، والتي يعرفها راندل (1987) على أنها: "الأشياء المفيدة وذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها في الطبيعة"².

وتقسم الموارد الطبيعية إلى موارد قابلة للتجدد وموارد غير قابلة للتجدد ويكمن الفارق بينهما أن المورد غير القابل للتجدد يكون العرض منه ثابت ولا يتجدد بسرعة كافية تجعله مناسباً من الناحية الاقتصادية³، حيث يحتاج تكوينه إلى زمن جيولوجي طويل.

أما المورد المتجدد فمخزونه غير ثابت ويمكن له الزيادة والنقصان على عكس المورد غير قابل للتجدد مخزونه سوف ينضب طالما أن معدل استخدامه موجب⁴. والشكل رقم (02) يوضح تقسيمات الموارد الطبيعية.

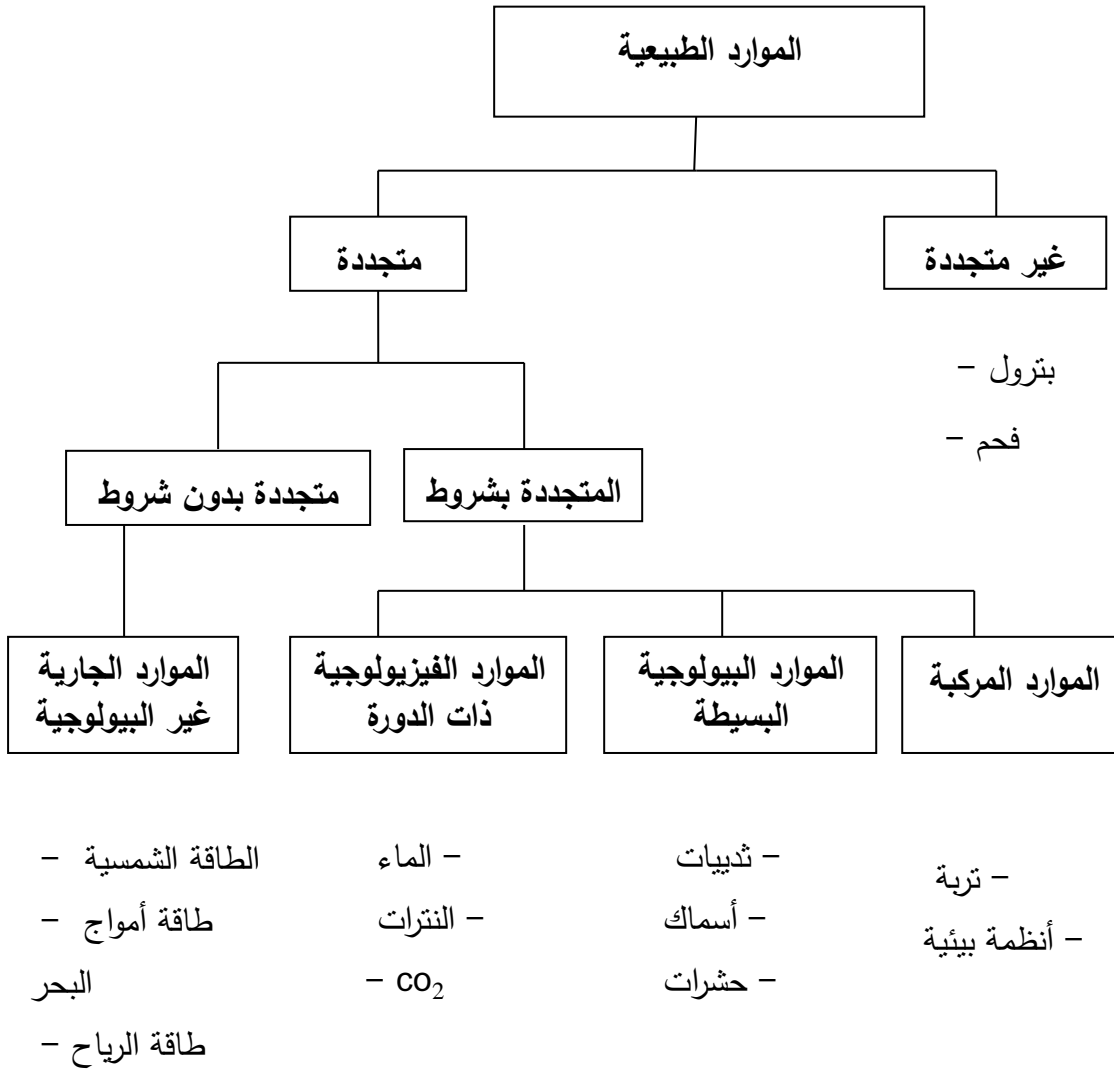
¹ 30/10/2012. www. Faculty. KSV. Edu. Sa. Vue le¹

Ibid.²

³ بول سامويلسون وآخرون، الإقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، ط2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 376.

⁴ دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص: 47.

شكل رقم (02): تقسيمات الموارد الطبيعية.

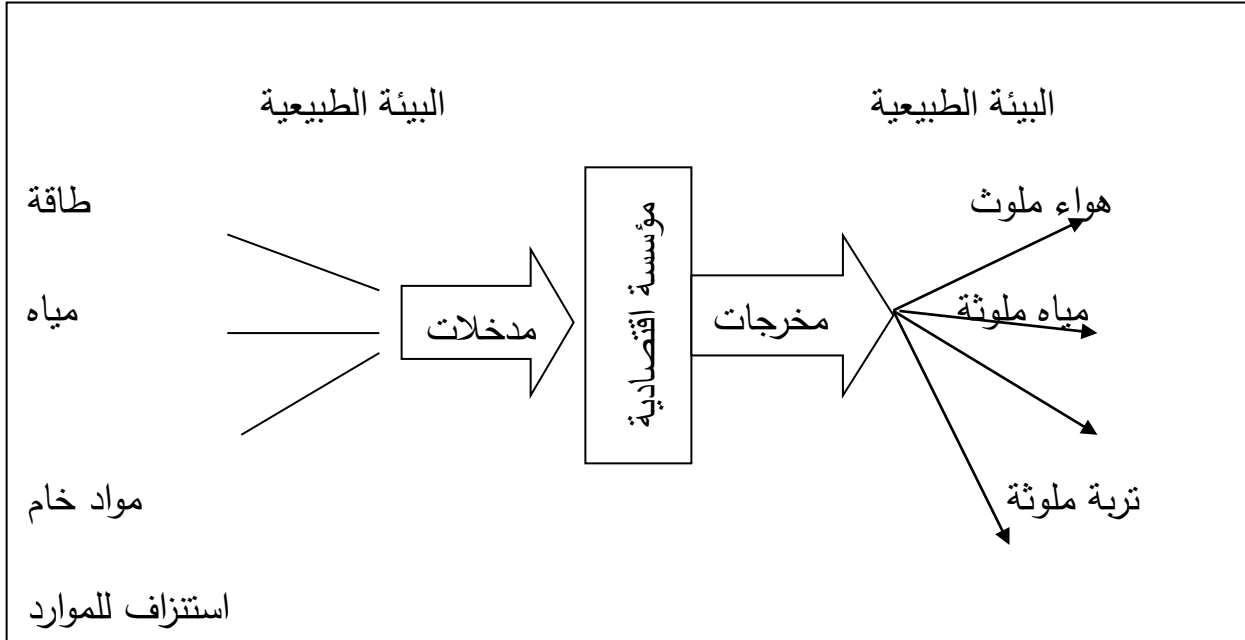


المصدر: دوناتو رمانو، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

نلاحظ من الشكل رقم (02) أن عدد الموارد القابلة للتجدد دون شروط قليل جداً، أما الموارد الأخرى فالقسم الأكبر منها قابل للتجدد بشروط كالماء والغابات أو التربة، وعلى هذا يجب إيلاء الاهتمام الخاص لإدارة تلك الموارد ليس فقط من حيث معدلات الاستخدام وإنما من حيث النمط الزمني لاستخدامها والتأثير المتبادل بين الموارد وغيرها.

وبالتالي يمكن القول أن البيئة الطبيعية توفر أو تزود الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية بشكل خاص، بالموارد الطبيعية والمواد الخام، والتي تتحول إلى منتجات استهلاكية، من خلال عملية الإنتاج وبالطاقة التي تغذي عملية التحول، غير أن هذه المواد الخام والطاقة تعود مرة أخرى إلى البيئة الطبيعية على شكل نفايات، والشكل رقم (03) يوضح هذه الدورة.

شكل رقم (03): التداخل بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة الطبيعية



بـالاعتماد على ما سبق **المصدر**: من إعداد الطالب

ونلاحظ من خلال هذا الشكل تلك العلاقة غير العادلة بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة الطبيعية.

I-1-2-3- تطور العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية

لقد تطورت العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية أو بالأحرى نظرة المؤسسة الاقتصادية للبيئة، من كون البيئة كعائق لنشاط المؤسسة الاقتصادية، إلى كونها كفرصة وكمكسب للمؤسسة الاقتصادية.

أ- البيئة كقيد بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

وتقوم هذه المقاربات والأفكار الكلاسيكية على مبدأ رابح-خاسر (*gagnant-perdant*) بين احترام البيئة الطبيعية وتحقيق الربحية¹، حيث أن البيئة أو الضغوط البيئية تعتبر من القيود ومن التكاليف القادرة على تهديد بقاء المؤسسة، ويوجد تحليلين مكملين لبعضهما البعض في تفسير هذه الأفكار:

- **التحليل الأول:** ويقوم على مقارنة مجتمعية، فبعد النتائج السلبية للنمط الاقتصادي الذي كان سائدا منذ الثورة الصناعية، والذي كان يعتبر أن كل شيء متاح ومتوفر من أجل تعظيم أرباح المؤسسات، أين كانت هذه الأخيرة تستغل بكثافة الموارد الطبيعية باعتبارها وجدت وسخرت من أجل تلبية حاجات الإنسان²، مما أدى إلى ظهور الضغوط الإيكولوجية على المؤسسات في بداية ستينيات القرن الماضي حيث أصبحت خاضعة لضغوط خارجية يجب الاستجابة لها، فالفجوة بين ما ينتظره المجتمع وما تريده المؤسسة من خلال نشاطها- والتي تعتبر في كثير من الأحوال هي الملوث- تعتبر كتهديد لمصادقية المؤسسة واستمراريتها. إذا الرهانات البيئية تعتبر مصدر ضغط مجتمعي يجب على المؤسسة أن تقوم بتحليله واستباقه، حيث يضع صورة المؤسسة على المحك، ويستطيع تثبيط وخفض كبير في مناورة المؤسسة ونشاطها عن طريق: القيود التنظيمية، احتجاجات المواطنين وانتقادات إعلامية وعمليات المقاطعة المنظمة من طرف الجماعات الإيكولوجية، وبالتالي فالنظرة المجتمعية تعتبر أن الرهانات البيئية عبارة عن قيود تحمل المؤسسة تكاليف إضافية كبيرة³.

- **التحليل الثاني:** يقوم على مقارنة أو نظرية الآثار الخارجية السلبية (*la théorie des externalités négatives*)، حيث تعتبر تكاليف القضاء على التلوث من طرف المؤسسة الأساس النظري لهذه المقاربة، وحسب هذه النظرية فإن الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي والتي يتحملها المجتمع ولا تدخل حتى ضمن نظام الأسعار وغير معترف بها من طرف المؤسسة، يجب ترجمتها إلى تكاليف تتحملها المؤسسة أي يجب على المؤسسة إدخال (*internaliser*) هذه المخرجات السلبية⁴، وسوف نتطرق بشيء من التفصيل حول هذه النظرية في المبحث الموالي.

¹ Soufiane Toumi, **approche écologique et engagement environnemental des PME en Tunisie : cas des**

120. industries chimiques, monde en développement, 2012/3, N° 159, p:

Ahmed Tourki, **les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes**, veitigO_ la revue électronique en science de l'environnement, volume 2

09, N°2, 2009 (sur le site : <http://veitigO.revue.org> consulté le 14/08/2012).

³ Olivier Boiral, **stratégies de dépollution et compétitives : pour une approche contingente de**

« l'hypothèse de porter », 12^{ème} conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique

. 04AIMS, les cotes de Carthage, 2003. p:

Ahmed Tourki, **les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes**, op-cit. ⁴

ب- البيئة كفرصة ومكسب للمؤسسة الاقتصادية

إن النموذج التقليدي الذي يقوم على علاقة صراع وتصادم بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية، سرعان ما تراجع ابتداء من فترة الثمانينات، من خلال ظهور مقاربات مختلفة عملت على إظهار مزايا إدراج الاهتمامات البيئية في صميم نشاط المؤسسة الاقتصادية، هذه المقاربات تقوم على مبدأ رابح-رابح (*gagnant- gagnant*) بين العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال حماية البيئة والأداء الاقتصادي¹، وقد انتشرت بقوة بعد ظهور مبدأ التنمية المستدامة* الذي طورته لجنة برونتلاند، وبالتالي أنجزت العديد من البحوث والدراسات حول الفوائد الاقتصادية للاستثمارات البيئية.

إن إستراتيجية التنمية المستدامة تقوم على تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بتوزيع عادل للثروة واحترام التوازن البيئي. لقد أدت الأبحاث العلمية إلى تشجيع تطبيق الاستراتيجيات البيئية التي تقوم على مبادئ التنمية المستدامة، بحيث أظهرت مختلف العمليات التي تسمح بتحقيق قيمة إضافية للمؤسسات ك: الاقتصاد في الموارد والطاقة خفض تكاليف معالجة التلوث، تطوير التكنولوجيات النظيفة...إلخ، وبالتالي حسب هذه المقاربة تعتبر البيئة كوسيلة لتحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسة، وقد توصلت كثير من الأبحاث إلى أن التوليفة المتمثلة في التقليل من التلوث وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى الفعالية الايكولوجية (*éco- efficience*)، والتي تعمل على التقليل من استخدام الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية، وهذا ما أدى إلى حتمية تغيير جذري في سلوك المؤسسات الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي السائد.

I-1-3- الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة الاقتصادية

ظهر الاهتمام بنظرية الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية في بداية القرن العشرين، حيث يعتبر بيجو *Pigou* (1920) من أهم مؤسسي هذه النظرية، ثم تلتها أعمال مارشال *Marshall*

¹ Soufiane Toumi, op-cit, p120.

* عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تحقق متطلبات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تحقيق متطلباتها".

ومفهوم اقتصاديات الوفرة¹، ثم إلى التفريق بين الوفرات الخارجية السوقية والوفرات التكنولوجية فينر *Viner* (1931) ثم أعمال مييد *Meade* (1973).

1-3-1-I - ماهية الآثار الخارجية

f - مفهوم الآثار الخارجية (*Les externalités*)

مبدأ نظرية الآثار الخارجية هو أنه عندما يقوم عون اقتصادي بتقديم خدمة (أو إنتاج سلعة) لعون اقتصادي آخر، فإنه في نفس الوقت ينتج منافع أو أضرار يكون دفع مستحقاتها (في حالة المنافع)، أو تعويض (في حالة الأضرار) غير إلزامي².

يمكن تعريف الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة على أنها: "عبارة عن فوائد بمثابة آثار سلبية، تتدخل أو لا تتدخل إرادة المتلقي أو المستفيد، وتكون عبر السوق أو لا تكون عبره"³.

ولتبسيط الفكرة أكثر نذكر المثال التالي: حيث نفترض أن هناك نهرا يجري في منطقة معينة وأن مصنعا لإنتاج النسيج مثلا قد أقيم على الأرض الواقعة في المنطقة العليا للنهر، أما المنطقة السفلى للنهر فصالحة للزراعة، وهذه المنطقة الزراعية مملوكة لأحد المزارعين الذي يستخدم مياه النهر لري محصوله الزراعي، وقد كانت إنتاجية هذه الأرض الزراعية مرتفعة، ولكن عندما بدأ مصنع النسيج في عملياته الإنتاجية في ظل المنافسة الكاملة وأخذ يلقي بمخلفاته في مياه النهر، ترتب عنه تلوث هذه المياه، وبالتالي أثرت المياه الملوثة على إنتاجية الأرض الزراعية في المنطقة السفلى للنهر، وهنا نكون ضمن الآثار الخارجية السلبية المترتبة على إنتاج النسيج، والمزارع هنا يتحمل خسارة متمثلة في انخفاض إنتاجية الأرض الزراعية.

وبالتالي يمكن تعريف الآثار الخارجية على أنها تلك الآثار التي تنتج عن نشاط وحدة اقتصادية وتحملها أو تستفيد منها وحدة أخرى، وذلك يكون خارج نطاق السوق أي لا يكون هناك غالبا تقييم مادي لهذه الآثار، وهذا ما يضيف عليها صفة الخارجية.

¹ Hervé Dévriillé, *économie et politique de l'environnement*, L' Harmattan, Paris, 2010, p: 130.

² Ibid, p: 130

³ محمد فرحي، إشكالية تقسيم المؤثرات الخارجية ومسؤولية العدالة الاجتماعية، مداخلة ضمن المنتدى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص: 05.

ب- خصائص الآثار الخارجية

من خلال ما سبق يمكن استخلاص خصائص الآثار الخارجية التالية:

- الآثار الخارجية يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية¹، فإذا كانت تؤدي إلى الإنقاص من رفاهية المجتمع كالأضرار الناتجة من جراء الغازات المنبعثة والنفايات وكل أنواع التلوث فنكون أمام آثار خارجية سلبية، وحين يستفيد المجتمع بمنافع أو بزيادة في رفاهية نتيجة لنشاط مؤسسة اقتصادية ما دون أن يدفع نظير الاستفادة من هذه المنافع كالآثار الناجمة عن أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها بعض المؤسسات والتي تعود فوائدها على الآخرين، وكذلك الاستفادة من الطرق المؤدية إلى المؤسسة الاقتصادية، فنكون أمام آثار خارجية إيجابية.

- قد تحدث هذه الآثار بين المنشآت بعضها البعض، أو بين المنشآت والأفراد، أو بين الأفراد بعضهم ببعض.

- إن مصطلح "خارجي" يعني خارج التبادل السوقي ولا يعني خارج المؤسسة.

- يمكن تحليل وقياس الأثر الخارجي عن طريق الفجوة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة حيث أن² :

- **التكلفة الاجتماعية:** تمثل مجموع التكاليف التي يتحملها المجتمع بسبب نشاط إنتاجي له تأثير سلبي.
- **التكلفة الخاصة:** تمثل جزء من التكلفة الاجتماعية، بحيث يكون لهذا الجزء تقدير مالي للمؤسسة صاحبة النشاط (مواد أولية، يد عاملة، وسائل، ... إلخ).
- **التكلفة الخارجية:** وتمثل الفرق بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة وهي تكلفة الآثار الخارجية، بحيث لا يكون لها أي تقدير مالي³.

وعليه يمكن أن تكتب المعادلة التالية:

1 Erwan Harscoet, Développement d'une comptabilité environnementale orientée vers la création de valeur : l'application à un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale : science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, 2007, p: 22.

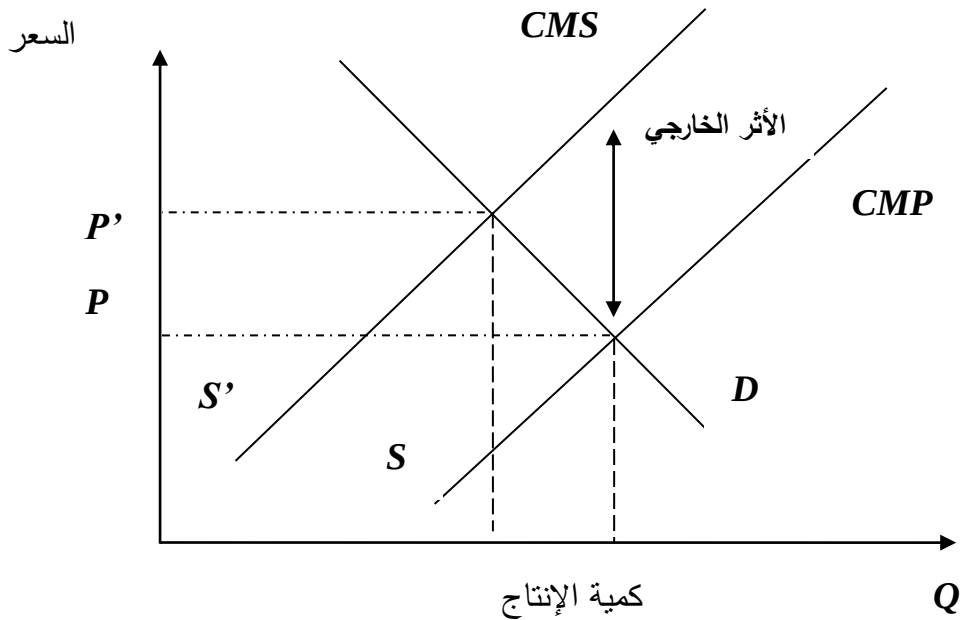
2 Hervé Dévrillé, op-cit. p : 131.

3 تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، على الموقع: www.arab-api.Org/images/trainig/1/2005/33c21/3.pdf

تاريخ الإطلاع 2012/05/21.

التكلفة الاجتماعية (التكلفة من وجهة نظر المجتمع) = مجموع التكاليف الخاصة بالمنشأة القائمة على الإنتاج + التكاليف الخارجية التي تتحملها المنشآت والأفراد الآخرون¹.
ولتوضيح الفكرة أكثر نعتمد على الشكل الموالي الذي يبين الأثر الناجم عن الفجوة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة في حالة الآثار الخارجية السلبية.

شكل رقم (04): الفجوة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة.



Source : Hervé Devillé, op-cit, p: 132.

من خلال الشكل السابق يمثل D منحنى الطلب و CMP منحنى التكلفة الحدية الخاصة (التكلفة الحدية هي مقدار التغير في التكلفة الكلية نتيجة إنتاج وحدة إضافية من السلعة)، في حالة المنافسة الكاملة (عدم تدخل الدولة) يتحقق التوازن عندما تتساوى التكلفة الحدية مع السعر (أي $CMP = P$)، وبالتالي سعر وكمية التوازن حسب الشكل هما على التوالي P و Q .

¹ Taladidia THiombiano, *économie de l'environnement et des ressources naturelles*, l'harmattan, Paris, 2004, p : 171.

إذا منحى التكلفة الحدية الخاصة يتضمن جميع التكاليف التي تدفعها المؤسسة كعوائد لعناصر الإنتاج (هذا من وجهة نظر المؤسسة)، ولكن في الحقيقة هناك تكلفة أخرى لم تأخذها المؤسسة في الحسبان وهي تكلفة الأثر الخارجي، وبإضافة هاته التكلفة إلى التكاليف الحدية الأخرى يصبح لدينا منحى التكاليف الحدية الاجتماعية (CMS) والذي يقع أعلى من CMP ، وبالتالي فالسعر لا يعكس جميع تكاليف ذلك النشاط، مما يؤدي إلى الانتقال إلى السعر الجديد P' و الذي تقابله الكمية التوازنية الجديدة Q' .

إن المسافة الرأسية بين منحى التكلفة الحدية الخاصة (CMP) ومنحى التكلفة الحدية الاجتماعية (CMS)، تقيس لنا التكلفة الخارجية (أي مقدار الضرر الذي يلحق بالآخرين نتيجة لنشاط المؤسسة)، والتي نادى الاقتصاديون بضرورة إدخالها ضمن تكاليف المؤسسة.

I-1-3-2 - أهمية اعتبار الآثار الخارجية

تبرز أهمية الآثار الخارجية من خلال نتائج انعكاساتها على الجهات المتلقية أو المستقبلية لها، حيث قد تولد آثارا إيجابية تمثل فوائد تحصل عليها الجهات المستقبلية قد تكون في شكل فوائد إنتاجية أو زيادة في مستوى الرفاهية أو في شكل تخفيض للتكاليف ويتم تحصيل هذه الفوائد دون إدخالها في عناصر اتخاذ القرار من جهة ودون دفع مقابل لذلك من جهة ثانية.

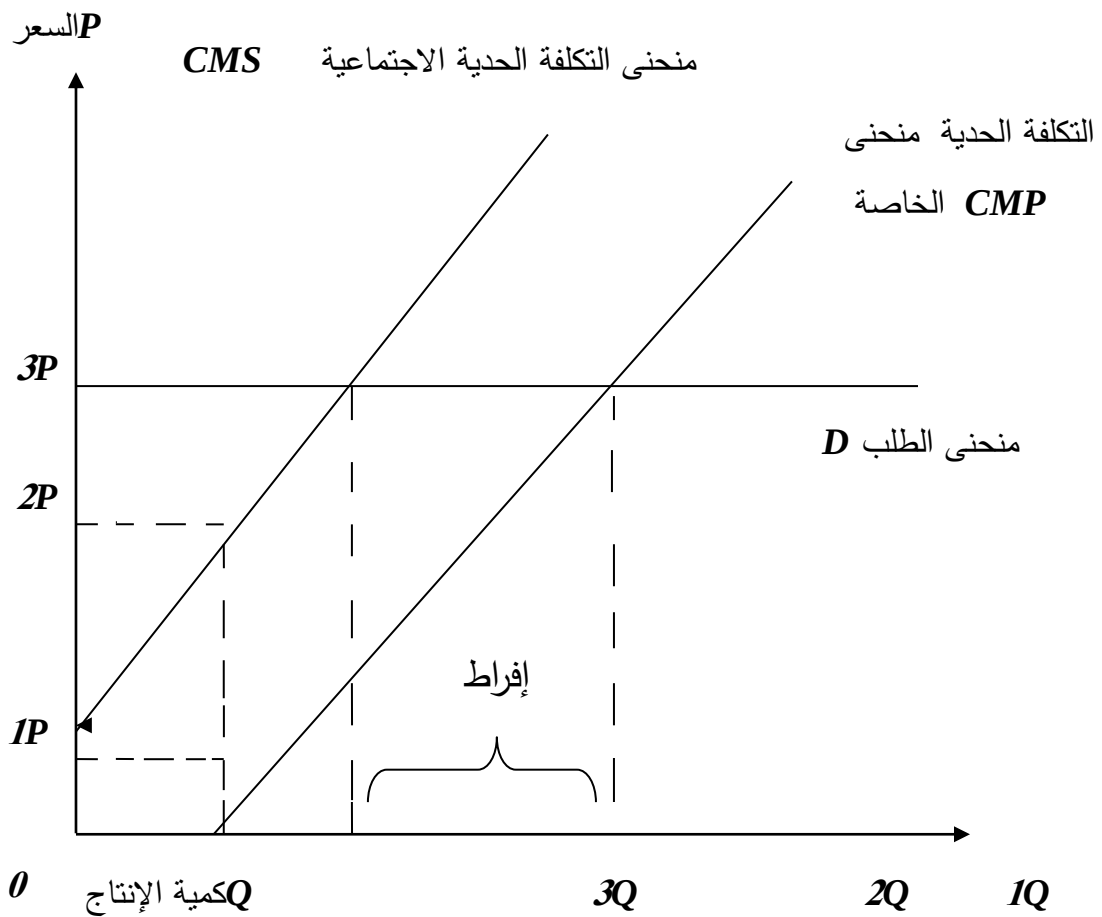
وقد تنتج الآثار الخارجية آثارا سلبية تمثل أضرارا تحصل للجهات المستقبلية قد تكون في شكل تخفيض في مستوى الرفاهية أو في شكل زيادة للتكاليف، حيث لا يتم إدخالها في عناصر اتخاذ القرار من جهة ودون تحصيل مقابل من جهة ثانية¹.

¹ محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

I-3-3-1- أثر الآثار الخارجية على تخصيص الموارد

رأينا فيما سبق أن التوازن يتحقق عندما يتساوى السعر مع التكلفة الحدية وهو شرط ضروري لتعظيم الربح في ظل وجود منافسة كاملة، وبافتراض أن المؤسسة لا تؤثر في السعر أي أن منحنى الطلب يكون موازيا للمحور الأفقي كما هو موضح في الشكل رقم (05).

شكل رقم (05): تأثير الآثار الخارجية على تخصيص الموارد



المصدر: تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، مرجع سبق ذكره.

حسب الشكل رقم (05) يكون حجم الإنتاج الأمثل من وجهة نظر المنشأة هو OQ_3 حيث $CMP=P_3$ وهو شرط تعظيم الربح في ظل المنافسة الكاملة، أما من وجهة نظر المجتمع، فإن حجم الإنتاج الأمثل يكون OQ_2 حيث التكلفة الجدية الاجتماعية مساوية للسعر وعلى ذلك يتضح لنا أنه في ظل المنافسة الكاملة، أدى إهمال الآثار الخارجية إلى الإفراط في الإنتاج بمقدار $Q_2 Q_3$ ، فالموارد المستخدمة في إنتاج الكمية $Q_2 Q_3$ كان من الأفضل توجيهها لإنتاج سلع أخرى، وبالتالي فإهمال الآثار الخارجية أدى إلى الإسراف في إنتاج بعض السلع على حساب سلع أخرى، وهذا ما يقودنا إلى نتيجة مفادها أنه في حالة وجود آثار خارجية سلبية سوف يؤدي هذا إلى عدم التخصيص الأمثل للموارد¹، فالكميات المنتجة من بعض السلع تكون مبالغ فيها، بينما تتسم الكميات المنتجة من بعض السلع الأخرى بالنقص الشديد، نظرا لتوجيه قدر كبير من الموارد الإنتاجية في المجتمع لإنتاج السلع الأولى.

I-1-3-4- طرق تقييم الآثار الخارجية

يتم تقييم الأضرار البيئية للنشاط الاقتصادي عن طريق أسلوب تحليل المنافع/التكاليف، أي المقارنة بين المنافع المتولدة عن النشاطات الإنتاجية أو الاستهلاكية والتكاليف البيئية مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات البيئية وتنوعها.

لكن اختلاف المجالات التي تطالها المؤثرات الخارجية وأشكال التأثير بها يبرز مشكلات وحدات قياس التكاليف والمنافع، مما يطرح صعوبة الإجابة عن السؤال: هل ينطبق تحليل المنافع/التكاليف عن الواقع في ظل عدم وجود أسعار أو أسواق للبيئة؟

محاولة للإجابة عن هذا السؤال يلجأ معظم الاقتصاديين إلى الخيارات المنظورة على صورة تفضيلات مستوحاة أو تفضيلات معبر عنها صراحة.

أ- المقاربة بطريقة التفضيلات المستوحاة: هي عبارة عن محاولة تحديد ردود أفعال الأفراد والمؤسسات استجابة إلى الآثار البيئية، ومن أهم أساليبها: أسلوب أسعار المتعة وأسلوب تحويل السلوك.

¹ تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، مرجع سبق ذكره.

- أما أسلوب أسعار المتعة فقد سمي كذلك لأنه يقر باستعداد الفرد لدفع مقابل أكبر للاستفادة والتمتع في بيئة جيدة، إذ من الطبيعي أن تكون البيوت في البيئة النظيفة ذات أسعار أعلى من تلك المعرضة للتلوث، وذلك بسبب استعداد الأفراد لدفع أكثر مقابل التمتع بالبيئة الصحية.

- بينما يشير أسلوب تغيير السلوك إلى أنه عند توقع أثار سلبية يمكن للأفراد تجنبها عن طريق اتخاذ تدابير وقائية مثل استبدال أماكن الإقامة، إعادة طلاء الأبنية أو استخدام الزجاج المضاعف لتخفيف الضوضاء بحيث تكون تكاليف مثل هذه التدابير أقل من تكاليف الضرر البيئي أو بتعبير آخر: أن تكون التكاليف الخارجية تعدل تكاليف تجنبها¹.

ب-المقاربة بطريقة التفضيل المفصح عنه: فهي تسعى إلى تقييم ردود أفعال المستفيدين أو المستقلين للمؤثرات الخارجية من خلال الاستفسار المباشر، وقد استخدمت لأول مرة سنة 1963 وهي تقوم على إجراء استقصاء من أجل تجميع المعلومات حول المبلغ النقدي الذي يرغب المبحوثون بدفعه لدعم الجهود الرامية إلى تحسين الظروف البيئية أو المحافظة عليها.

وتستخدم لهذا الغرض عدة أساليب كالاستبيان المكتوب، المقابلات الشخصية أو المكالمات الهاتفية من أجل طلب تحديد أقصى ما يمكن دفعه لتأمين بيئة جيدة، ثم يتم اعتماد متوسط رغبات الدفع باستخدام دوال المنفعة.

وتتسم هذه الطريقة بأنها تسمح بالمشاركة الشعبية في حماية البيئة وفي اتخاذ القرارات الهادفة إلى تحسين النوعية البيئية، ويشجع استخدامها في الدول المتقدمة بينما يصعب تطبيقها في الدول النامية حيث تنعدم التقارير المحددة للخصائص البيئية ويضعف الاهتمام بالبيئة عموماً ومواصلة تقييم المشاريع على أساس الأسلوب التقليدي: المنافع/التكاليف.

وكلا الطريقتين اجتهدا من الاقتصاديين إلى اشتقاق قياس نقدي للتكاليف والمنافع المتولدة من التغيرات البيئية. لكن في الغالب لا يسعى تقييم الآثار البيئية إلى التوصل إلى مقياس نقدي إنما يكتفي بتحليل الطبيعة الفيزيائية للتغيرات البيئية بإدخال العلوم الطبيعية والاجتماعية في هذا المجال².

¹ محمد فرحى، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² المرجع نفسه، ص: 11.

I-2- السياسة البيئية للحد من الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة الاقتصادية

لتوضيح دور السياسة البيئية في الحد من الآثار السلبية لنشاط المؤسسة الاقتصادية، سنتطرق إلى مفهوم السياسة البيئية وأدواتها التنظيمية والاقتصادية.

I-2-1- ماهية السياسة البيئية

لقد أصبح الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية يستوجب وضع سياسات لحماية البيئة، مرفقة لمختلف السياسات التنموية الأخرى وهو ما يطلق عليه بالسياسة البيئية.

I-2-1-1- تعريف السياسة البيئية

ويمكن تعريف السياسة البيئية بأنها: " تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات، وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح آليات التصحيح والتنمية¹، وتسعى السياسة البيئية المثلى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية، مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث.

I-2-1-2- خصائص السياسة البيئية

ومن أهم العناصر التي يجب أن تتصف بها السياسة البيئية نجد²:

¹ عاشور مزريق، دور الجماعات المحلية في احلال تنمية بيئية متوازنة، ملتقى دولي حول التنمية المحلية، الحوكمة وواقع الاقتصاد

الجزائري، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، 26-27 أفريل 2005، ص: 12.

² المرجع نفسه، ص: 13-14.

- الواقعية: حيث أن التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.

- تكامل السياسات المنتهجة في مجال حماية البيئة في كل المجالات الإنتاجية (صناعة، زراعة، إسكان، سياحة... إلخ).

- أن تكون السياسة البيئية مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي، في القطاعات الاقتصادية والخدمية، أو في نواحي الحياة الاجتماعية، بحيث تحقق القناعة والعقيدة بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الأفراد، ومن ثم تقل الحاجة إلى إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الردعية.

- استخدام أدوات تتسم بالمرونة والواقعية والقابلية للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية، ومن ثم فهناك الحاجة إلى استخدام الحوافز الاقتصادية السلبية والإيجابية عند التعامل مع البيئة سواء كان ذلك بالنسبة للوحدات الإنتاجية أو على المستوى الفردي والشعبي، ويراعى في كل أدوات السياسة البيئية أن لا تكون معوقا للإنتاج في كافة مجالاته، كما لا تشكل قيда أو عبئا على المؤسسات أو الأفراد.

- وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية والدعم وآليات التنفيذ والمتابعة، مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام.

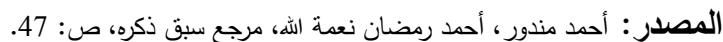
- وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات، سواء كانت التنظيمات رسمية أو غير رسمية أو بقطاع الإنتاج أو الخدمات، أو كانت ملكية عامة أو خاصة.

I-2-1-3- أهداف السياسة البيئية

ومن الأهداف التي تعمل السياسة البيئية على تحقيقها نجد¹:

¹ مصطفى بابكر، السياسات البيئية، سلسلة جسر التنمية، العدد 25، الكويت، 2004، ص: 05.

- شكل رقم (06): آثار السياسات البيئية المحافظة وغير المحافظة على فناء مورد اقتصادي عبر الزمن



² أحمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص: 47.

ونلاحظ من خلال الشكلين (أ) و(ب) أن كمية المورد في حالة وجود سياسة بيئية محافظة تكون مستمرة ومتناقصة ببطء عبر الزمن على عكس السياسة البيئية غير المحافظة، أين تكون كمية المورد متناقصة بشكل كبير نتيجة الاستنزاف وعدم ترشيد الاستعمالات. هذا في الشكل (أ)، أما الشكل (ب) فيوضح لنا أن في حالة وجود سياسة بيئية محافظة فإن المنفعة الاجتماعية للموارد تكون مستمرة عبر الزمن، على عكس السياسة البيئية غير المحافظة فإن المنفعة الاجتماعية للموارد تتعدم عبر الزمن.

I- 2-2 - أدوات السياسة البيئية

سننظر فيما يلي لأدوات السياسة البيئية والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين من الأدوات:

- الأدوات التنظيمية أو القانونية
- الأدوات الاقتصادية.

I- 1-2-2 - الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية

تسمى في الكتابات الأنجلوسكسونية بـ: " *command and control approach* " ¹ وتعتبر من أكثر وسائل حماية البيئة انتشارا وقبولا في غالبية الدول، وتسعى هذه الأدوات للحد من التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان باعتبار أن القانون يكفل حماية متميزة للبيئة. فنظام العقوبات مثلا يهدف إلى تفعيل الأهداف البيئية النوعية التي ترصدها السلطات المتخصصة والتي يمكن أن تفرض على الأنشطة الإنتاجية سقفا معينا للتلوث أو أن تفرض اعتماد أنظمة إنتاج غير ملوثة، ولكي يكون هناك احترام لهذه القواعد، يجب أن يوضع جهاز رقابة صارمة، وفي حالة اختراق القانون تسلط عقوبات جبائية على المتحايين. ويمكن التمييز ضمن الأدوات التنظيمية بين ²:

أ- التنظيم باستخدام الممنوعات والإجازات

ويستعمل من طرف الدول بفرض التسوية المباشرة للمشاكل البيئية، من خلال سياسات حماية البيئة التي تستهدف الجودة البيئية، المتعلقة بالموارد الطبيعية مثل: الهواء والماء، أو معايير

¹ Erwan Harscoet, op-cit, p: 22.

² Sylvie Faucheux , Jean François Noel, *économie des ressources naturelles et de l'environnement*, Armand colin, paris. 1995,p : 191.

الجودة بوضع حدود قصوى لإصدار الملوثات يمنع تجاوزها، أو الإلزام على اختبار نمط إنتاجي معين بالاعتماد على نظام التراخيص والرقابة، وللإشارة فإن عدم احترام التنظيم المتعلق بالبيئة (معايير، تراخيص، ممنوعات)، يخضع صاحبه إلى عقوبات كما هو الحال في اختراق القواعد القانونية للنظام العام.

وتمثل الرقابة المباشرة على التلوث الشكل الأكثر شيوعا لسياسات حماية البيئة ويرجع ذلك ربما، إلى مرونتها، حيث يمكن أن تأخذ عدة وسائل تركز على جودة الموارد الطبيعية، ونذكر منها:

- المنع الكلي لتفريغ النفايات المتعلقة ببعض المنتجات أو بعض المؤسسات في الوسط الطبيعي.
 - وضع حدود لانبعاثات بعض الملوثات، حيث نلاحظ أن معظم الدول لجأت إلى منع استخدام عوادم المركبات التي تحتوي على نسب عالية من الكبريت، وهذا بفرض تحسين جودة الهواء.
 - إجبارية استخدام بعض التجهيزات أو التقنيات سواء في عملية الإنتاج أو في عملية مكافحة التلوث.
- وكذلك تكمن مرونة هذه الأدوات في استخدامها من طرف السلطات حسب مدى درايتها بحجم الانبعاثات، فوضع حدود لحجم النفايات يستلزم معرفة تامة بحجم الانبعاثات لدى المؤسسات.
- لقد شاع استخدام هذا النوع من الأدوات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات والثمانينات، ولكنها سرعان ما تم التخلي عنها، يعاب على هذا النوع من الأدوات أنه لا يأخذ في الاعتبار التكلفة الحدية لخفض الملوثات من المصدر، وبالتالي يزيد من التكلفة الكلية لخفض التلوث ولا يشجع على ابتكار واستخدام التقنيات الكفأة في خفض من التلوث¹.

ب- المعايير

وتعد من أكثر الأدوات شيوعا، حيث يقوم تحديد المعيار على وضع معدلات معينة من التركيز البيئي للمادة الملوثة، فعلى سبيل المثال (X) ميكروغرام بالمتر المكعب².

¹ مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 10

² دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

وهناك أربعة أشكال للمعايير المتعلقة بالبيئة¹:

- **معايير جودة البيئة (*Normes de la qualité de l'environnement*)**: تضع هذه المعايير الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على قدرات الوسط، فهي ترتبط بغايات - محددة مسبقاً- يرجى بلوغها، وكمثال على ذلك: الحد الأقصى لنسبة ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في الجو، تركيز ملوث ما في الماء، تركيز ملوث ما في الهواء كثاني أكسيد الكبريت (SO_2).

- **معايير الانبعاثات (*Normes d'émissions*)**: تحدد الكميات القصوى لانبعاث ملوث معين في مكان محدد، وكمثال على ذلك: وزن المواد القابلة للأكسدة والتي يمكن رميها في الماء، حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون (CO_2) لمؤسسة ما.

- **معايير المنتج (*Normes de produits*)**: والتي تحدد وتوضع الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتجات لتقليل أثر استخدامها على البيئة (مثل مستوى الرصاص في البنزين، قابلية إعادة التدوير للمنتجات (*Recyclage*)).

- **معايير الطرائق (*Normes des procédés*)**: تحدد هذه المعايير الطرق التقنية للإنتاج الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية و التجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها،² مثل: المصافي المثبتة في مداخل مصانع الاسمنت.

حدود المعايير: هناك عدة انتقادات وجهت للمعايير منها³:

- **البعد الاقتصادي المغيب**: بحيث لا تؤدي الإجراءات القانونية إلى إدخال الآثار الخارجية السلبية للعملية الإنتاجية.

¹ العولمة والتنمية المستدامة: أي هيئات للضبط، على الموقع: <http://www.Unesco.Org/most/Sd.Arab/Fiche3a.htm> تاريخ الإطلاع: 2013/05/15.

² كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007، ص: 98.

³ العولمة والتنمية المستدامة: أي هيئات للضبط، مرجع سبق ذكره.

- **تحديد تعسفي:** حيث تصدر الإجراءات القانونية عن قرار سياسي لا يمت بصلة إلى البحث عن النجاعة الاقتصادية، ولا يأخذ بعين الاعتبار المعطيات العلمية، وغالبا ما تصدر هذه القرارات عن اتفاق ضمني بين الحكومة والصناعيين الملوثين.

- **إجراءات غير تحفيزية:** لا تتجم الخسائر البيئية عن تجاوز لمستوى المعايير فالمؤسسات التي تسهر على حماية قدراتها التنافسية، لا تلتزم بأي جهد من أجل تخفيض مستوى التلوث دون العتبة القانونية.

- **إجراءات غير تدريجية:** يخضع كل الملوثين إلى ضرورة تقليص التلوث بنفس الطريقة والحجم.

I-2-2-2- الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية

إن الهدف من هذه الأدوات هو تنظيم التلوث أو إيجاد الطرق التي تساعد على التوصل إلى الحد الأمثل للتلوث، وتعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال الآثار الخارجية، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الناجمة عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على قوى السوق وآلية العرض والطلب، وذلك من خلال التأثير على نفقات الإنتاج والتي تنتقل كلها أو بعضها إلى أثمان السلع والخدمات المنتجة، ومن ثم يؤثر على هيكلها النسبي وهذا بدوره قد يؤثر على حجم الاستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافز والمثبطات.

تؤخذ العديد من الأدوات الاقتصادية الهادفة إلى حماية البيئة من الآثار الخارجية السلبية، من خلال تخفيض التعريفات الجمركية على المواد المستوردة من الخارج، والتي يترتب عنه استخدامها في العملية الإنتاجية معدل أقل من التلوث، وقد تلجأ الدولة كذلك بهدف الحفاظ على البيئة، إلى منع إنتاج بعض السلع والخدمات التي يترتب عليها زيادة كمية النفايات وارتفاع درجة خطورتها، كما يمكن أن تعتمد في سبيل ذلك على تقديم الإعانات للملوثين قصد تحديث آلاتهم، أو تقديم إعانات لغير الملوثين لتشجيعهم على بدل المزيد من المجهودات في هذا المجال، غير أن هذه الأدوات لا تجعل الأعوان الاقتصاديين المتسببين حقا في التلوث يتحملون الأضرار التي ألحقوها بالبيئة، وبالتالي سنعتمد على دراسة الأدوات التي تؤدي بالملوثين على تعويض

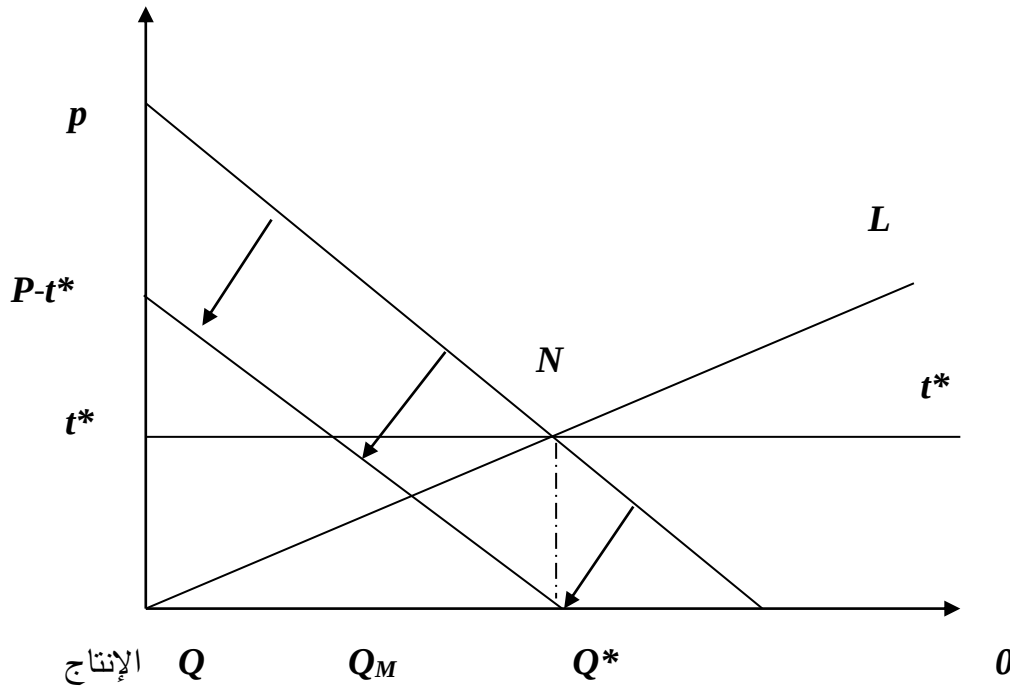
الأضرار التي تسببها فيها، وسنتطرق إلى مقاربتين اعتمدهما كل من الاقتصاديين بيكو * (Artur) وكوناز ** (Cecil Pigou) وكوناز *** (Ronald Coase).

أ- مقارنة "بيكو"

من أجل عملية إدخال الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة الاقتصادية، اقترح بيكو مبدأ الملوث-الدافع *** (pollueur- payeur)، والذي يقضي بدفع الملوث لضريبة أو تكاليف إزالة الأضرار التي تسببت فيها، وتم اقتراح هذا الضرائب من طرف بيكو في عشرينات القرن الماضي، والشكل رقم (07) يوضح كيفية إدخال الآثار الخارجية عن طريق الضريبة.

شكل رقم (07): إدخال الآثار الخارجية عن طريق الضريبة.

تكلفة، ربح



Source : Hervé Deville, op-cit, p: 171.

* بيكو (1877-1959, Arthur Cecil Pigou): اقتصادي بريطاني دعا الى ضرورة تدخل الدولة بفرض الضرائب على الملوثين للحد من الآثار الخارجية السلبية.

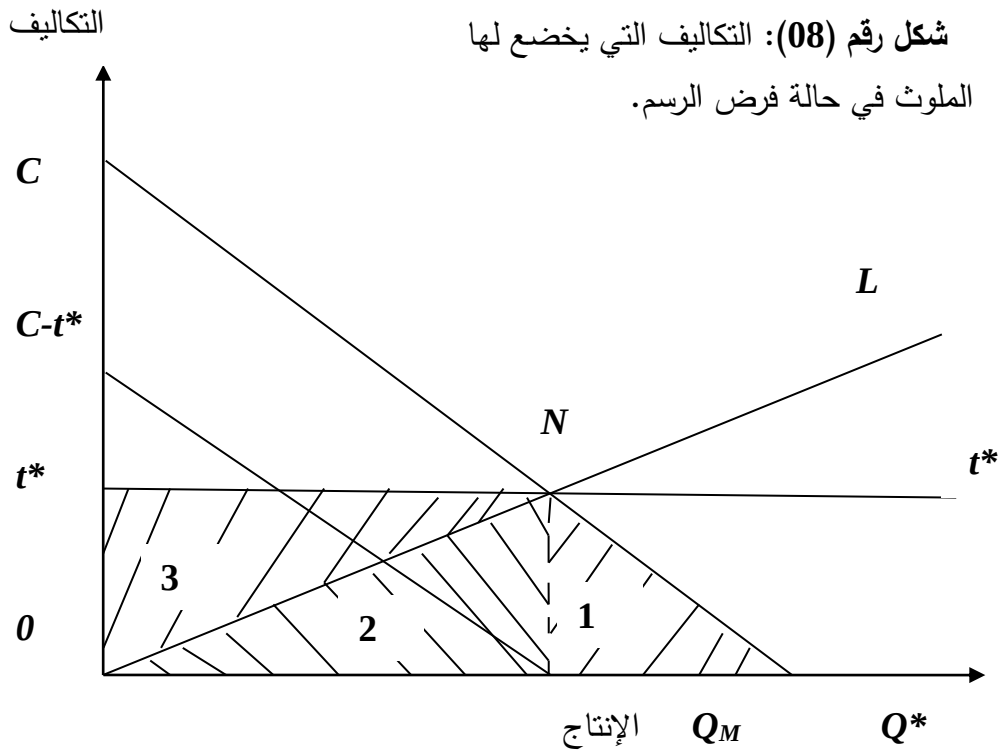
** كوناز (1910-2013, Ronald Coase): اقتصادي بريطاني تقوم نظريته على إنشاء حقوق للتلوث يتم تداولها بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين.

*** هذا المبدأ تم اعتماده لأول مرة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE سنة 1972.

ويمثل الخط المستقيم PQ_M دالة الربح الجدي للمتسبب في التلوث ويمثل Q_M مستوى الإنتاج المثالي في غياب الآثار الخارجية السلبية والتلوث، المستقيم OL يمثل دالة التكلفة الحدية للأضرار الناتجة عن التلوث، المستوى الاجتماعي الأمثل للإنتاج يقع عند النقطة N وبالتحديد في المستوى الإنتاجي Q^* . في حالة وضع رسم على التلوث بمبلغ وجدوى t^* يساوي التكلفة الحدية للتلوث عند الحد الأمثل، سوف يتقلص الربح الحدي للمنتج أو المسؤول عن التلوث وذلك بمقدار الرسم ونحصل على دالة جديدة للربح الهامشي $(P-t^*)$.

فمثلا بالنسبة لمنتج الذي يتواجد عند مستوى إنتاج Q_0 فإن من صالحه الاستمرار في زيادة الإنتاج ما دام الربح الحدي الذي يحققه أكبر من مبلغ الرسم إلى غاية النقطة التي ينعدم فيها الفرق بين الربح الحدي ومبلغ الرسم أي $(P-t^*=0)$.

وللإشارة فإنه لا بد من معرفة دالة التكاليف الحدية للأضرار لتحديد المعدل الأمثل للضريبة t^* . والشكل رقم (08) يقارن بين تطور التكلفة الحدية لإزالة التلوث مع التكلفة الحدية للضرر، وهو ما يسمح بملاحظة أن الملوث يتحمل ثلاثة أنواع من التكاليف.



Source : Hervé Deville, op-cit, p 172.

وهذه التكاليف هي:

- تكلفة التقليل من التلوث (المنطقة 1): $Q^* NQM$: وهي ناتجة عن استغناء المنتج عن الزيادة في الإنتاج بعد Q^* .

- الضرر الناتج (المنطقة 2) $0NQ^*$.

- الرسم الناتج (المنطقة 3) $0t^*N$: والتي تعبر عن الربح المدفوع لقاء استخدام مواد البيئة.

يمثل مجموع المنطقتين (2+1) إدخال الآثار الخارجية (تكاليف الحد من التلوث + تكلفة الأضرار)، أما مجموع المنطقتين (3+2) فيمثل قيمة الرسم المدفوع.

وعموماً فإن الضرائب تفرض من أجل¹:

- تمويل تكاليف إزالة التلوث واستغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة، من خلال الإيرادات المتأتية، وهذا النوع من الرسوم يسمى "رسوم التمويل" (*Taxes de financement*).

- الخفض المباشر لفارق التكلفة الذي غالباً ما يحد من قيام المؤسسة بنشاطات لصالح أو أقل ضرراً بالبيئة، هذا النوع من الرسوم يسمى "الرسوم المحفزة من المصدر" (*taxes incitatives a la source*)، وهي أفضل تطبيق لمبدأ الملوث-الدافع. على المستوى النظري ينظر إلى الرسوم على أنها تساوي بين التكلفة الخاصة (التي تتحملها المؤسسة) والتكلفة الاجتماعية (التي يتحملها المجتمع نتيجة للتلوث). وحتى يتحقق ذلك، يجب أن يتم تقييم التكلفة الاجتماعية بطريقة صحيحة.

إن لضرائب التلوث محاسن كثيرة تجعلها إحدى أهم أدوات السياسة البيئية، ويمكن تلخيص تلك المحاسن فيما يلي²:

¹ محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009،

ص: 13.

² دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

- أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت إليها، ويساعد هذا على تنفيذ مبدأ قيام المتسبب في التلوث بالدفع وبالتالي الدمج بين السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.

- أنها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة وخاصة إذا كانت تركز على المكافحة أو التراخيص والعناصر الأخرى للسياسات.

- أنها يمكن أن تحقق مكافحة التلوث أكثر فعالية من القوانين.

- بالنسبة للمنتجين قد تلعب تلك الضرائب دون محفز للابتكار، فعندما تكون الطاقة والمياه والمواد الخام، وكذلك النفايات الصلبة والسائلة والغازية خاضعة لآلية الضرائب يستعمل دافعوا تلك الضرائب على تطوير طرق جديدة للإنتاج والنقل واستخدام الطاقة والاستهلاك العام، من أجل تخفيض كمية الضرائب التي يدفعونها، ويساعد هذا على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية، وتنفيذ مبدأ الاحتياط والاستدامة والتنافسية العالمية حيث تعتمد منتجات الغد على ابتكارات اليوم.

- أنها ترفع الإيرادات التي يمكنها أن تستخدم من أجل تحسين البيئة، وتمنح الحافز للآخرين من أجل القيام بذلك أو لتخفيض نقص الأعمال ذات التكلفة الكبيرة.

ب- مقارنة كواز "Coase" : حقوق الملكية وأسواق التداول

يستند هذا النوع من الأدوات الاقتصادية إلى إنشاء حقوق ملكية (*droits de propriété*) على السلع البيئية (*Biens environnementaux*)، أي خصخصة موارد الطبيعة وقد انتقد كواز (*Ronald coase*) في ستينات القرن الماضي الضريبة البيئية التي حددها بيغو (*pigou*)¹، واقترح حلاً أقل تشدداً وأقل تدخلاً، بحيث يترك مجالاً واسعاً للحرية الاقتصادية، وقوانين آليات المنافسة، وذلك من منطلق أن الموارد البيئية ليست ملكاً لأحد، وتهدف حقوق التلويث (*droits a polluer*) إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين مختلف الفاعلين، وتتيح هذه الحقوق للسلطات العمومية الإبقاء على عتبة شاملة للانبعاثات الملوثة، يتم توزيع هذه الحقوق عن طريق بيعها بسعر ثابت أو بيعها

¹ Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, *économie de l'environnement*, édition Bréal, Paris, 2001, p : 106.

بالمزاد العلني أو عن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجيتها، وفي هذه الحالة يسمح للمؤسسة أن تلوث في حدود حقوق التلوث التي تملكها، ويتم معاقبة كل تلوث إضافي باستثناء حالة شراء المؤسسة لحقوق تلوث جديدة من مؤسسة أخرى أقل تلوثاً منها، حيث يتم تعويض ارتفاع درجة تلوث مؤسسة بانخفاض درجة تلوث أخرى عن طريق تداول رخص التلوث في تلك المنطقة.

هناك نوع آخر من الأدوات المستخدمة في معالجة الآثار السلبية لنشاط المؤسسات الاقتصادية على البيئة، والمتمثل فيما يطلق عليه بالمقاربات الطوعية، حيث تعتبر الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وهي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات الاقتصادية في مجال حماية البيئة، تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي، حيث يثمن هذا النوع من الأدوات التفاوض بين المؤسسات الاقتصادية من جهة، والسلطات العمومية (وفي بعض الحالات المنظمات غير الحكومية) من جهة أخرى، وقد تعددت تعاريف وتسميات هذه المقاربات ويمكن أن نحصر أهمها في¹:

- المقاربات الطوعية: هي التزام طوعي من طرف الصناعة من أجل إتباع طرق وعمليات تسمح بتحسين البيئة؛
- المقاربات التعاونية: تشارك وتعاون بين الحكومات والمؤسسات الاقتصادية في سبيل وضع السياسات البيئية؛
- الاتفاقيات البيئية: هي التزام إرادي للمؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين أدائها البيئي؛
- المبادرات الطوعية: هي مبادرات خاصة بالأداء البيئي و المطابقة مع معايير السلامة؛

وبالتالي فالمقاربات الطوعية هي عبارة عن التزام من قبل المؤسسات الاقتصادية على إدماج الاهتمامات البيئية في مختلف أنشطتها ومنتجاتها، وحتى الذهاب أبعد مما تتطلبه القوانين والتشريعات البيئية.

¹ Naoufel Mzoughi, *analyse économique des approches volontaires de régulation de l'environnement*, thèse de doctorat en science de gestion, université de Bourgogne, 2005, p : 23.

I-3- السلوك البيئي، محدداته وأنواعه

للإحاطة أكثر بالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية سنتطرق أولا الى تعريفه ثم سنستعرض محدداته وبعدها أنواعه.

I-3-1- تعريف السلوك البيئي

إن مصطلح السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية يعد مصطلحا حديثا نسبيا، إلا أنه في هذا السياق - علاقة المؤسسة الاقتصادية بالبيئة الطبيعية المحيطة بها - قد انتشرت عدة مصطلحات كانت متداولة بكثرة، ولكنها تصب في بوتقة السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، ومن هذه المصطلحات يمكن أن نذكر¹:

I-3-1-1- مصطلح المؤسسة الايكولوجية: وهي تلك المؤسسة التي لها رؤية بخصوص البيئة، بحيث تختار طرق التصنيع وتحترم رغبات المستهلكين.

I-3-1-2- مصطلح المستهلك الأخضر والمنتج الأخضر: حيث أن المستهلك الأخضر هو المستهلك الذي يرغب في شراء منتجات ليست لها آثارا سلبية على البيئة، حيث يتصف هذا المستهلك بالوعي البيئي، وبالتالي فهو يعمد إلى عدم شراء منتجات المؤسسات الملوثة. أما مفهوم المنتج الأخضر فقد عرف كما يلي: يكون المنتج نظيفا إذا كان مصنوعا بشكل نظيف، قابل للاستعمال بشكل نظيف، وقابل للرمي بشكل نظيف، ولكن ما يعاب على هذا المفهوم هو أن مصطلح النظافة يختلف في المكان والزمان.

I-3-1-2- تعريف المنظمات العالمية للسلوك البيئي: بالإضافة إلى ما سبق، هناك عدة تعريفات ومفاهيم أطلقها خبراء ومنظمات عالمية في هذا المجال وقد تم حصرها في الجدول رقم (03).

¹ عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008، ص: 58.

جدول رقم (03): تعريف المنظمات العالمية للسلوك البيئي.

الجمعية	التعريف المقترح
حركة كفاح من أجل الطبيعة	المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل نهائي.
هيئة 21	المؤسسات المسؤولة الحامية للبيئة هي التي تختار شعار التنمية المستدامة.
مؤسسة كوبر وليبرند (Cooper & lybrand)	حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: - خفض استهلاك المواد الأولية؛ - خفض استهلاك الطاقة؛ - خفض الانبعاثات الجوية (الهوائية) ؛ - خفض كمية أو أضرار النفايات؛ - استعمال مواد مسترجعة؛ - تمديد مدة عمر المنتجات.
السلام الأخضر	حماية البيئة تعني امتلاك آثار ايجابية فقط على البيئة، مع أنه لا توجد حماية البيئة حقيقة من طرف المؤسسة.
أصدقاء الأرض	حماية البيئة من طرف المؤسسة غير موجودة، فالمؤسسة عند قيامها بعملية الإنتاج تتشأ بالضرورة عنه آثار سلبية على البيئة. وفي أي حال من الأحوال فتمويل فعل ايكولوجي (مثال إعادة التشجير)، لا يدخل في إطار حماية البيئة من طرف المؤسسة.
شبكة مدرسة الطبيعة	حماية البيئة من طرف المؤسسة، هو الحد من تخريب البيئة وتقضيل التحسينات حتى على حساب عوامل أخرى كتعظيم الفائدة.
الصندوق العالمي للبيئة (WWF)	حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: - الحفاظ على موارد كوكبنا؛ - استعمال مواد قابلة للتجدد ومستدامة على المديين القصير والطويل؛ - خفض التلوث والتبذير، واحترام التشريعات؛ - إدخال منتجات محترمة للبيئة؛ - تمويل مشاريع الحفاظ على البيئة سواء التعليمية أو التربوية.

المصدر: عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

مما سبق يمكن تعريف السلوك البيئي على أنه ذلك الوعي المتزايد من طرف المؤسسة الاقتصادية بالبيئة الطبيعية المحيطة بها، بالإضافة إلى الإحساس بالمسؤولية الكاملة نحو تحسينها، وتغيير كل ما من شأنه أن يهدد ديمومتها وسلامتها. أو بعبارة أخرى السلوك البيئي هو تلك العملية القائمة على المعرفة والإدراك بالمشكلات البيئية وأسبابها وآثارها، وكيفية مواجهتها والوقوف على الإمكانيات المتوفرة واللازمة لذلك، مما يؤدي إلى سلوك مغاير، وتعديل في المفاهيم التقليدية الخاطئة حول البيئة.

I- 2-3- محددات السلوك البيئي

يتحدد موقف الإنسان تجاه موضوع ما نتيجة للتأثير الذي تحدثه عليه مجموعة من العوامل، هذه العوامل قد تكون ذاتية، وقد تكون نابعة من المحيط الذي يعيش فيه، وأثرها مجتمعة هو الذي يحدد سلوكه تجاه ذلك الموضوع. والمؤسسة في تعاملها مع البيئة لا تختلف كثيرا عن الإنسان، فهي تتأثر بجملة من العوامل تحدد سلوكها تجاه قضايا حماية البيئة¹. وقد تعددت تقسيمات محددات تبني السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية، واختلفت فيه وجهات نظر المفكرين والكتاب، فنجد منهم من يركز على مقارنة الأطراف ذات المصلحة، والتي تحتم على المسيرين الاستجابة لضغوط ومطالب مختلفة، ولأطراف متنوعة، كما أن العديد من الدراسات والبحوث ذهبت إلى تقسيم محددات السلوك البيئي إلى قسمين كما يلي²:

- محددات سوسيولوجية:

• الضغوط الخارجية والداخلية على المؤسسة.

• قيم وأخلاق المسيرين.

- محددات اقتصادية:

• تحسين الوضعية التنافسية.

• استغلال الأسواق والمستهلكين الخضر.

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² Emmanuelle Reynaud, Vari auteurs, **les déterminants du comportement responsable, une comparaison internationale a grande échelle**, 17^{ème} conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, Nice, Juin 2008, p: 07.

• البحث عن صورة بيئية مسؤولة.

• تسيير ظروف عدم التأكد (الطلب، المنافسة، القوانين، الحوادث).

• تخفيض التكاليف.

• خلق قيمة جديدة للإبداع.

• بعث ثقافة جديدة للمؤسسة.

أما في هذا البحث فنقسم محددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية إلى: الضغوط الحكومية، ضغوط الأطراف ذات المصلحة، أخلاق المديرين، العوامل الموقفية.

I-3-2-1- الضغوط الحكومية: حيث تقوم السلطات العمومية بوضع مجموعة من التدابير الرديعية والمحفزة، من أجل حث المؤسسات الاقتصادية على دمج الاهتمامات البيئية في مختلف أنشطتها، وتتمثل هذه التدابير في الأدوات التنظيمية والاقتصادية المحفزة على تحسين السلوكات البيئية¹، فالدولة تعمل على التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات البيئية على المؤسسات الملوثة²، وهذا تماشيا وخدمة المصلحة العامة لمواطنيها³، وحسب عدة دراسات فإن الضغوط الحكومية تعتبر مصدرا هاما من الضغوط الممارسة على المؤسسات الاقتصادية من أجل تبني سلوكا بيئيا مسؤولا، فالقوانين والتشريعات البيئية المتشددة والمتزايدة تكبد المؤسسات غرامات وإتاوات مستحقة على أنشطتها الملوثة، بالإضافة إلى تكاليف إزالة التلوث ومعالجة النفايات، وهذا ما يحث المؤسسات ويدفعها إلى تغيير سلوكها البيئي، من خلال مراجعة عامة لعملياتها الإنتاجية وابتكار طرق أخرى تقلل من تكاليف إزالة التلوث وترفع من الإنتاجية، وبالتالي تحسين جودة المنتجات (زيادة قيمة المنتج) والتحكم الجيد في مدخلات العملية الإنتاجية⁴.

ومن أمثلة الوسائل المستخدمة من طرف الدولة في إطار حماية البيئة الطبيعية نجد:

¹ Mohamed Hamdoun, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage**

obligé ou un choix délibéré ?, 17^{eme} conférence de l'Association Internationale de Management

P :01..Stratégie AIMS, Nice, Juin 2008

² Eric persais, **la relation entre l'organisation et son environnement : le cas de l'écologie**, 7^{eme} conférence

de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, louvain la neuve, 1998.p :08.

³ Sandrine Gherra, **intégration du développement durable dans la stratégie d'entreprise : une explication**

par la théorie des ressources et compétences et l'approche des parties prenantes, thèse de doctorat en science de gestion, université Aix Marseille II, 2010, p93.

⁴ Soufiane Toumi, op-cit, p : 120.

أ- الضرائب الإيكولوجية (*les écotaxes*): والتي تقوم على مبدأ "الملوث - الدافع" حيث أن المؤسسات الملوثة تقوم بدفع تكاليف ذلك التلوث، وبالتالي فهي تعمل على جعل المؤسسات أكثر مسؤولية تجاه البيئة الطبيعية، ولكن ما يعاب عليها أن تطبيقها غير متساوي وغير متعادل بين الدول، وهو ما يخلق نوع من عدم تكافؤ الفرص التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية.

ب- حقوق التلوث: وتعمل على الحد من التلوث لدى المؤسسات، وقد تم تبني السوق الدولي لحقوق التلوث من أجل الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وذلك في إطار اتفاقية كيوتو 1997، حيث أنه على مستوى الإتحاد الأوروبي تم اعتماده منذ 01 جانفي 2005.

ج- الوسم البيئي (*les labels*): ويدل على أن المنتج أو الخدمة تحترم المعايير البيئية¹.

I-2-2-3- ضغوط الأطراف ذات المصلحة

تمارس العديد من الأطراف الضغط على المؤسسة الاقتصادية من أجل حماية وأولوية مصالحها (هذه الأطراف تسمى بالأطراف ذات المصلحة*)، والتي يمكن تعريفها على أنها "كل فرد أو جماعة يمكن أن تؤثر أو تتأثر عند قيام المؤسسة بنشاطها وتحقيق أهدافها"²، وضمن هذا الإطار، فإن المؤسسة الاقتصادية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات ورغبات وأهداف - والتي يمكن أن تكون متناقضة - مختلف الأطراف المهتمة أو ذات المصلحة، والتي يمكن أن تولد ضغوط قادرة على تشويه سمعة ومصادقية المؤسسة وقد تمتد إلى التأثير على استمراريتها في النشاط³.

هناك عدة تصنيفات للأطراف ذات المصلحة، وهذا لتعدد المنظرين والباحثين في هذا

المجال غير أن أغليبيتهم يتفقون على الأصناف التالية⁴:

¹ Soumaya Mejbri, Ahlem Soualhia, Habib Affes, **quelques répercussions de l'écologie sur le comportement de l'entreprise**, international journal of innovation and applied studies, vol 07, N°02, 2014, pp : 486-487.

* نظرية الأطراف ذات المصلحة هي مفهوم حديث نسبيا في الإدارة، تؤكد على أن المؤسسة يجب أن تعمل على تحقيق مصالح وأهداف جميع الأطراف الذين تتعامل معهم، ولا تركز فقط على تعظيم أرباح المساهمين.

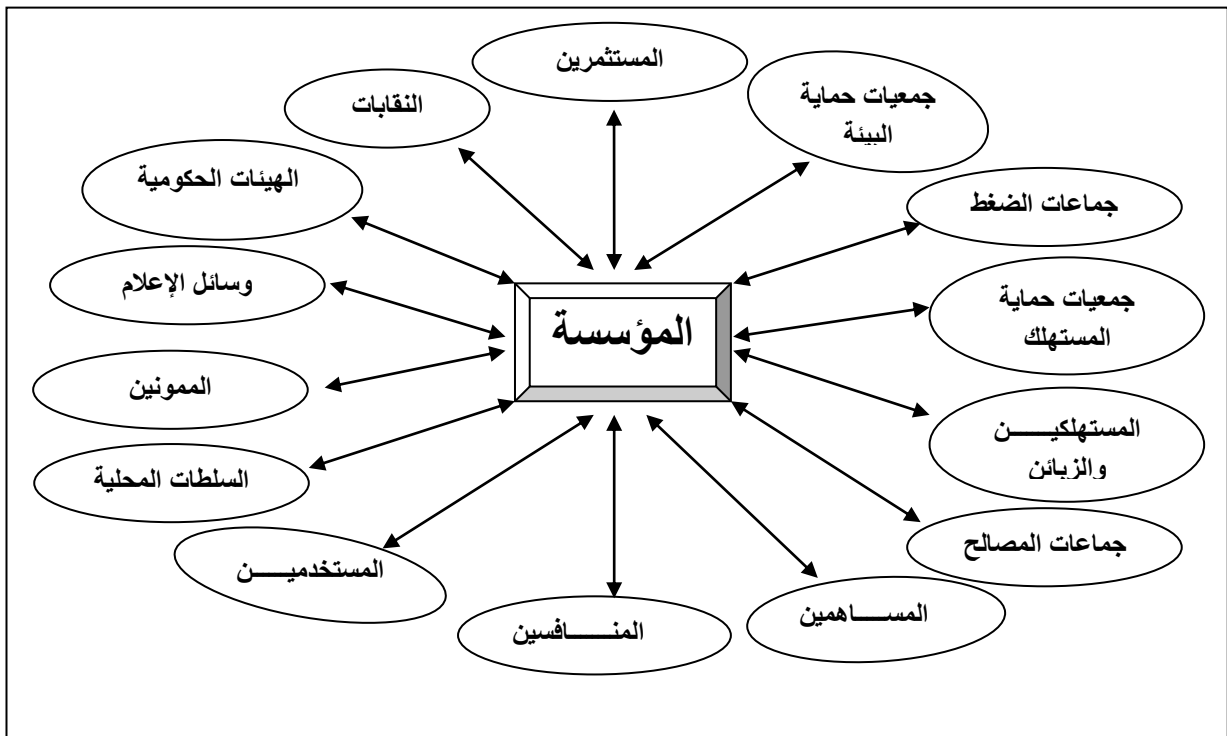
² Freeman R. E., **Strategic Management: A Stakeholder Approach**, Pitman, Boston, 1984, p: 25.

³ Boiral Olivier, **Concilier environnement et compétitivité, ou la quête de l'écoefficiente**, Revue française de gestion, 2005/5, n° 158, p: 178.

⁴ Boubaker Leila, **Contribution à l'intégration d'une politique environnementale dans les activités des entreprises algériennes en vue d'une amélioration de leurs performances environnementale**, Thèse de doctorat en Hygiène et Sécurité Industrielle, université de Batna, 2012, p : 114

- المساهمين؛
- الأطراف ذات المصلحة الداخليين منهم: المستخدمين والنقابات؛
- الأطراف ذات المصلحة الخارجيين منهم: الزبائن، المستهلكين، الممولين، البنوك وشركات التأمين؛
- السلطة العامة والمجتمع المدني منهم: الدولة، منظمات الدفاع عن حقوق العمال، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، جمعيات حماية البيئة...الخ.
- والشكل الموالي يبين الأطراف ذات المصلحة في مجال حماية البيئة.

شكل رقم (09): دائرة أصحاب المصلحة.



Source : Boubaker Leila, op-cit, p:114

إن أول خطوة يجب على المؤسسة القيام بها في هذا المجال هو تحديد أصحاب المصلحة، أي تجمع كل الأشخاص والجماعات والمنظمات التي يمكن أن تتأثر أو تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة، ثم بعد ذلك يجب تحديد تطلعات أصحاب المصلحة وأولويات التعامل معهم، وبالتالي فتح حوار بناء معهم عن طريق إجراءات وممارسات تبدأ بالإفصاح عن المعلومات، حيث يتم حصر الأطراف المؤيدة لكسب دعمها والأطراف المعارضة للتفاوض معها، وهنا

يجب على المؤسسة من الوصول إلى أقصى توازن ممكن بين المصالح المتضاربة، وبالتالي محاولة إرضاء الأطراف المعارضة وكسب تأييد ودعم الأطراف المستفيدة، كما يتم تسيير الشكاوي بجدية عن طريق وضوح طرق التواصل المباشر وغير المباشر مع المشتكين، وتخصيص مكاتب مكلفة بالإعلام في هذا الإطار.

وبعد هذه الممارسات تأتي حتمية مشاركة أصحاب المصلحة في الرقابة على تنفيذ الاستراتيجيات في المؤسسة، وفي الأخير يجب على المؤسسة إعداد التقارير التي توضح نتائج كل العمليات السابقة، ويكون إشراك أصحاب المصلحة في إعداد هذه التقارير من الضروريات، وذلك عن طريق الاستطلاعات والاستبيانات الموزعة عليهم¹.

أ- **المساهمين:** يعد الاهتمام بقضايا البيئة من قبل المساهمين أمر حديث نسبياً، ونتيجة لذلك قامت بعض وكالات التقييم بإعداد مؤشرات خاصة بأخلاقيات المؤسسات بهدف إعلام المساهمين بالممارسات البيئية لهذه المؤسسات². إن العديد من الدراسات أشارت إلى أن أغلب المساهمين ينظرون إلى الاستثمار في مؤسسات تتميز بأداء بيئي ضعيف على أنه مخاطرة كبيرة، وبالتالي فهم يشترطون منح خطر (*primes de risques*) عالية وضمانات على استثماراتهم³، كما أن رغبة المساهمين الحاليين في الحفاظ على سمعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للاهتمام بقضايا حماية البيئة، لذا فهم يضغطون على الهيئة الإدارية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال⁴.

يشهد عالم الأعمال حالياً ظهور ما يسمى بـ "الاستثمار المسؤول" (*Investissement responsable*) وهو عبارة عن رؤوس أموال يولي أصحابها اهتماماً كبيراً بالمسائل الأخلاقية عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم. و"الصناديق الخضراء" (*Fonds verts*) هي أحد أشكال هذا الاستثمار، وهي صناديق استثمار تهتم بتوظيف الأموال في أنشطة حماية البيئة وفي أسهم المؤسسات التي تثبت فعاليتها البيئية. ويلجأ هذا الصنف من المستثمرين إلى إجراء عمليات "تدقيق بيئية"

¹ حمزة رملي، اسماعيل زقوط، دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 2012، ص: 333.

² محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

³ Sandrine Ghera, op-cit, p: 92.

⁴ علي محمد نجيل المعموري، دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل السلوك البيئي المستدام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع 21، 2016، ص: 10.

(Audits environnementaux) قبل اتخاذ قرار شراء الأسهم. أمام هذه الضغوطات من طرف المستثمرين، تجد المؤسسات نفسها مجبرة على نشر تقارير متخصصة تتناول مجهوداتها والنتائج المحققة في مجال حماية البيئة، لطمأنة مساهميها ولرفع مستوى الطلب على أسهمها، مما يؤدي إلى زيادة قيمتها السوقية¹.

ب- المستخدمون: العديد من المؤسسات تشهد استكثاراً وعدم رضا من قبل مستخدميها، وهذا نتيجة لسلوكها غير المسؤول تجاه البيئة الطبيعية، حيث يلجئ هؤلاء المستخدمين للعديد من المنظمات أو الهيئات الداخلية كلجنة الصحة والأمن أو مصلحة البيئة، من أجل التأثير على قرارات حماية الوسط الطبيعي للمؤسسة، وفي بعض الحالات تقوم النقابات العمالية بالضغط عن طريق العمال من أجل الكف أو الحد من النشاطات المضرة بالبيئة². إن أسباب مثل هذا التحرك تتمثل أساساً في الارتباط الكبير الموجود بين الوضع البيئي وصحة وسلامة العاملين، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخلاقية، والتي تزيد من اهتمام المستخدمين بحماية البيئة في المؤسسات التي يعملون بها³.

وفي بحث شمل حوالي 400 رئيس مؤسسة من أكبر المؤسسات في العالم، أوضح أن المستخدمين هم أكبر الضغوطات المفروضة على المؤسسات فيما يتعلق بالبيئة، ف 68% من الخاضعين للبحث يعتقدون أن المؤسسات التي يكون لديها أداء بيئي سيء، تكون معرضة لصعوبات متزايدة في توظيف العمالة والحصول على الكفاءات⁴. وعلى هذا يجب على المؤسسة أن يكون لها تصور واضح وممارسات مسؤولة تجاه البيئية، من أجل استقطاب وتوظيف الكفاءات العالية، التي تكون فخورة ومستعدة للعمل في مؤسسات تحترم البيئة، وهذا ما يؤدي إلى تحسين وضعيتها التنافسية⁵.

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره ، ص: 15.

² Mohamed Hamdoun, op-cit. P: 05.

³ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره ، ص: 16.

⁴ عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره ، ص: 73.

⁵ Badreddine Taleb, Les motivations d'engagement des entreprises dans la responsabilité sociale : le cas du secteur industriel algérien, thèse de doctorat en science de gestion, université AIX-MARSEILLE, 2013, p: 84.

كما أن نجاح أي مبادرة بيئية تقوم بها المؤسسة يقوم على درجة مشاركة وانخراط المستخدمين فيها، فإتباع المؤسسة لأي سياسة بيئية غير واضحة المعالم ومبهمه بالنسبة للمستخدمين تجعل من درجة الانخراط فيها والوفاء لها ضعيفة¹.

ج- المستهلكون: إن الاهتمام الدولي المتزايد والهالة الإعلامية حول موضوع البيئة ودور المؤسسات الاقتصادية في استغلالها المكثف وتلويثها، أدى إلى ظهور وعي وسلوك شراء جديد لدى المستهلكين، وتغير في أنماط استهلاكهم من المنتجات الضارة بالبيئة أو التي يؤدي إنتاجها إلى إضرار بالبيئة، إلى المنتجات الخضراء الصديقة للبيئة، وبالتالي مقاطعة منتجات أو علامات تبذوا لهم أنها غير مسؤولة بيئياً². كما أن العديد من الدراسات بينت أن المستهلكين الواعين بالمشاكل البيئية يكونون مستعدين لدفع مبالغ إضافية على منتجات أو خدمات لها أثر محدود على البيئة³. هذا النوع من السلوك لدى المستهلك لا يمكن أن ينشأ إلا إذا توافرت لديه معلومات موضوعية وكافية حول الخصائص البيئية للمنتج، وفي حالة غياب هذه المعلومات، فإن مصداقية القيمة البيئية للمنتج تصبح موضوع شك، الأمر الذي يؤثر على سمعة العلامة والشركة بشكل عام⁴.

لقد أدى الوعي البيئي للمستهلكين بالمؤسسات إلى تبني سلوك مسؤول تجاه البيئة الطبيعية، وهذا من أجل الحفاظ على تنافسيتها في السوق، ويمكن ملاحظة هذا التغير في السلوك بشكل واضح عند المؤسسات التي تكون لها علاقة مباشرة مع المستهلكين النهائيين لمنتجاتها.

د- الموزعون: يهتم الموزعون بشكل متزايد بدمج العوامل البيئية في سياستهم التسويقية، وبالتالي يؤثر على مومنيهم (أي المؤسسات المنتجة) في مجال حماية البيئة⁵، كما أن الجودة البيئية تعد العامل الأساسي في الطلب عليها، بالإضافة إلى سمعتهم تصبح محل شك حيث يمكن أن يعتبروا كمشاركين في الأعمال التي تقوم بها المؤسسات تجاه البيئة⁶ وتتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات من أجل برهنة اهتمامها بقضايا البيئة منها⁷:

¹ Sandrine Gherra, op-cit, p : 9

² Alain Chauveau, Jean-Jacques rosé, *l'entreprise responsable*, édition d'organisation, paris, 2003, p : 11.

³ Soufian Toumi, op-cit, p :122.

⁴ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

⁵ Mohamed Hamdoun, op-cit. p: 06.

⁶ Sandrine Gherra, op-cit, p: 9

⁷ محمد عادل عياض مرجع سبق ذكره، ص: 16.

- ترويج سلع خضراء وتخصيص أماكن لعرضها في المحلات، أو من خلال تبني هذه السلع بمنحها علامة الموزع؛

- استعمال وسائل نقل أقل تلويثاً واستهلاكاً للطاقة؛

- تعديل أوقات التوزيع من أجل تخفيف التلوث الصوتي (الضوضاء)؛

- استرجاع المواد التي يمكن إعادة تدويرها (الزجاج، الورق، الزيوت المستعملة...)

- استعمال المواد المعاد تدويرها وخاصة في مجال التغليف.

هـ- شركات التأمين: في حالات التلوث فإن المؤسسات تتعرض لصعوبات مالية كبيرة، ولا تجد نفسها فقط في مواجهة الخسائر الاقتصادية للحوادث والكوارث البيئية، بل تتعدى الخسائر إلى تكاليف تطهير المواقع والأراضي الملوثة، من أجل تجنب هذه الوضعية، والتي قد تهدد بقاء المؤسسة في النشاط، تلجأ هذه الأخيرة إلى خدمات شركات التأمين من أجل تأمين يغطي المخاطر البيئية¹.

في وقت مضى، كانت شركات التأمين تقترح على المؤسسات إبرام عقود تأمين من أجل تغطية المخاطر البيئية لنشاطها والتعويض عنها. أما في الوقت الراهن، فإن مهنة المؤمن لم تعد تستند إلى مبدأ التعويض بل تجاوزته إلى إدماج البعد الوقائي في تعاملاتها نتيجة للصرامة المتزايدة من طرف القانون تجاه المؤسسات التي لا تحترم البيئة. وعليه، تستثني شركات التأمين المخاطر البيئية من أشكال التأمين العادية، وتخصصها بعقود تأمين متخصصة تحد وتضيق من مدى التغطية وتستبعد كلية تأمين المخاطر البيئية غير المحددة بوضوح نظراً لعدم إمكانية تقييم الخسائر المترتبة عنها، هذه الطريقة الجديدة في التعامل من طرف شركات التأمين، تدفع المؤسسات إلى تغيير سلوكها في التعامل مع قضايا البيئة من أجل الاستفادة من شروط تأمين أفضل².

و- البنوك: يرتبط بقاء المؤسسة بشكل كبير بعلاقتها مع البنوك نظراً لكونها مصدر أساسي في التمويل، والذي يعد بمثابة شريان حياة لها، وبالرغم من أهمية البنك لدى المؤسسة، إلا أن الضغوطات التي تمارسها البنوك على المؤسسات الملوثة تدبوا ضعيفة نسبياً. وعليه، من واجب البنوك مراجعة السلوك البيئي للمؤسسات عند دراسة طلبات تمويلها، وهذا ما تقوم به فعلاً بعض

¹ op-cit. p: 07. Mohamed Hamdoun,

² محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

البنوك، بحيث تفرض على المؤسسات الملوثة إعداد دراسة تدقيق معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة¹.

أيضا تترتب على تزايد المخاطر للمؤسسات التي تتعامل مع البنوك، تعديل في سياستها المتعلقة بمنح الائتمان، فقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت على البنوك الأمريكية أن حوالي 70% منها قد غيرت سياستها من أجل تفادي أي التزامات بيئية محتملة، وأن حوالي 90% من طلبات الحصول على قروض قد رفضت بسبب مخاطر بيئية قد تترتب عليها. كما تم وقف 25% من القروض بسبب الخوف من الالتزامات البيئية المحتملة².

ز- **جمعيات حماية البيئة ووسائل الإعلام:** حيث تلعب دورا هاما في بلورة وتعبئة الرأي العام، والضغط على المؤسسات من خلال فضح انتهاكاتها، وأثار أنشطتها على البيئة، وتأخذ تحركات الجمعيات البيئية أشكالا متعددة ومتفاوتة في حداثتها نذكر منها³:

- الاكتفاء بالتظاهر بهدف تحسيس الشركات بمسؤوليتها تجاه البيئة والإشارة إلى تجاوزاتها ؛
- قد يكون التحرك أكثر هجومية من خلال التواجد في مواقع المشاريع المراد إنشاؤها لوقف الإنجاز، أو في مواقع المنشآت المنجزة بهدف عرقلة نشاطها الاعتيادي؛
- وقد يصل الأمر إلى حد رفع دعاوي قضائية في المحاكم ضد هذه المؤسسات.

وفي المقابل وبدلا من الدخول في حركات احتجاجية، والقيام بالتحركات السابقة، هناك جمعيات وعددها قليل، تنتهج طريق الترغيب والمكافآت وهذا للمؤسسات التي تظهر مسؤولية تجاه البيئة الطبيعية⁴، بالإضافة إلى الدخول في تحالفات مع المؤسسات الاقتصادية من أجل التعاون على تنفيذ بحوث مشتركة، لمعالجة التأثيرات السلبية المترتبة على أنشطتها، والمساهمة في تطوير منتجات جديدة بهدف تخفيف التأثيرات الضارة⁵.

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² عائشة سلمى كبحلي، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

³ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره ، ص: 17.

⁴ Mohamed Hmdoun. op-cit. p: 08.

⁵ عائشة سلمى كبحلي، مرجع سبق ذكره ، ص: 71.

وفي دراسة أقيمت حول تأثير المنظمات غير الحكومية في 5 دول صناعية، بينت أن (2/3) ثلثي المبحوثين يتقنون في المنظمات غير الحكومية أكثر من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية ووسائل الإعلام. وقد تأنت هذه المصادقية للأسباب التالية¹:

- تقوم بنشر تقاريرها ومعلوماتها إلى الجمهور مباشرة؛
- يمكن أن تنشئ تحالفات فيما بينها؛
- تدافع عن قضايا واضحة وسهلة الفهم؛
- ردود فعلها سريعة ومباشرة؛
- تحسن استغلال وتوظيف وسائل الإعلام.

كما أن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في بلورة وتحريك الرأي العام ضد المؤسسات التي يكون لها سلوك ملوث للبيئة، وذلك عن طريق القيام بالإشهار أو التغطية الإعلامية السلبية لأنشطة تلك المؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى تشويه سمعتها وعلامتها التجارية².

ح- الهيئات القطاعية والعمومية: يقصد بالهيئات القطاعية ذلك الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الاقتصادي بهدف التعاون في حل مشاكل القطاع، وتمثيله أمام السلطات العمومية³. حيث تضغط الهيئات القطاعية على المؤسسات الملوثة من أجل حثها على الدخول في مسعى حماية البيئة الطبيعية، كما تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تطوير القوانين والتشريعات البيئية. إن تكاليف إدماج الاهتمامات البيئية من طرف المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع في أسعار منتجاتها، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تصبح معاقبة نتيجة لسلوكها هذا على عكس المؤسسات الأخرى التي لا تلتزم بحماية البيئة.

ومن أجل تفادي مثل هذه الوضعية، تتدخل الهيئات القطاعية باستخدام عدة طرق من أجل حث كل المؤسسات المنضوية تحتها على السير في نفس منحي الالتزام البيئي⁴، ومن الطرق الأكثر انتشارا نجد: إمضاء مؤسسات نفس القطاع لميثاق أو خريطة عمل مشتركة، تحتّم على هذه المؤسسات التوجه نحو سلوك بيئي أخضر⁵.

¹ Alain Chauveau, Jean Jacques rosé, op-cit, p:07.

² Sandrine Gherra, op-cit, p: 9.

³ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره ، ص: 17.

⁴ Eric Persais, *L'entreprise face aux pressions écologistes*, revue annales des mines, N° 12, 1998, p: 17.

⁵ Mohamed Hmdoun. op-cit. p. 09.5

بالإضافة إلى الهيئات القطاعية نجد أيضا الهيئات العمومية التي تلعب دورًا محوريًا في نشر الوعي البيئي لدى الصناعيين، فقد أعطيت أهمية كبيرة في إطار التنمية المستدامة والتي دعت إلى ضرورة وجود حوار فعال بين المؤسسات الاقتصادية وهذه الهيئات العمومية¹، وتعد هذه الأخيرة بمثابة المحرك الأساسي في وضع وتطوير التنظيمات والنصوص التشريعية في المجال البيئي، كما أنها تمنح إعانات للشركات التي تقوم بالاستثمار في تكنولوجيا إزالة التلوث، وفي وحدات إعادة التدوير وغيرها من الاستثمارات البيئية².

I-3-2-3- الفرص الاقتصادية

أشار العديد من الباحثين إلى أن السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية لا يتحدد عن طريق الردع والإجبار والضغط فقط، بل يكون أيضا من أجل اقتناص بعض الفرص الاقتصادية، ومنها نجد: أ- **المحفزات التسويقية**: حيث يتم اعتماد مسعى أو مقارنة التسويق البيئي كحل وكوسيلة من أجل إظهار مسؤولية المؤسسة ومنتجاتها في الحفاظ على الوسط الطبيعي، وبالتالي إضافة قيمة تتمثل في صورة المؤسسة ومنتجاتها التي تحترم البيئة، غير أن هذا المسعى التسويقي قد يصطدم بعدم ثقة المستهلكين في تصريحات المسيرين وإشهارهم حول احترام البيئة الطبيعية³. وبالتالي فالسلوك البيئي الواعي يعتبر مصدر تنافسي من خلال إطلاق مشاريع ذات توجه بيئي، بالإضافة إلى تمكين المؤسسة من التمييز التنافسي: اجتياز قيود وحواجز الأسواق العالمية⁴.

مع اشتداد المنافسة في الأسواق ورغبة المؤسسة في التميز عن منافسيها، أصبح السلوك المسؤول بيئيا وسيلة للتمييز في أسواق المنتجات المتشابهة، يتأثر السلوك البيئي للشركة بدرجة تركيز السوق " (*Concentration du marché*)"، ففي الأسواق ضعيفة التركيز (تتميز بشدة المنافسة)، تختار المؤسسة إستراتيجية تمييز المنتج بالتركيز على مميزاته وخصائصه البيئية؛ والإجراء المتبع في مثل هذه الحالات هو إطلاق "منتجات بيئية" (*Eco-produits*)، فالحصص السوقية لهذه

¹ Octave Gélinier et autres, **développement durable : pour une entreprise compétitive et responsable**, ESF édition, France, 2002, p: 32.

² محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره ، ص: 17.

³ Mohamed Hmdoun. op-cit. p: 10.

⁴ Jouhaina Gherib, Iness M'hissen, **engagement environnemental et taille de l'entreprise: une lecture à travers la théorie néo-institutionnelle**, 19eme

conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, Luxembourg, 2010. p: 03.

المؤسسات سترتفع نظرا لتعلق شريحة واسعة من المستهلكين بالمنتجات الأقل إضرارا بالبيئة؛ غير أن لجوء المؤسسات الأخرى إلى التقليد سيفقد هذه الخاصية التمييزية بريقها¹.

ب- المردودية: سابقا كان يعتبر إدماج السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية كعائق أو كقيد على تحقيق الأرباح، ولكن تم تجاوز هذه النظرة التقليدية وتم إثبات عكس ذلك عن طريق نظرية "بورتير" حيث يعتبر من الباحثين الأوائل الذين فندوا صحة المنظور التقليدي. فعن طريق قيام المؤسسة بممارسات (كوضع واستخدام تكنولوجيا نظيفة، وإعادة ترميم وتدوير النفايات) يمكنها من الاقتصاد في المواد الأولية والطاقة، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج².

I- 4-2-3 أخلاق المديرين

إن أخلاق المديرين هي بالأساس ظاهرة فردية ونفسية قبل أن تكون مسألة تنظيمية في المؤسسة، فالمدير هو أولا وقبل كل شيء مواطن عادي يتم تحليل وفهم مواقفه وسلوكياته من خلال قيمه ومعتقداته، وأثبتت الدراسات أن المديرين يحاولون دوما تسيير شركاتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية³. وعليه، لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في شركاتهم.

إن التوجهات البيئية للمديرين تعكس إرادتهم على تخفيف الآثار البيئية لمؤسساتهم، حيث يعتبر المديرين الفاعلين الأساسيين نحو الالتزامات البيئية، قبل المهندسين والعمال الآخرين⁴. ويمكن التمييز بين صنفين من المديرين يختلف سلوكهم تبعا لمدى تجدر قيم حماية البيئة فيهم⁵.

- الصنف الأول ذو "توجه بيئي إصلاحي" (*Environnementalisme réformiste*) يوظف العقلانية الاقتصادية؛ أي أن المعايير الاقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول، عادة ما تقتصر الاهتمامات البيئية لهذا الصنف من المديرين في التحكم في مستويات التلوث، ويستثمرون فقط في "تكنولوجيات نهاية السلسلة"؛

- الصنف الثاني ذو "توجه بيئي راديكالي" (*Environnementalisme radical*) يتميز بنظرة شاملة للمحيط الحيوي، تركز على المبادئ البيئية الهادفة إلى حماية الطبيعية على المدى البعيد؛ أي

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² Mohamed Hmdoun. op-cit. p:10.

³ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

⁴ Ahmed turki, les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes, op-cit.

⁵ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

أن الأولوية لدى هذا الصنف من المديرين هي للأهداف البيئية التي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية، وبالتالي فهم يستثمرون في "التكنولوجيا النظيفة".

I- 5-2-3- العوامل الموقفية

العديد من الأبحاث والدراسات أثبتت الدور الكبير الذي تلعبه العوامل الموقفية في تبني المؤسسات لسلوك حماية البيئة ومن هذه العوامل نجد:

أ- **عمر المؤسسة:** هناك العديد من الباحثين من درسوا تأثير الزمن على المؤسسات الاقتصادية، وخاصة تأثيره على إدماج البعد البيئي فيها، حيث أن المؤسسات الحديثة النشأة أو التي يكون عمرها صغير تكون لها صعوبات أقل في التأقلم مع الاهتمامات البيئية على عكس المؤسسات الكبيرة في العمر، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأخيرة تمتلك معدات وآلات ملوثة، وأن العادات والتقاليد فيها تزيد من مقاومة التغيير لديها، وسلوك العاملين فيها يصعب تغييره، وبالتالي هناك علاقة طردية بين عمر المؤسسة وعملية التغيير. ولإدماج البعد البيئي في المؤسسات يجب أن يكون هناك تغيير تنظيمي، يوافقه تغيير ثقافي داخل المؤسسة، وهذا ما يصعب الحصول عليه في المؤسسات الكبيرة في العمر¹.

ب- **حجم المؤسسة:** يعتبر حجم المؤسسة من العوامل الأساسية في تحديد سلوكها البيئي، حيث أشارت عدة تحقيقات وأبحاث عدم حماسة وإقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدماج البعد البيئي في سياستها، وقدمت تلك الأبحاث تبريرات لذلك تمثلت في²:

- اهتمامها القليل بصورتها؛
 - مساهمتها ضعيفة في مجال الإضرار بالبيئة؛
 - تتميز بهشاشة اقتصادية؛
 - صعوبات في التخطيط لبعد البيئي؛
 - صعوبة التوفيق بين تكاليف حماية البيئة ومردوديتها.
- على عكس المؤسسات الكبيرة والتي تجد عوائق أقل من أجل تبني سلوك بيئي بسبب³:

¹ Beatrice Butel-Bellini, l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production, thèse de doctorat, université de lille I, 1997, pp : 181-182.

² ibid, p: 181.

³ محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص: 19.

- كون الاستثمارات البيئية (مثل تكنولوجيا إزالة التلوث، محطات التصفية، تجهيزات إعادة التدوير) مكلفة جدا وليست متناسبة مع حجم النشاط؛
- القدرة المالية العالية للمؤسسات الأكبر حجما وتوفرها على الكفاءات البشرية المؤهلة مع المسائل البيئية؛
- النظرة إلى الشركات الكبيرة باعتبارها هي الرائدة في مجال نشاطها، لذا تكون أكثر عرضة للضغط من قبل الأطراف ذات المصلحة لأنها نموذج يحتذى به ولأن تأثيرها على المحيط الطبيعي يكون أكثر وضوحا؛
- كلما يزداد حجم الشركة تزداد الحاجة إلى الإجراءات الشكلية من أجل فصل وتوصيف المهام بهدف تحديد المسؤوليات؛ هذا الأمر الذي يسهل من وضع نظام للإدارة البيئية الذي يتكون من مهام وإجراءات محددة من خلال نظم الوثائق التي يعتمد عليها هذا النظام.
- ج- قطاع النشاط:** حيث تعتبر بعض قطاعات النشاط حساسة اتجاه إدماج الأبعاد البيئية، وهذا باعتبارها المسؤولة الأولى عن الكوارث البيئية، وما ألحقته هذه الكوارث الطبيعية من إضرار بصورة بعض القطاعات أمام الرأي العام¹.
- د- الانتساب الدولي:** حيث يشير هذا العامل الموقفي إلى درجة الارتباط والتوافق القانوني للمؤسسة مع الشركة الأم، حيث تنشأ ضغوط على المؤسسات من طرف الشركات الأم بضرورة إدماج الاعتبارات البيئية في أنشطتها، كما أن الجماعات الإيكولوجية تزيد ضغطها على الفروع باعتبارها تملك قدرات مالية كبيرة بحكم انتمائها لمجمعات صناعية قوية جدا².
- هـ- التوجهات الاستراتيجية:** تؤثر الخيارات الاستراتيجية للمؤسسات على سلوكها البيئي، فالمؤسسات التي تهتم بالإبداع لها توجه واضح للالتزام تجاه البيئة، لأن تعديل الطرائق الصناعية ووضع أساليب جديدة بهدف الحد من التلوث هي بالأساس حلول تكنولوجية تعكس مستوى الإبداع في المؤسسة. لذلك نجد أن المؤسسات التي تبنت استراتيجية تكنولوجية هجومية، تستخدم أساليب إنتاج أفضل وتستثمر في البحث والتطوير، يسهل عليها إدماج المتغير البيئي في إدارتها.
- يجب أن يتلاءم السلوك البيئي للمؤسسة مع أولوياتها الاستراتيجية، وأن لا يعرض تحقيقها للخطر، وهذا أمر ممكن. فعلى سبيل المثال، هناك أوجه تشابه كثيرة بين نظام إدارة الجودة ونظام

¹ Mohamed Hamdoun, op-cit, p:12.

² ibid, p : 13.

الإدارة البيئية، فيإمكان المؤسسة الانطلاق من الأرضية التي توفرها استراتيجية الجودة لبناء سياستها في مجال حماية البيئة. ومفهوم نظام الإدارة المدمج يقوم بالأساس على هذه الفلسفة بحيث يجمع بين إدارة الجودة والبيئة والصحة والأمن في المؤسسة¹.

و- **المرونة الصناعية:** تلعب الاستراتيجية الصناعية للمؤسسة دورا كبيرا في تحديد مدى التزامها بمتطلبات حماية البيئة. فبعض المؤسسات التي استثمرت في تكنولوجيات حديثة لا تفكر في الاستثمار في أساليب إنتاج أكثر نظافة. وعليه فتوفر قدر أكبر من المرونة في أنظمة الإنتاج سوف يسمح بتعديل الطرائق والأساليب المستعملة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة².

I-3-3- أنواع السلوكيات البيئية للمؤسسة الاقتصادية

هناك عدة تقسيمات لأنواع السلوكيات البيئية وذلك حسب اختلاف الكتاب والباحثين، ولكننا في هذا البحث اعتمدنا على التقسيم الذي يقوم على ثلاثة أنواع³:

I-3-3-1- السلوك البيئي الدفاعي

حيث يتبع منطق مالي بحث ويهتم بالنواحي الاقتصادية للمؤسسة فقط، وهدفه الوحيد هو تحقيق الربح، حيث تعتبر الاستثمارات البيئية كتكاليف إضافية غير نافعة، يجب تفاديها لتعارضها مع الأهداف الاقتصادية. هذا السلوك تتميز به المؤسسات التي تكون مستعدة لدفع غرامات مالية في حالة ما إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة.

يعتبر السلوك البيئي الدفاعي غير منتشر بكثرة، بسبب أن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة. يمكن أن نجد هذا النوع من السلوك خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتميز بقلة الحذر واليقظة، وعدم تماشيها مع القوانين البيئية. كما يمكن أن تتبع هذا السلوك- بصفة قليلة جدا- المؤسسات الصناعية الضخمة التي تمتلك قوة تفاوض كبيرة.

I-3-3-1- السلوك البيئي الممتثل

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ Beatrice Butel-Bellini, op-cit, PP : 145-146.

المؤسسات التي تتبع هذا النوع من السلوك البيئي تلتزم وتمتثل بالمعايير التي تفرضها التشريعات و القوانين البيئية، دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى وإن كانت تتوفر على الإمكانيات التقنية. حيث تعتبر الاستثمارات البيئية كحتمية وهي تكاليف ضرورية ولكن يجب تخفيضها إلى الحد الأدنى، حيث أن الاكتفاء بالحد الأدنى للمعايير القانونية البيئية يعتبر كاف. في هذا النوع من السلوك تدخل المعطيات البيئية في المستويات التنظيمية، لأنها تدمج في مختلف القرارات المتخذة، والهدف الرئيسي من هذا السلوك هو تحقيق مستوى أمثل من الأرباح مع المحافظة على صورة ومصداقية المؤسسة.

يعتبر من السلوكات الأكثر انتشارا، حيث أن المؤسسات تكون واعية بضرورة إدماج الاعتبارات البيئية في سياستها، وإن كان ذلك من خلال الامتثال للحد الأدنى من التشريعات البيئية.

I-3-3-3- السلوك البيئي الحساس أو الاستباقي

ويطلق عليه كذلك بالسلوك الواعي، حيث أن المؤسسات صاحبة هذا السلوك تذهب أبعد مما تفرضه المعايير والتشريعات البيئية، حيث لا تعكس القوانين القيم الاجتماعية السائدة، بالإضافة إلى أن المعطيات الإيكولوجية تدخل بصفة كبيرة كجزء من إستراتيجية المؤسسة، كما تعتبر الاستثمارات البيئية ذات مردود على المدى البعيد. وتبحث المؤسسات على الحصول على فوائد أكبر من خلال استباقها للمتطلبات القانونية المحتملة، أو مميزات السوق المتوقع. إن استباقية السياسة البيئية تمكن المؤسسة من الحصول على ميزة تنافسية قد تكون: عائدا اقتصاديا، اجتماعيا وتكنولوجيا من خلال الامتثال للقوانين بالإضافة إلى اكتساب الشرعية.

المؤسسات ذات السلوك الواعي هي مؤسسات مثالية، وهي قليلة في الواقع، حيث تعتبر ذات وعي ودراية بأن البيئة يمكن أن تلعب دورا كبيرا في المنافسة. بصفة عامة هي مؤسسات تنتمي إلى مجموعات قوية ذات موارد مالية معتبرة.

إن تبني هذا السلوك يكون من أجل الوصول إلى الأهداف الثلاثة الآتية¹:

- تحقيق الربح باقتناص فرص اقتصادية سانحة، وهو ما توفره سوق المنتجات والخدمات الخضراء الذي هو ذو حجم كبير وينمو بشكل مطرد، فحسب تقرير لـ "برنامج الأمم المتحدة" (PNUE) صدر في سبتمبر 2008، يقدر حجم هذا السوق على المستوى العالمي بـ 1370 مليار دولار وسيقارب 2740 مليار دولار سنة 2020.
- تحسن جودة الموقع بالبحث عن الشرعية عن طريق المحافظة على الصورة الإيجابية للمؤسسة، وتحسين الإدارة الداخلية من خلال تطوير ظروف العمل.
- تحسين جودة المنتج بالأخذ في الحسبان خصائصه البيئية.

¹ محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

خلاصة الفصل

تعد البيئة المحيط الذي تمارس فيه المؤسسة الاقتصادية نشاطها، حيث يعتبر المصدر الرئيسي للمواد الأولية التي تستخدمها في العملية الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالبيئة تعتبر مصبا لمخلفات ونفايات هذه العملية، ولهذا كان لزاما على الدولة التدخل بسن قوانين وتشريعات بيئية، بالإضافة إلى ضغوطات الأطراف ذات المصلحة، وهذا من أجل الحد من الآثار الخارجية السلبية لنشاط المؤسسة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، وبالتالي تغيير سلوك هذه الأخيرة ليصبح أكثر محافظة على البيئة.

الفصل الثاني

نظام الإدارة البيئية *ISO 14001*

ودوره في توجيه السلوك البيئي

للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

في ظل الاهتمام المتزايد بالبيئة والحفاظ على مواردها المختلفة، ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية والتي أصبحت تسخر من أجل إدماج الاهتمامات البيئية ضمن استراتيجيات وأهداف المؤسسات الاقتصادية، وهذا بعد أن أصبح إدراج البعد البيئي يعكس اهتمام المؤسسة بالبيئة الطبيعية وهو ما يعود على صورتها وقدرتها منتجاتها على الدخول إلى الأسواق العالمية. حيث تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى وضع أنظمة الإدارة البيئية وفق ما تتطلبه المواصفة الدولية **ISO 14001**. وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

- الإطار المفاهيمي والنظري لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** ؛
- خطوات تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**؛
- دور نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

II-1- الإطار المفاهيمي والنظري لنظام الإدارة البيئية

لقد أصبحت الحركات الإيكولوجية أكثر تنظيماً وقوة وسرعة في الاستجابة والتحرك، وبالتالي أكثر تهديداً بالنسبة للمؤسسات الملوثة، مما أدى بهذه الأخيرة إلى إدخال البعد البيئي في مختلف أنشطتها وعملياتها، من خلال تبني نظام الإدارة البيئية ISO 14001 .

II-1-1- ماهية الإدارة البيئية

حيث سنتطرق أولاً إلى مفهوم الإدارة البيئية ثم بعدها سنستعرض أهمية الإدارة البيئية.

II-1-1-1- مفهوم الإدارة البيئية

لقد كانت المناقشات حول الإدارة البيئية غالباً ما تصل إلى طريق مسدود، وهذا بسبب سوء الفهم الذي يكتنف العلاقة بين الكلمتين المشكلتين لهذا المصطلح (أي الإدارة والبيئة)، فكلا الكلمتين تعني أشياء مختلفة، حيث أن البيئة قد عرفت على أنها: "كل العوامل والظروف الخارجية الحية وغير الحية التي تؤثر على الكائنات الحية أو أي نظام آخر خلال فترة حياته". أما الإدارة فهي عملية هيكلية تبدأ بوضع الأهداف وتمتد خلال عدة وظائف منها البحث والتخطيط والتنظيم والتطوير والمالية وغيرها¹.

وبالتالي لفهم مصطلح الإدارة البيئية يجب دمج كلمتي الإدارة والبيئة معاً والخروج بتعريف جامع لهما. وقد عرفت الإدارة البيئية على أنها: "الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول أو على نشاطات الإنسان وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة، وأن جوهر الإدارة البيئية يكمن في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة التي تسمح به هذه الإدارة للإنسان كي يستمر في تطوير التكنولوجيا دون التغيير في النظام الطبيعي"².

إن الإدارة البيئية هي أول محاولة شاملة وجادة من أجل جعل حماية البيئة وظيفة من وظائف المؤسسة شأنها شأن وظيفة الإنتاج، التسويق والمالية. لهذا فإن نظام الإدارة هو المرادف

¹ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، ط2، دار اليازوري، عمان، 2015، ص: 207.

² نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص: 122.

البيئي للنظام الإنتاجي في وظيفة الإنتاج، وللنظام التسويقي في الوظيفة التسويقية، وللنظام المالي في الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسة¹.

وتعرف كذلك على أنها: "إجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية، إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة. وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد"².

وعرفت على أنها: "نظام إداري يقوم على وضع وتعريف سياسة بيئية واضحة، وتنظيم وقياس وتخطيط ومراقبة الأنشطة البيئية"³.

وقد عرفت بصفة عامة بأنها: "إدارة للمؤسسة لتبقى واعية لتفاعلات سلعها وأنشطتها مع البيئة، وذلك لغرض الإنجاز والتحسين المستمر لمستوى الأداء المرغوب"⁴.

وعليه يمكن أن نقول أن الإدارة البيئية إدارة متخصصة تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية وتعمل في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة التنسيق فيما بين المؤسسة والجهات الخارجية من أجل دمج الاعتبارات البيئية الملائمة في العمليات الإنتاجية ومعالجة مشاكل حماية البيئة وسلامة العاملين على نحو أفضل وهذا للوصول بالمؤسسة إلى ما يعرف بالكفاءة البيئية.

II-1-1-2- أهمية الإدارة البيئية

إن للإدارة البيئية أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية، وذلك للأسباب التالية⁵:

- قيام سلطة واحدة بمهام متابعة مصادر التلوث وحماية نوعية البيئة في المؤسسة الاقتصادية؛
- رصد نوعية البيئة في المؤسسة على نحو أفضل؛
- القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث، والتوصل إلى حلول تحقق مصالح المؤسسة إلى أقصى حد ممكن؛

¹ نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، ط1، الوراق، عمان، 2012، ص: 314.

² رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق، 2011، ص: 27.

³ Boiral O, Jolly D, *stratégie, compétitivité et écologie*, revue française de gestion, N°127, 2000, p: 06.

⁴ يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، 2009، ص: 372.

⁵ سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص: 235.

- التحكم الجيد في مختلف التكاليف، وتحقيق وفورات في تكاليف تشغيل وحدات معالجة النفايات¹؛
- سوف تتعامل السلطات التنفيذية مع كيان مؤسسي واحد معني بالقضايا البيئية في المؤسسة؛
- القدرة على إشراك كفاءات خارجية متخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف؛
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة والتجميل وحماية البيئة الداخلية.

II-1-2- نظام الإدارة البيئية

وسنتطرق أولاً إلى مفهوم نظام الإدارة البيئية ثم بعدها إلى أنواع نظم الإدارة البيئية:

II-1-2-1- تعريف نظام الإدارة البيئية

هناك عدة تعاريف لنظام الإدارة البيئية، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

عرفت منظمة الـ **ISO** نظام الإدارة البيئية على أنه: " جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها"².

كما تم تعريفه كذلك على أنه: "ذلك الهيكل المتضمن مجموعة من العمليات والإجراءات المتوافقة مع الأهداف البيئية للمؤسسة والذي يمتلك مسؤوليات مهمة في تكوين المؤسسة، حيث أن نظام الإدارة البيئية من العناصر الأساسية في إنجاز التطورات المستدامة، فهي منظومة متكاملة وواسعة، تهدف إلى تقليل التلوث والوقاية منه إلى أقصى حد ممكن"³. حيث يدرج نظام الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي كل العمليات والطرق، والموارد الضرورية لوضع وتشغيل، فحص وصيانة السياسة البيئية⁴.

¹ Moez Ben Yedder, Mohamed Farhoud, **le développement durable est-il bienvenue dans les organisation ? cas de l'implantation d'un système de management environnemental en Tunisie**, développement durable et territoire, varia (en ligne), 2014, p: 05.

² نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات **ISO 14000**، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

³ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

⁴ Gilles Grolleau et autres, **déterminants de la diffusion internationale de la norme ISO 14001**, économie et prévision, N°185, 2008, p: 135.

وبالتالي فنظام الإدارة البيئية هو ذلك النظام الفرعي من النظام الكلي للمؤسسة يستخدم كأداة وصل بين المؤسسة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها، ويساعد المؤسسة على تحديد ومن ثم التحكم في الآثار البيئية السلبية لأنشطتها ومنتجاتها أو خدماتها، بالإضافة إلى ضمان التحسين المستمر للأداء البيئي المتوصل إليه¹.

II-2-2-1-أنواع نظم الإدارة البيئية

من أجل توضيح مختلف مكونات نظام الإدارة البيئية وتسهيل عملية تطبيقه في المؤسسات، تم اقتراح و طرح عدة نماذج وبرامج كان مصدرها من مختلف المنظمات سواء الدولية أو الوطنية²، ومن أهم أنظمة الإدارة البيئية الوطنية نجد: "برنامج الإدارة المسؤولة" والذي طبق في كندا سنة 1984، برنامج "X30-200" والذي ظهر في فرنسا سنة 1993، المواصفة البريطانية "BS 7750" والتي طبقت سنة 1992، بالإضافة إلى عدة برامج ظهرت في مختلف الدول ك : هولندا، ألمانيا، إيرلندا، إسبانيا وإيطاليا³. وقد ساهم هذا الانتشار الكبير لبرامج الأنظمة البيئية عبر عدة دول، في ظهور المعايير الدولية والتي جاءت من أجل حل المشاكل التي تزامنت وتطبيق مختلف البرامج الوطنية، حيث ساعدت المعايير الدولية على التبادل التجاري ونزع القيود على حركة المنتجات، ومن أمثلتها نجد: نظام الإدارة البيئية EMAS حيث تم وضعه من قبل الاتحاد الأوروبي 1995 للتطبيق من قبل الدول الأعضاء، وكذلك قامت المنظمة العالمية للتقييس ISO سنة 1996 ببعث نظام الإدارة البيئية ISO 14001.

و سيتم شرح موجز لثلاثة نظم للإدارة البيئية معبر عنها بثلاث مواصفات⁴:

أ- المواصفة البريطانية (BS 7750): حيث أصدر المعهد البريطاني (BSI) سنة 1992 نظاما للإدارة البيئية عرف بالمواصفة البريطانية، وقد تم تنقيحها عام 1994 لتصدر بطبعة ثانية والتي لازالت معتمدة حتى الآن في المملكة المتحدة، وقد كانت من أسباب تطوير المواصفة

¹ Nicolas Riedenger, Céline Thevenot, op-cit ,p: 05.

² Ahmed Tourki, la relation entre la certification environnementale ISO 14001 et la performance environnementale, étude de cas sur quatre entreprises tunisiennes, développement durable et territoire (en ligne), vol 05, N°02, 2014. P :01.

³ Boiral O, Paule H, les système de gestion environnementale au canada: enjeux et implications pour les

53, 2008, p: 657 politiques publiques de l'environnement, revue de droit de McGill, vol

⁴ إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

الدولية **ISO 14001**، إلا أنها أقل مرونة وأكثر تحديداً ويصعب تطبيقها على المستوى العالمي، لدى اعتمدت مواصفة **ISO 14001** بوصفها مواصفة قياسية عالمية، بعد أن تم تبسيط شروط المواصفة البريطانية وتحقيق متطلباتها العملية ضمن المواصفة الدولية.

ب- المواصفة الأوروبية (EMAS): حيث تبنى الاتحاد الأوربي النسخة الخاصة من إدارة البيئة وخطة التدقيق **Eco-management & Audit schéma** وذلك عام 1993، وأصبحت سارية المفعول منذ سنة 1995، وتم تنقيحها عام 2001 لتعكس نظاما طوعيا للمؤسسات التي ترغب في تقييم وتحسين أدائها البيئي، وعلى الرغم من اعتماد بنائها على المواصفة البريطانية **BS 7750** إلا أنها أكثر المواصفات تشدداً وتفصيلاً، وذلك بسبب تأثير التشريعات البيئية الألمانية الصارمة عليها.

وتتشابه المواصفة الأوروبية (EMAS) في بعض جوانبها مع المواصفة الدولية **ISO 14001** من حيث الإعلان عن السياسة البيئية والتزام الإدارة العليا بتنفيذها واستمرار العمل لتحسين نظام الإدارة البيئية وكذلك إجراءات التدريب والتدقيق. إلا أن المواصفة الأوروبية تركز على الموقع في حين تهتم المواصفة الدولية **ISO 14001** في العديد من القضايا المتعلقة بالمنتج وعمليات الإنتاج، وبالتالي فالمواصفة الدولية قابلة للتطبيق ليس فقط في المؤسسات الإنتاجية وإنما أيضاً في المؤسسات والهيئات المختلفة.

ج- المواصفة الدولية **ISO 14001**: وهي مواصفة دولية طورتها منظمة الدولية للتقييس، وفي ضوءها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية، وقد اعتمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام 1996، لتمكين المؤسسة من صياغة السياسة والأهداف البيئية مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية، وتطبق هذه المواصفة على أي مؤسسة تسعى إلى صياغة وتطبيق وتحسين نظام إدارتها البيئية. وتعتبر مواصفة نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** من المواصفات التي عرفت انتشاراً كبيراً وسريعاً على المستوى الدولي.

II-3-1- ماهية نظام الإدارة البيئية ISO 14001

قبل التطرق إلى نظام الإدارة البيئية ISO 14001 سنستعرض باختصار سلسلة المواصفات الدولية ISO 14000 والمنظمة الدولية للتقييس.

II-3-1-1- سلسلة مواصفات ISO 14000

أ- المنظمة الدولية للتقييس

لقد اشتقت كلمة ISO من الحروف الأولى لتسمية المنظمة الدولية للتقييس (International Standard Organisation)، ويرجع تاريخ تأسيس المنظمة الدولية للتقييس (ISO) إلى سنة 1946، لما التقى ممثلوا 25 دولة وقرروا إنشاء منظمة دولية تهدف إلى تسهيل التنسيق الدولي وتوحيد المعايير الصناعية. وفي شهر فيفري سنة 1947 شرعت المنظمة في العمل رسمياً، وهي تشمل اليوم أعضاء من 164 دولة مختلفة¹، وتتمثل مهمتها في تطوير ووضع معايير ومواصفات دولية من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتطوير شراكات في المجالات الفكرية، العلمية، التقنية والاقتصادية، حيث أن الاختلاف في المواصفات الوطنية من دولة إلى أخرى، أدى إلى وجود عقبات وقيود تجارية على السلع والخدمات، وهنا أصبح من الضروري وضع مواصفات معترف بها على المستوى الدولي².

تعتبر كافة المواصفات والمعايير الصادرة عن المنظمة اختيارية ولا يتم تطبيقها بالجبر أو القوة، مع أن الكثير من الدول قد تبنتها واعتبرتها مواصفات وطنية³. وبالتالي يمكن اعتبار ISO كجواز سفر من الدرجة الأولى لمرور المنتجات الصناعية والخدمية عبر حدود الدول وإلى الآفاق العالمية، أو شهادة حسن سيرة وسلوك للمنتج بالنسبة للمؤسسات التي تلتزم بالمواصفات التي تحددها المؤسسة العالمية للتقييس⁴.

¹ <http://www.iso.org/iso/home/about.htm>. Page consultée le: 2.2012.013.

² Paolo Baracchini, guide à la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001, 3^{ème} édition, presses polytechniques et universitaires Romandes, Lausanne, 2007, p : 24.

³ خضر مصباح الطيبي، إدارة وصناعة الجودة: مفاهيم إدارية وتقنية وتجارية في الجودة، ط1، دار الحامد، عمان، 2011، ص: 35.

⁴ حسين عبد العال محمد، الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة والمواصفات القياسية (الأيزو) 9000-9001 وأهم التعديلات التي أدخلت عليها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص: 99.

وفيما يخص الدور الذي تقوم به هذه المنظمة فيتمثل في¹:

- إصدار المواصفات القياسية العالمية واستمرار تحديثها وتحسينها، وذلك للمواد الخام والمنتجات
- والعمليات الإنتاجية والخدمية وعمليات التفقيش والمراجعة؛
- تطوير وتحديث عمليات توحيد المواصفات؛
- ضمان سهولة التبادل التجاري للمنتجات والخدمات بين دول العالم.

ب- نشأة سلسلة ISO 14000

لقد مرت سلسلة مواصفات ISO 14000 بعدة مراحل ومحطات والتي يمكن ذكرها في:

- شكلت في أوت من سنة 1991 مجموعة استشارية من قبل المنظمة الدولية للتقييس ISO مختصة في تطوير مقاييس دولية قادرة على²:

- وضع مدخل عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس إدارة الجودة (ISO 9000)؛

- تعزيز قدرة المؤسسة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي؛

- تسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية.

- قامت المنظمة الدولية للتقييس ISO بتشكيل لجنة فنية (ISO/TC-207) لإنجاز مواصفات إدارة البيئة، وكلفت كندا بتحمل أمانة السر لهذه اللجنة ووضعت لها هدفين هما:

- تحديد أسس موائمة المواصفات الوطنية في هذا المجال بهدف تسهيل التجارة الدولية؛

- دعم حماية البيئة وفقا للاحتياجات (الاقتصادية، الاجتماعية) من خلال توفير مؤسسات مؤهلة لبلوغ الأداء البيئي السليم وتحسينه باستمرار.

ويشارك في هذه اللجنة 64 دولة أي 60% من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للتقييس، كما يشارك في عضوية هذه اللجنة ممثلين عن الصناعة وممثلين عن مؤسسات حكومية وغير حكومية معنية بشؤون البيئة بلغ عددها 120 مؤسسة.

- كلفت لجنة (ISO/TC-207) بتطوير ومتابعة سلسلة من المواصفات في المجالات البيئية التالية³:

¹ خضر مصباح الطيطي، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² يوسف حبيب الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 383

³ Paolo Baracchini, op-cit, p :24.

- نظام الإدارة البيئية؛
 - المراجعة البيئية ومختلف طرق التدقيق والرقابة؛
 - تقييم الأداء البيئي؛
 - العنونة البيئية (الوسم البيئي)؛
 - تحليل دورة حياة المنتج؛
 - الجوانب البيئية للمنتجات؛
 - المصطلحات والتعاريف المتعلقة بنظام الإدارة البيئية.
- حدد الهيكل العام لسلسلة **ISO 14000** بحيث تشتمل على أكثر من 20 مواصفة انفرادية خاصة بالإدارة البيئية. وباقتناع معظم أفراد المنظمة الدولية للتقييس بأهمية البيئة والحفاظ عليها من طرف المؤسسات، وبضرورة إدراجها ضمن عملياتها التسييرية شأنها شأن نظام الجودة، فقد سعت المنظمة إلى ربط هذه السلسلة من المواصفات مع سلسلة المواصفات **ISO 9000**، بحيث تشكل نظاما إداريا واحدا متكاملا خاضعا لعملية تدقيق واحدة، وبناء عليه فقد شكلت لجنة ارتباط بين اللجنة الفنية (**ISO/TC 176**) المعنية بإصدار سلسلة مواصفات **ISO 9000** واللجنة الفنية (**ISO/TC 207**) المعنية بإصدار سلسلة مواصفات **ISO 14000**.
- وعبر عدة مقابلات قامت بها اللجنة الفنية (**ISO/TC 207**) في مدينة تورينوتو في جانفي سنة 1993، ثم استراليا في ماي سنة 1994 وأوسلو في جانفي من سنة 1995، والذي عرض فيه خمس مسودات عمل للمواصفة، وتمت الموافقة على واحدة منها في هذه المقابلة وعرضت على جميع أعضاء منظمة **ISO** للتصويت، فتمت الموافقة عليها نهائيا في فيفري من سنة 1996².
- في سبتمبر من نفس السنة صدرت سلسلة المواصفات **ISO 14000** بشكلها النهائي، متضمنة عدة إصدارات طوعية دولية ترشد من خلالها إلى المتطلبات العامة لتكوين نظام إدارة بيئية مع طريقة التنفيذ. و ألزمت المنظمة العالمية للتقييس **ISO** المؤسسات التي ترغب في تبني نظام الإدارة البيئية **ISO 14000** على إدخال أسس هذه المواصفة ضمن هيكلها التنظيمي، وأن تحدد هذه المؤسسات سياسة واضحة اتجاه حماية البيئة والحفاظ عليها، وأن تطبق ذلك بشكل فعلي، مما يوفر دليلا تجاه كافة زبائنهم على سعيها الجدي في سبيل حماية البيئة والحفاظ عليها والذي يمهد الطريق للمؤسسات لتخطي الحدود الفنية

¹ يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 383

² نجم العزاوي، عبد الله حكمت النجار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

والسياسية والجغرافية، وتساهم بجدية في السوق الدولية، إضافة إلى ذلك فإنها تقدم طريقة مشتركة لنظام الإدارة البيئية على المستوى الدولي بهدف¹:

- وضع مجموعة إجراءات يجري بموجبها الالتزام بالأنظمة والتعليمات والضغوط الاجتماعية؛
- مساعدة المؤسسات في إدارة وتقييم الآثار البيئية الخاصة بأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها؛
- تحسين الأداء البيئي في مجال التصنيع؛
- تحقيق الانسجام بين المقاييس الوطنية والدولية بهدف تسهيل التبادل التجاري بين مختلف دول العالم وما يتطلبه ذلك من مواصفات عامة؛
- مضاعفة المصادقية؛
- تحسين الميزة التنافسية؛
- إيجاد لغة مشتركة للإدارة البيئية على المستوى العالمي².

لقد سارعت الدول المتقدمة حال صدور مواصفات نظام الإدارة البيئية إلى اعتمادها كمواصفات وطنية، مثل مؤسسة المقاييس الأوروبية، والتي أصبحت تعتمد المواصفتين (EMAS) و (ISO14000)، كما تم تعديل المواصفات الوطنية في حدود المواصفة الدولية، مثل (BS 7750) لبريطانيا و (X30-200) في فرنسا³.

ج- مفهوم سلسلة ISO 14000

تعزز الاهتمام المتزايد بالبيئة والمحافظة عليها بعد تقديم نظام إداري بيئي متكامل عبر صدور سلسلة مواصفات الإدارة البيئية (ISO 14000) التي طورتها اللجنة الفنية (ISO/TC 207) لوضع المواصفات ضمن منظمة ISO، إذ تشكل مواصفات هذه السلسلة القاعدة الأساسية لنظم الإدارة البيئية، وتعي العديد من المؤسسات والجهات الصناعية والإنتاجية أهمية توافيقها مع متطلبات هذه المواصفة القياسية، وقد بدأت العديد من المؤسسات في الدول الصناعية بتطبيق مواصفات ISO 14000 حتى قبل اعتمادها عام 1996.

¹ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النجار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 210

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 383.

وتعرف سلسلة المواصفات **ISO 14000** بأنها عبارة عن مبادرات طوعية في عالم الأعمال، تعمل على تحسين قدرة المؤسسات على مراقبة آثارها السلبية على البيئة الطبيعية والتحكم فيها، وتضمن ثقة السلطات العمومية والمجتمع¹. وتهدف سلسلة **ISO 14000** إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- مساعدة المؤسسات على إقامة نظام داخلي للإدارة البيئية يضمن حسن التعامل مع القضايا البيئية؛
- مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال البيئة؛
- التزام المؤسسات بالإعلان عن سياساتها البيئية وشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية والزبائن والرأي العام؛
- تشجيع المؤسسات في سعيها للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية؛

يمكن تصنيف عائلة **ISO 14000** إلى سبع (07) مواصفات رئيسية هي: مواصفة نظام الإدارة البيئية، مواصفات التدقيق البيئي، مواصفات الملصق البيئي، مواصفات تقييم الأداء البيئي، مواصفات تقييم دورة الحياة، مواصفات مصطلحات الإدارة البيئية، ومواصفات الجوانب البيئية في المنتج.

د - هيكل سلسلة المواصفات الدولية ISO 14000

تشتمل السلسلة على مجموعة وثائق إرشادية باستثناء المواصفة **ISO 14001**، فهي المواصفة الوحيدة التي تقدم للمؤسسات المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية، وبلورت سياسة بيئية واضحة تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة، أما بقية المقاييس فهي مقاييس إرشادية.

ومما يلاحظ أن سلسلة مواصفة **ISO 14000** لعام 1996 (الإصدار الأول) كانت تحتوي على 23 مواصفة، بينما أصبح الإصدار المحدث لعام 2004 يحتوي على 16 مواصفة، والسبب

¹ Boiral O, Jolly D, *stratégie, compétitivité et écologie*, op-cit, p: 05.

راجع إلى دمج الأخريات مع سلسلة المواصفة ISO 9000:2000 لاشتراكهما فيما بينهما¹، ويمكن توضيح هيكل سلسلة المواصفة الدولية ISO 14000:2004 من خلال الجدول (04).

جدول رقم (04): هيكل سلسلة المواصفة الدولية ISO 14000:2004

المرحلة	رقم وتاريخ المواصفة	عنوان مجال العمل
ISO	14000:2004	دليل إلى مبادئ الإدارة البيئية وتقنيات مساندة
ISO	14001:2004	نظم الإدارة البيئية-متطلبات قابلة للتطبيق، وهي أداة لتأسيس وصيانة نظام الإدارة البيئية
ISO	14004:2004	نظم الإدارة البيئية-تعليمات عامة وتقنيات مساندة وتنسيق النظام مع النظم الأخرى
ISO	14015:2001	إدارة بيئية-وتوجيهات لكيفية إجراء التقييم البيئي على المواقع
ISO/TR	14031:1999	إدارة بيئية-تعليمات تقييم للأداء وتمييز ووصف العناصر المتعلقة بالإعلانات البيئية وبرامج المطابقة
ISO/TR	14032:1999	أمثلة على تقييم الأداء البيئي (تقرير تقني)
ISO	14040:1997	إدارة بيئية-تقييم دورة الحياة-مبادئ وإطار لإجراء وتقديم تقرير دراسات تقييم دورة الحياة
ISO	14041:1998	إدارة بيئية-تقييم دورة الحياة- مبادئ وإطار يزود المتطلبات لإجراء تفسير دورة الحياة
ISO	14042:2000	إدارة بيئية-تقييم دورة الحياة- تقييم تأثير دورة الحياة
ISO	14043:2000	تقييم دورة الحياة-تفسير دورة الحياة
ISO/TR	14047:2003	أمثلة تقييم تأثير دورة حياة تطبيق ISO 14042
ISO/TR	14049:2000	أمثلة تقييم دورة حياة تطبيق ISO 14041
ISO	14050:2002	مفردات الإدارة البيئية-يحتوي تعاريف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإدارة البيئية
ISO/TR	14061:1998	معلومات لمساعدة منظمات علم الغابات في استخدام نظم الإدارة البيئية ISO 14001 و ISO 14004

¹ يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 386-387.

يحدد السمات البيئية مع تصميم وتطوير المنتجات، لم يصنف كمواصفات لأغراض التسجيل والشهادة	14062:2002	ISO/TR
تعليمات لتدقيق نظم إدارة الجودة وإدارة البيئة	19011:2002	ISO

المصدر: يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 387-388.

II-1-3-2- نظام الإدارة البيئية ISO 14001

سننتقل أولاً إلى مفهوم نظام الإدارة البيئية ISO 14001، ثم بعدها سنستعرض دوافع تبنيه.

أ- مفهوم نظام الإدارة البيئية ISO 14001

تعتبر المواصفة الدولية لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 عبارة عن مجموعة من المتطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المؤسسات، ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة. وتسهل هذه المواصفة أساساً عملية تطبيق نظام إدارة بيئية من خلال جمع متطلبات المواصفة وتحديد شكل متزامن ودراستها في أي وقت¹. فهو عنصر جامع وموحد لمختلف الممارسات البيئية في المؤسسة، ويوفر منهجية عمل متكاملة من أجل التسيير والتحكم في الآثار البيئية السلبية للمؤسسة والحد منها².

ويعرف نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على أنه: "مجموعة من المتطلبات والمواصفات الخاصة بكيفية عمل المؤسسات في القضاء على التلوث، وذلك عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي"³.

ويتناول نظام الإدارة البيئية ISO 14001 متطلبات السلامة والوقاية من المخاطر البيئية المرتبطة بالنشاطات الصناعية، وأنشطة الأعمال الأخرى التي قد تلحق أضراراً بالبيئة وتلويثها⁴.

ويمكن تعريفه كذلك على أنه: "مواصفة قياسية دولية تحدد المتطلبات اللازمة لنظم إدارة البيئة، وذلك لتمكين المنظمات والمؤسسات من تكوين سياسة وأهداف بيئية مع الأخذ بعين الاعتبار

¹ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النجار، إدارة البيئة: استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

² Paolo Baracchini, op-cit, p: 62.

³ إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

⁴ حسان زيدان العمارة، أنظمة الإيزو في السلامة والبيئة، ط1، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2015، ص: 237.

المتطلبات القانونية والآثار البيئية المهمة، هذه المواصفة يمكن تطبيقها على المؤثرات البيئية التي يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيها¹.

ويعرف كذلك بأنه: " جزء من النظام الإداري الكلي للمؤسسة يتم إدماجه في هيكلها التنظيمي، دوره هو تطوير وتطبيق السياسة البيئية والتحكم وإدارة الآثار البيئية السلبية للمؤسسة الاقتصادية². حيث يشير هذا التعريف كما هو الحال في سابقه إلى نظام الإدارة البيئية بوصفه نظام إداري ضمن نظام المؤسسة الكلي، تكمن أهميته في تحديد السياسة والأهداف البيئية للمؤسسة وتحقيقها. وفي نفس الإطار، يوصف بأنه جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسؤوليات، الإجراءات والعمليات والموارد اللازمة لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسة البيئية³.

وبالتالي فنظام الإدارة البيئية ISO 14001 هو عبارة عن وثيقة أو خارطة طريق طوعية، صادرة عن تنظيم دولي معروف وتحظى بموافقة الأطراف ذات المصلحة⁴، توفر للمؤسسة المتطلبات الضرورية لإقامة نظام الإدارة البيئية، من خلال تحديد السياسة والأهداف والغايات البيئية وتخطيط البرامج ورصد الوسائل اللازمة لتحقيقها، والقيام بعمليات المراجعة وتصحيح الانحرافات والتحسين المستمر للأداء البيئي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المنظمة العالمية للتقييس ISO تقوم في كل مرة بعملية مراجعة وتحديث لمختلف المواصفات الصادرة عنها، وهذا ما حدث مع مواصفة نظام الإدارة البيئية ISO 14001 ، والذي تمت تحديثه مرتين منذ إصداره سنة 1996، التحديث الأول كان في سنة 2004 والتحديث الثاني كان في 2015، ومن بين أهم ما جاء به هذا الأخير ما يلي⁵:

- ضرورة دمج نظام الإدارة البيئية ضمن التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة؛

- تركيز كبير على دور الإدارة في نجاح نظام الإدارة البيئية؛

¹ نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص: 206.

Mouloud Kadri, le développement durable, l'entreprise et la certification ISO 14001, marché et organisation, N°08, 2009/01, p : 203. 2

³ ايثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

⁴ 126. Gilles Grolleau et autres, op-cit, p:

⁵ ISO 14001 Systèmes de management environnemental, Révision sur le site www.iso.org, consulter le: 12/11/2016.

- تقديم بعض الممارسات الوقائية من أجل الحفاظ على البيئة، كاستخدام مصادر الطاقة المستدامة؛

- التركيز أكثر على مفهوم دورة الحياة، من أجل الإحاطة بالجوانب البيئية؛

- وضع إستراتيجية للاتصالات البيئية؛

- كما تم كذلك تعديل في بعض المصطلحات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية، إلا أن الهيكل العام لها ومتطلباتها أو خطواتها بقيت دون تغيير.

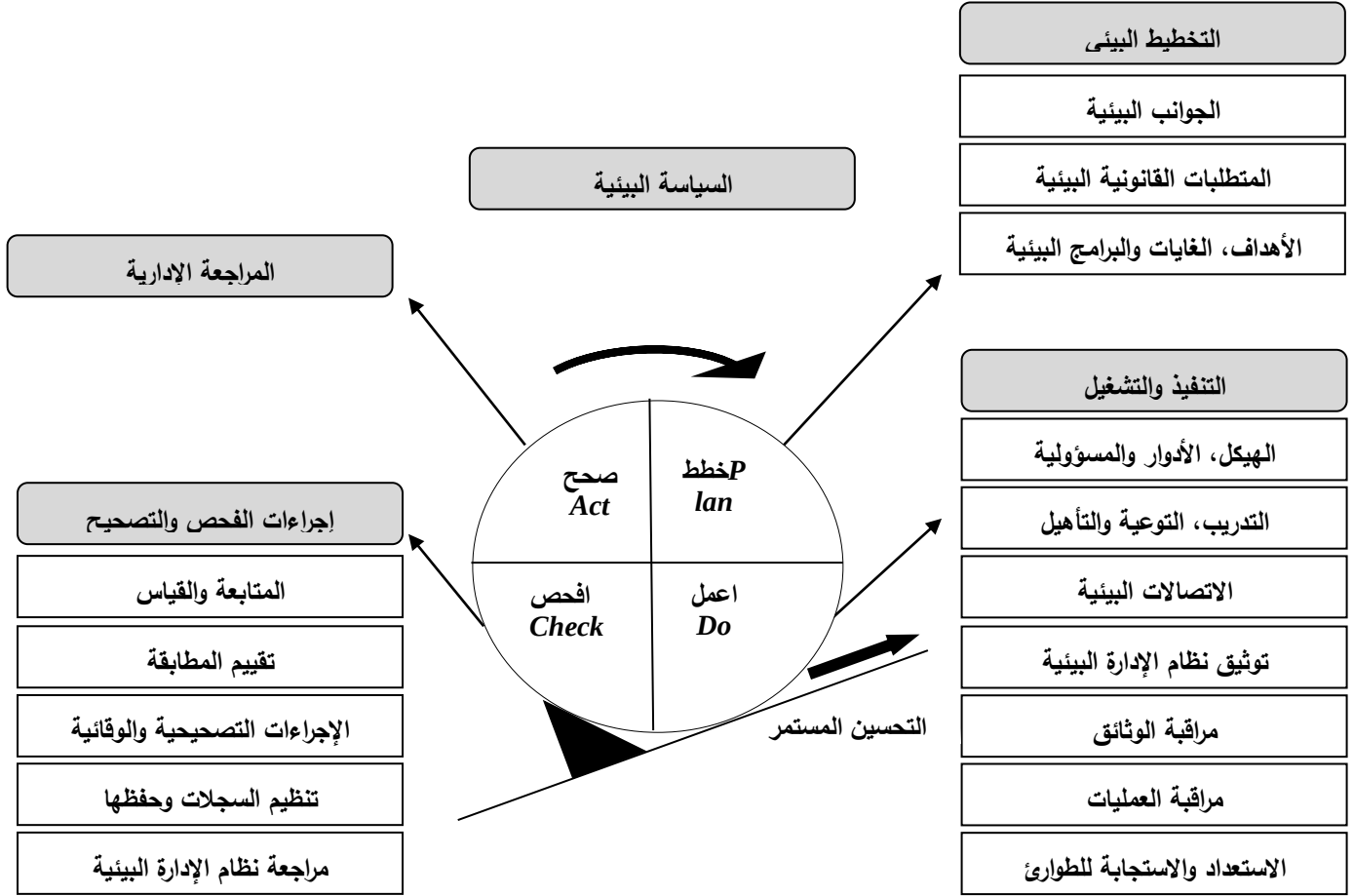
إن مواصفة نظام الإدارة البيئية تقوم على مبدأ التحسين المستمر المستمد من عجلة ديمينج* (*La Roue De Deming*) والمعروفة بـ مخطط "PDCA"، وهي عملية تنظيمية تقوم على أربع مراحل (خطط-*plan*، نفذ-*do*، افحص-*check*، صحح-*act*)، حيث أن هذه العجلة تدور باستمرار نحو الأحسن، فنتائج الفحص والتصحيح تؤخذ بعين الاعتبار في عملية التخطيط، وبالتالي الحصول على درجة أعلى من الأداء²، والشكل رقم (10) يوضح العلاقة بين متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001 والمراحل الأربعة لعجلة ديمينج "PDCA"³.

* إدوارد ديمينج (1900-1993): عالم إحصاء أمريكي، طور عدة طرق لتحسين الجودة، حيث تم استخدامها في الصناعة الحربية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب تم تبنيها من قبل الصناعة اليابانية.

² Christian Holmann, **guide pratique de 5S et de management visuel**, 2^{ème} édition, édition d'organisation, 166. Paris, 2010, p:

³ Ordre des Experts-Comptables, **la gestion environnementale : levier de performance pour l'entreprise**, édition Dunod, paris, 2008, p: 152.

شكل رقم (10): العلاقة بين نظام الإدارة البيئية وعجلة ديمنج



Source : Ordre des Experts-Comptables, op-cit, P:152.

بالاعتماد على الشكل السابق وبإسقاط مراحل عجلة ديمنج على خطوات تطبيق نظام الإدارة

البيئية ISO 14001 نجدها تتكون من¹:

- السياسة البيئية: والتي تعكس تعهد والتزام الإدارة في مجال حماية البيئة؛
- التخطيط: وضع أهداف وخطط من خلال تحليل الوضعية البيئية الحالية للمؤسسة؛
- التشغيل والعمليات: تنفيذ ما تم تخطيطه؛

¹ 0 Boiral O, Jolly D, *stratégie, compétitivité et écologie*, op-cit, p: 7.

- الرقابة والعمليات التصحيحية: مقارنة الأداء البيئي مع ما تم تخطيطه، والقيام بالعمليات التصحيحية في حالة عدم التوافق؛
- مراجعة الإدارة والتحسين المستمر: عمليات المراجعة يجب أن تكون دورية ومنظمة.

ب- دوافع تبني نظام الإدارة البيئية ISO 14001

إن مواصفة نظام الإدارة البيئية ISO 14001 ليست الوحيدة في هذا المجال، ولكن نتيجة للاعتراف الدولي بها وإمكانية تطبيقها في كل أنواع وأحجام المؤسسات، بالإضافة إلى انتشارها المتسارع وتزايد أعداد المؤسسات المطبقة لها، جعلها تحتل مكانة خاصة في مختلف الكتب والبحوث التي تناولت العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية، وتتباين دوافع تبنيها من مؤسسة إلى أخرى، فمن جهة تشكل أداة للإدارة البيئية داخل المؤسسة، ومن جهة أخرى وسيلة للإشهار أو لإظهار الالتزام البيئي للمؤسسة مع محيطها الخارجي¹، وعليه يمكن تقسيم دوافع التبني إلى دوافع خارجية وأخرى داخلية، والتي تتمثل بالآتي:

- **الدوافع الخارجية:** وهي التي تتمثل بالضغوطات الخارجية التي ترغب المؤسسة على تبني وتطبيق متطلبات المواصفة، وهي²:

- **طلب السوق:** يعتبر طلب السوق على المنتج المسؤول بيئياً أو مقاطعة المنتج الضار بيئياً سبباً مباشراً لزيادة الوعي البيئي لدى المنتجين، والذي يدفعهم للعمل بالمواصفة بغرض تقليل المؤثرات البيئية على المستهلكين، من خلال الاهتمام الجدي والكبير بالجوانب البيئية وتصميم المنتج وإنتاجه وتغليفه وتوزيعه والتصرف به. وعليه يزداد الطلب على المنتجات الصديقة للبيئة.
- **مزايا السوق:** حيث تحصل المؤسسات التي يكون إنتاجها غير مضر بالبيئة على الحصة السوقية الأكبر، كونها تمكن الزبائن من تحقيق أهدافهم البيئية، بإنتاج منتجات بواسطة تكنولوجيا نظيفة وتبني مبادئ الإدارة غير الملوثة. فالحصول على شهادة الإدارة

¹ Boiral Olivier, Henri Jean-François, **de la certification ISO 14001 à l'amélioration des performances environnementales**, op-cit, p :03.

² يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 390.

البيئية ISO 14001 يحسن صورة وشرعية المؤسسة¹، وهذا يمثل ميزة تنافسية للمؤسسات كونها تبين مقدار اهتمامها بالجوانب البيئية.

• **متطلبات تعاقدية:** تعد إدارة الممون عنصرا مهما للإدارة البيئية الخارجية حيث تقيم المؤسسات الأداء البيئي للمومنين لتحديد احتمال التعامل معهم، وتستطيع المؤسسات تشجيع المومنين على تحسين الأداء البيئي، وغالبا ما يتم إشراك المومنين في عملية التصميم، وبذلك أصبحت ضرورة الضغط على المومنين وسيلة لتحسين الأداء البيئي لهم وتثبيت مسؤولياتهم اتجاه البيئة. وكمثال على ذلك ما أعلنته شركتنا فورد (*Ford*) وجنرال موتورز (*General Motors*) سنة 2003، بأنه يجب على كل شركات المناولة العاملة معها وممونيها عبر العالم أن تكون لديهم مواصفة نظام الإدارة البيئية ISO 14001².

• **المتطلبات الحكومية:** تلعب الدولة دورا حاسما في تعزيز وتفعيل الأداء البيئي من خلال التشريعات والأنظمة البيئية، ونظام الإدارة البيئية يسمح باليقظة اتجاه تلك القوانين والتشريعات البيئية³. ففي الدول المتقدمة الرائدة في الأنظمة والتعليمات البيئية، تعطى أهمية بالغة لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 بسبب الدور الذي يلعبه كبديل عن الأنظمة والتشريعات المتشددة والمكلفة، وبذلك تكون عملية الحصول على شهادة ISO 14001 وسيلة لتحقيق الأهداف البيئية وبالتالي تحسين الأداء البيئي. كما تسمح هذه الشهادة بتحسين علاقة المؤسسة مع السلطات المعنية، وهو ما يسمح لها بالحصول على عدة امتيازات (كسهولة الحصول على تراخيص الاستغلال مثلا)⁴.

• **تقليل التعددية والتكرار:** إن زيادة الاهتمام بالجوانب البيئية وازدياد عدد الأنظمة والتعليمات التي تتعلق بالبيئة، أدى إلى التوجه نحو قبول المواصفة الدولية ISO 14001 باعتبارها الطريق المؤدي إلى الهدف الذي تسعى إليه كافة المؤسسات، وهو تدنية عدد مرات التدقيق الخاص بالبيئة على الأنشطة والمنتجات. وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق وفورات في تكاليف الفحوصات المتعددة والالتزامات التي تصرف على المؤسسات بسبب تباين القوانين والتعليمات.

¹ Mouloud Kadri, op-cit, p : 206.

² Naoufel Mzoughi , op-cit, p25.

³ Sandrine Berger-Douce, *gestion environnementale et certification: le cas de trios PME*, gestion, vol 35, 22010, p: 1

⁴ Mouloud Kadri, op-cit, p : 206.

– الدوافع الداخلية (المزايا الداخلية): إن حصول المؤسسة على مثل هذه الشهادة كنوع

من برامج نظام الإدارة البيئية يؤدي إلى تحقيق المزايا الداخلية التالية¹:

- يوفر للمؤسسة قيمة تجارية ودورا رياديا في مجال البيئة؛
- يحسن من الأداء والفعالية داخل المؤسسة من خلال تخفيض عمليات الهدر في الطاقة والمواد الأولية؛
- يسمح بتعبئة المستخدمين في مسعى حماية البيئة وتحفيزهم وزيادة رضاهم الوظيفي باعتبارهم أول من يتأثر بالانبعاثات والنفايات السامة الصادرة عن نشاط المؤسسة²؛
- زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التطابق والذي سيترتب عليه تقليل الهدر والوقاية من التلوث وإحلال الكيمائيات والمواد الأخرى؛
- تخفيض التكاليف عن طريق تقليل النفايات وبالتالي تقليل من تكاليف معالجتها³ سواء داخل المؤسسة أو خارجها بواسطة المؤسسات المتخصصة في هذا المجال)، وكذلك عن طريق إدارة أفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة وهو ما يخفف من الضغط الموجه من الجهات الرسمية الحكومية وجمعيات حماية المستهلك، وجمعيات حماية البيئة لأنه يظهر جدية المؤسسة اتجاه البيئة والمحافظة عليها؛
- يوفر للمؤسسة الاقتصادية المتطلبات المتمثلة في: الهيكل والمسؤوليات، العمليات والموارد اللازمة للإدارة الفعالة للبيئة⁴؛
- يعمل على الحد من الانبعاثات الغازية وأخطار الحوادث البيئية، كما يرفع من مستوى الأمن في العمليات الإنتاجية⁵.

¹ يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 390 .

² Boiral Olivier, **protéger l'environnement naturel et la santé des travailleurs**, revue internationale de gestion, vol 22, N°04, 1997, p : 49.

³ Boiral Olivier, Henri Jean-François, **de la certification ISO 14001 a l'amélioration des performances environnementales**, op-cit, p: 06.

⁴ Simon Nadel and all, **adoption of environmental management systems and organization changes: the case of French industrial firms**, journal of innovation economics and management, N°21, 2016/3, p: 110.

⁵ Boiral Olivier, Henri Jean-François, **de la certification ISO 14001 a l'amélioration des performances environnementales**, op-cit, p: 06.

II- 2- خطوات تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001

إن الهدف من تطبيق نظام الإدارة البيئية وفق مواصفة ISO 14001 هو التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية حيث يتطلب من المؤسسة القيام بفحص وتقييم نظام الإدارة البيئية بها دوريا من أجل تحديد فرص التحسين. ويتألف نظام الإدارة البيئية ISO 14001 من الخطوات الرئيسية التالية:

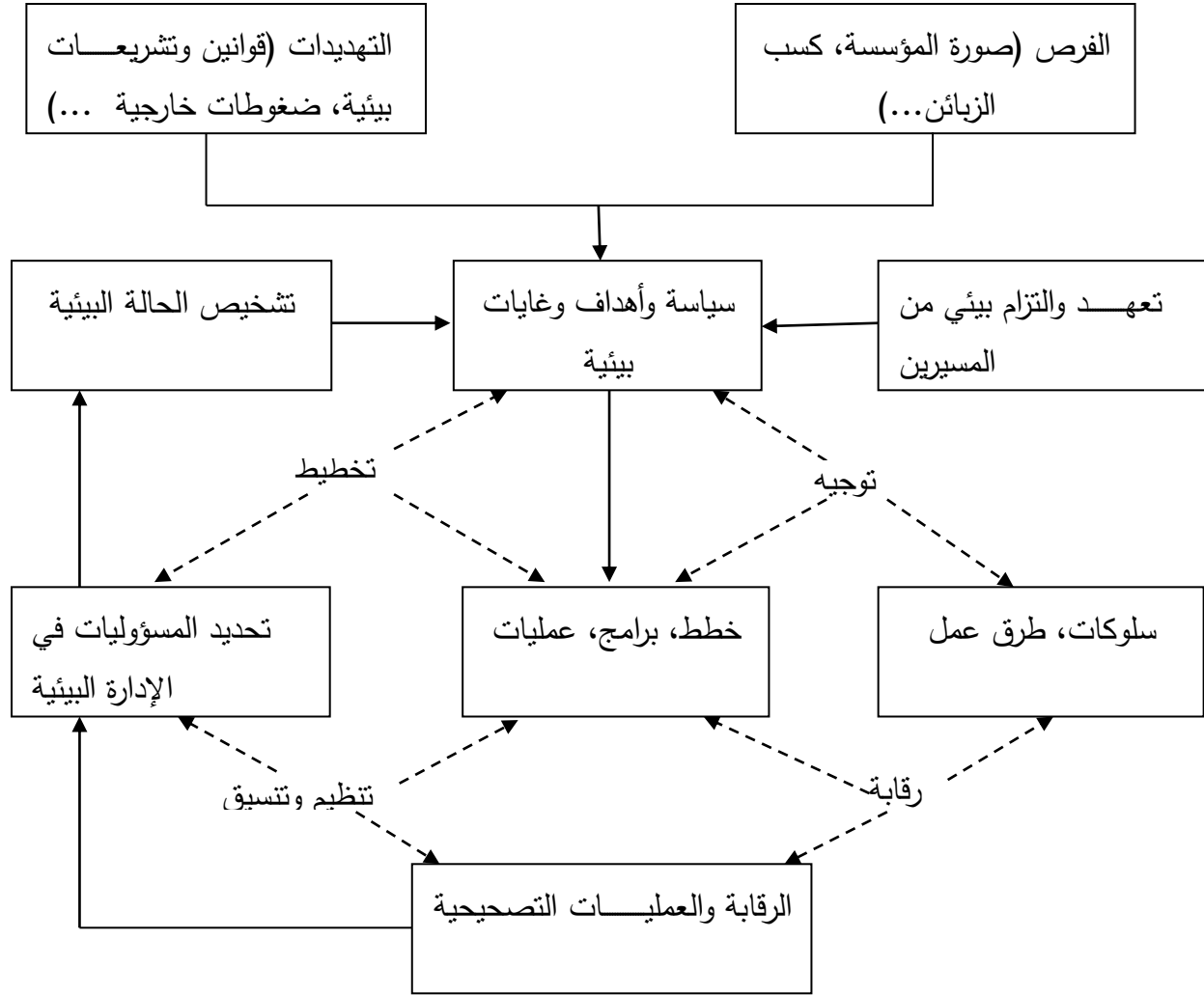
- السياسة البيئية؛
- التخطيط البيئي؛
- التنفيذ والتشغيل؛
- الفحص والتصحيح؛
- المراجعة الإدارية.

الملاحظ لعناصر نظام الإدارة البيئية ISO 14001، يرى بأنها قد بنيت أو استمدت من خطوات الإدارة التقليدية (كما يبينه الشكل رقم 11)، والتي اقترحها العالم فايول (Fayol) في بداية القرن الماضي والمتمثلة في التخطيط والتنظيم، التوجيه والرقابة. كما أن دوافع إدماج نظام الإدارة البيئية في المؤسسة تحدد بالارتكاز على البعدين التقليديين الذين يؤخذان بعين الاعتبار في التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية للمؤسسة¹، أي:

- استباق واجتتاب مختلف التهديدات (ضغوطات الأطراف ذات المصلحة، القوانين والتشريعات البيئية... الخ)؛
- اقتناص الفرص المتاحة (تحسين صورة المؤسسة، الاقتصاد في المواد الأولية، تخفيض تكاليف معالجة التلوث... الخ).

¹ Boiral O, Jolly D, *stratégie, compétitivité et écologie*, op-cit, p: 0 7.

شكل رقم (11): خطوات ومراحل تطبيق نظام الإدارة البيئية



Source : Boiral O, Jolly D, *stratégie, compétitivité et écologie* , op-cit, p:06.

وفي ما يلي شرح مختصر لمراحل وخطوات تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في المؤسسة الاقتصادية:

II -1-2- السياسة البيئية

يقوم نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على الالتزام الطوعي، هذه الصفة تجعل من الميسرين في أعلى المستويات يلتزمون بتحسين الأداء البيئي لمؤسساتهم¹، من خلال وضع سياسة

¹ Ahmed Tourki, *la relation entre la certification environnementale ISO 14001 et la performance* op-cit, p: 02. *environnementale, étude de cas sur quatre entreprises tunisiennes,*

بيئية تكون بمثابة مبادئ مرشدة للمؤسسة بكل وحداتها التنظيمية وأفرادها¹، وبيان للإدارة أمام الجميع (داخل وخارج المؤسسة) على أن البيئة عنصر هام ضمن نظامها التسييري، كما تعتبر كوسيلة اتصال داخل المؤسسة، ودليل أمام الأطراف ذات المصلحة الخارجيين على أن المؤسسة تتحكم في مختلف تأثيراتها البيئية².

وتعرف السياسة البيئية بأنها: "بيان نوايا المؤسسة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطار للعمل والأهداف والغايات"³، كما تعرف على أنها "تصريح أو تعبير رسمي للإدارة في أعلى مستوياتها على التزامات وتوجهات المؤسسة في ما يتعلق بأدائها البيئي، وإطار لوضع الأهداف والغايات البيئية وتوجيه مختلف العمليات والأنشطة"⁴. ويتعين على السياسة البيئية أن تكون واضحة بما يكفي لأن تكون مفهومة للأطراف المعنية داخليا وخارجيا، وأن تفحص وتعديل بصفة دورية لكي تعكس الظروف والمعلومات المتغيرة، وأن يكون مجال التطبيق محددا بوضوح⁵. كما يجب على السياسة البيئية أن تعكس التزام المؤسسة بالتحسين المستمر ومنع التلوث، والتطابق مع القوانين والتشريعات البيئية وأي متطلبات أخرى تلتزم بها المؤسسة⁶. بالإضافة إلى ضرورة توثيقها وإعلانها لجميع العاملين داخل المؤسسة وإلى كافة الجمهور خارج المؤسسة.

وحسب مواصفة ISO 14001 يجب على السياسة البيئية أن تتضمن عدة عناصر، والتي

يمكن حصر غالبيتها في:

- رسالة ورؤية وقيم المؤسسة؛
- التحسين المستمر
- الالتزام باحترام القوانين والتشريعات البيئية؛
- الأهداف والغايات البيئية؛
- رغبات وأهداف الأطراف ذات المصلحة؛
- مفهوم التنمية المستدامة؛

¹ نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص: 317.

² Paolo Baracchini, op-cit, p: 61.

³ إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

⁴ Paolo Baracchini, op-cit, p: 61.

⁵ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 276.

⁶ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 245.

- تشجيع المتعاملين مع المؤسسة على تبني نظام الإدارة البيئية¹.
- يجب على المؤسسة الإفصاح عن السياسة البيئية ونشرها، لتمكين جميع المستخدمين والمتعاملين معها من الإطلاع عليها، ويمكنها في ذلك أن تعتمد على ما يلي:
- إدراجها ضمن شبكة المعلوماتية الداخلية للمؤسسة (*intranet*)؛
- تقديمها لمختلف المتعاملين أثناء الاجتماعات؛
- إظهارها في يومية أو جريدة المؤسسة (*le journal de l'entreprise*)؛
- عرضها على مختلف اللوحات الإرشادية داخل المؤسسة (*les panneaux explicatifs*)؛
- وضعها ضمن موقع المؤسسة على شبكة الانترنت (*internet*).

II-2-2- التخطيط البيئي

يتم ترجمة السياسة البيئية في أرض الواقع من خلال القيام بعملية التخطيط للأهداف والوسائل والبرامج البيئية، ويمكن تعريف التخطيط بصفة عامة على أنه: "عبارة عن سلسلة قرارات تبدأ بتحديد الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها، يتبعها تحديد السياسات والعناصر أو الموارد اللازمة والبرنامج الزمني لتنفيذ تلك الأهداف كما ونوعاً²، بالإضافة إلى تحديد معايير ومقاييس يحتكم إليها في تقدير التقدم وكشف الانحراف عن الأهداف المسطرة مسبقاً. هذا فيما يخص التخطيط الإداري، أما فيما يخص التخطيط البيئي فهو موجه لتحقيق أهداف بيئية على مستوى المؤسسة ضمن مدى زمني معين، يمكن تعريفه على أنه: "جزء من نظام الإدارة البيئية الذي يتجه نحو جعل المؤسسة ودية بيئياً من جهة، والعمل على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة منبثقة من البيئة الطبيعية في شكل عمليات ومنتجات أو خدمات من جهة أخرى"³.

وحسب مواصفة ISO 14001 فإن المؤسسة التي تريد وضع خطة لسياساتها البيئية يجب عليها المرور بالخطوات التالية:

¹ 6: Paolo Baracchini, op-cit, p 3.

² غالب جليل صويص وآخرون، أساسيات إدارة المشاريع، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص: 43.

³ نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص: 319.

- تحديد الجوانب البيئية التي تؤثر بها المؤسسة على البيئة؛
- تحديد المتطلبات القانونية البيئية وغيرها؛
- وضع الأهداف والغايات البيئية؛
- وضع البرنامج البيئي.

II-2-2-1- تحديد الجوانب البيئية

يمكن تعريف الجانب البيئي على أنه: "كل نشاط أو منتج (أو الخدمة) ، والذي يكون له أو يمكن أن يكون له أثر على البيئة، حيث أن الجانب البيئي الهام هو الجانب الذي يكون له أثر بيئي كبير"¹. ويقصد بالآثار البيئية: "كل تغير في البيئة سواء كان ضارا أو نافعا، والناجم بشكل كلي أو جزئي من جراء تنفيذ المؤسسة لأنشطتها وخدماتها"². حيث أن العلاقة بين الجانب البيئي وأثره على البيئة هي علاقة سبب ونتيجة، وبالتالي يجب على المؤسسة عند إحصائها لجوانبها البيئية أن تحدد كل الآثار البيئية المصاحبة لكل جانب بيئي³.

وتتطلب هذه المرحلة من المؤسسة ضرورة تعريف الجوانب البيئية الهامة والتي يجب أن تكون لها أولوية في نظام الإدارة البيئية، وتتمثل أهم الجوانب البيئية في⁴:

- الانبعاثات إلى الهواء؛
- مخلفات سائلة وصلبة؛
- ضجيج؛
- مصادر البيئة الطبيعية؛
- تصريف المياه المستعملة؛
- استخدامات الطاقة؛
- تلوث الأرض.

¹ 8: Paolo Baracchini, op-cit, p 7.

² حسان زيدان العمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 242.

³ Benoit Naous, *réussir votre analyse environnementale : les 5 étapes clés*, AFNOR, paris, 2003, p: 28.

⁴ حسان زيدان العمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

في هذه المرحلة يجب على المؤسسة أن تحافظ على إجراء (أو إجراءات) تحديد الجوانب البيئية لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها، والتي يمكن للمؤسسة مراقبتها، والمتوقع أن يكون لها أثر هام على البيئة. وهي عملية مستمرة تتطلب التحديث المستمر، وتحتاج معلومات حديثة يجب على المؤسسة الحفاظ عليها وتوثيقها¹.

II-2-2-2- المتطلبات القانونية البيئية وغيرها

وتتمثل في تحديد وتوثيق كافة اللوائح، الضوابط، التشريعات القانونية البيئية اللازم على المؤسسة إتباعها، وذلك من أجل التأكد من مدى التوافق والمطابقة معها²، ومن الوثائق المنظمة لهذه اللوائح والتشريعات نجد³:

- وثائق وسجلات الاتصالات مع الجهات الرسمية والحكومية؛
- رخص العمل والعقود المبرمة؛
- السياسات أو التعليمات الصادرة والإجراءات الموثقة؛
- إجازة أو ترخيص أنظمة المراقبة؛
- موافقة تركيب أجهزة الإنذار والكاميرات؛
- أنظمة تصريف مخلفات تشغيل الأجهزة أو المعدات المستخدمة في المؤسسة؛
- نظام جمع وتصريف النفايات أو أي مخلفات أخرى؛
- جرد بكافة المواد الكيماوية والقابلة للاشتعال أو أي مواد خطيرة أخرى؛
- بعض المؤسسات لديها مكتب أو مصلحة خاصة بالمسائل القانونية، يمكن اللجوء إليها من أجل تحديد المتطلبات القانونية وغيرها، وهذا ما يساهم في اختصار الوقت بالإضافة إلى الفهم الجيد لتلك المتطلبات⁴.

وتعد معظم القوانين البيئية سيف ذو حدين، لذا من الضروري على المؤسسة تحديد المتطلبات القانونية المطبقة على جوانبها البيئية والتي تتضمن كلا من المتطلبات القانونية الوطنية

¹ خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

² Benoit Naous, op-cit, p: 43.

³ حسان زيدان العميرة، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

⁴ Benoit Naous, op-cit, p : 4.

والدولية، المتطلبات القانونية على صعيد الوزارات والأقاليم، والمتطلبات القانونية الحكومية المحلية. في حين تمثل المتطلبات الأخرى التي تخضع لها المؤسسة كلا من: الاتفاقيات مع السلطات العامة، والاتفاقيات مع الزبائن، واتفاقيات مجموعات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، والالتزامات العامة للمؤسسة أو للمؤسسة الأم، ومتطلبات الجمعيات التجارية، والمبادئ الطوعية¹.

وعند رصد وتنظيم المؤسسة للوثائق التي تضم اللوائح أو التشريعات البيئية، يجب عليها التأكد من أن جميع التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة متوفرة في الوحدات التنظيمية المعنية بتطبيقها، وبعدها يتم تقييم مدى الالتزام بهذه اللوائح والمتطلبات القانونية ودراسة الملاحظات والنتائج وتصحيح فروقات عدم التطابق، كما يجب على المؤسسة أن تتماشى مع أي تعديل أو تطور في هذه اللوائح والتشريعات البيئية عبر الزمن².

II-2-2-3- الأهداف والغايات البيئية

يمثل الهدف البيئي: "متطلبات أداء مفصلة قابلة للقياس يمكن تطبيقها في المؤسسة أو في أجزاء منها، حيث تتبثق من الغايات البيئية، وتوضع الأهداف بغية تحقيق تلك الغايات، فيما يقصد بالغايات البيئية الهدف البيئي الشامل الناشئ عن السياسة البيئية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه"³.

وينبغي على المؤسسة أن تقوم بوضع وتنفيذ والمحافظة على الأهداف والغايات البيئية بصورة موثقة لكل نشاط ومستوى داخل المؤسسة، وأن تأخذ بعين الاعتبار عند وضع هذه الأهداف والغايات المتطلبات القانونية البيئية والجوانب البيئية ذات التأثير الهام، والخيارات التكنولوجية والمتطلبات المالية والعملياتية، وآراء الجمعيات المهتمة بشؤون البيئة⁴. كما يجب أن تكون الأهداف والغايات البيئية قابلة للقياس مناسبة ومتناسقة مع السياسة البيئية بما في ذلك الالتزام بالحد من التلوث والتحسين المستمر واحترام القوانين والتشريعات البيئية. ومن الضروري أن يتضمن البرنامج الذي تضعه المؤسسات لتطبيق الأهداف والغايات البيئية: تحديد مسؤولية تحقيق الأهداف والغايات البيئية لكل مستوى وظيفي، وتحديد المدة الزمنية اللازمة لتحقيقها ومؤشرات قياسها.

¹ إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

² Paolo Baracchini, op-cit, p: 83.

³ إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

⁴ خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

ويمكن حصر أهم الأهداف والغايات البيئية للمؤسسة الاقتصادية في¹:

- تخفيض الهدر واستنزاف الموارد؛
- تخفيض انتشار الملوثات في البيئة وتقليله؛
- رقابة الأثر البيئي لمصادر المواد الخام؛
- تخفيض أي أثر بيئي ضار؛
- ترويج الوعي البيئي بين العمال والمجتمع؛
- تصميم سلع على أساس تخفيض أثرها البيئي في الإنتاج، الاستعمال، والنقل.

ومن المؤشرات البيئية نجد:

- كمية المواد الخام أو الطاقة المستعملة؛
- كمية انتشار الغازات الملوثة (CO_2)؛
- الاستثمارات في مجال حماية البيئة؛
- الهدر الناتج في السلع النهائية؛
- فعالية استعمال المواد والطاقة؛
- عدد الحوادث البيئية؛
- النسبة المئوية لإعادة استخدام الهدر والمواد المعاد استخدامها في التغليف؛
- كمية الملوثات المحددة في القوانين الدولية مثل: $Ch, Pb, Cfc, No, So_2, Co$ ؛
- عدد الدعاوى ضد نشاط المؤسسة.

وكمثال على هذه الأهداف والغايات، نأخذ: إذا كان هدف المؤسسة تخفيض الطاقة المطلوبة في عملية التصنيع، وغايتها الوصول إلى نسبة تخفيض تقدر بـ 10% في استهلاك الطاقة مقارنة بالسنة السابقة، فإن المؤشر الممكن استعماله في هذه الحالة هو كمية الوقود أو الكهرباء لكل وحدة إنتاج.

¹ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، الإدارة البيئية وآلية تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، عدد 4، الجزائر، 2008، ص: 77.

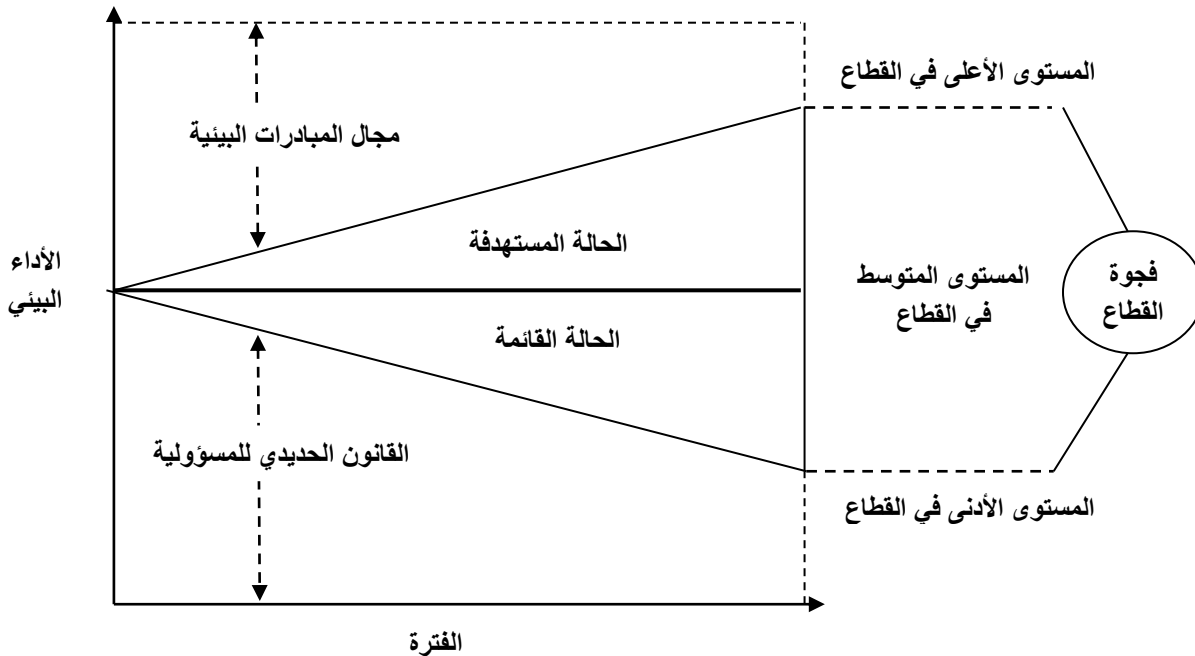
إن الأهداف والغايات البيئية التي يتم تحديدها في السياسة البيئية للمؤسسة يمكن وضعها في مستويين أساسيين¹:

- المستوى العلاجي: حيث يمكن تحديد الأهداف من أجل معالجة المشكلات البيئية أو الحد منها.

- المستوى الوقائي: حيث يمكن تحديد أهداف بصيغة مساهمات ومبادرات بيئية تساهم بها المؤسسة في خدمة أهداف أعمالها وأهدافها البيئية على حد سواء.

إذا كانت الأهداف والغايات البيئية تحدد الحالة المرغوبة التي تسعى المؤسسة للوصول إليها، فإن التخطيط البيئي يتطلب توفير البيانات والمعلومات عن الحالة القائمة للمؤسسة مما يساعد على تحديد فجوة الأداء البيئي التي يجب تجاوزها. وذلك من خلال تحديد الموارد البشرية، المالية أو المادية اللازمة لذلك، ويمكن تمثيل فجوة الأداء البيئي من خلال الشكل رقم (12).

شكل رقم (12): فجوة الأداء البيئي



المصدر: نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

¹ نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص: 321.

II-2-4- برنامج الإدارة البيئية

إن ابتكار واستخدام برنامج أو برامج هو العنصر الحاكم في التنفيذ الناجح لنظام الإدارة البيئية، ويشتمل على تحديد المسؤوليات لكل قسم ومستوى من أقسام المؤسسة، و يهدف لوضع وسائل وأطر تحقيق الأهداف والغايات البيئية¹، بالإضافة إلى رزمة الإنجاز².

II-2-3- التنفيذ والتشغيل

في هذه المرحلة تصبح المراحل السابقة عملياتية حيث يتم وضع نظام الإدارة البيئية قيد الخدمة، فمن أجل تطبيق البرامج البيئية وتحقيق الأهداف، تقوم المؤسسة بوضع هيكل يحدد الأدوار والمسؤوليات، إضافة إلى تحديد برامج التكوين وآليات الاتصال الداخلي والخارجي، وطرق التوثيق والرقابة وكيفية التعامل مع الحالات الطارئة³. وبالتالي فالمؤسسة ملزمة بتطوير قدرات وآليات الدعم الضرورية لتحقيق سياستها البيئية وأهدافها وغاياتها، فالمسؤولية البيئية لا تقتصر على وضع السياسة والتخطيط لها فحسب، كما لا تقتصر على الأقسام البيئية، بل هي ضمنية في نشاطات كل الوظائف والمسؤوليات في المؤسسة الاقتصادية، وبذلك فهذه المرحلة تتضمن سبع خطوات:

II-2-3-1- الهيكل والمسؤولية

الهيكل التنظيمي هو الأداة التي تبين توزيع السلطات والمسؤوليات على الوظائف في المستويات الإدارية المختلفة، كما يبين وسائل الاتصال الرسمي بينها ومستويات الإشراف عليها⁴. ويتطلب التنفيذ الجيد لنظام الإدارة البيئية التزام كل العاملين، وبهذا فإن مسؤولية الإدارة البيئية يجب ألا تقتصر على الوظيفة البيئية فقط، حيث يمكنها أن تتضمن مجالات أخرى في المؤسسة، مثل إدارة العمليات والموارد البشرية وغيرها، وأن تبدأ هذه الالتزامات من أعلى المستويات الإدارية⁵. ويتضمن الهيكل والمسؤولية النقاط التالية¹:

¹ نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره ، ص: 211.

² Paolo Baracchini, op-cit, p : 120.

³ Ahmed Tourki, la relation entre la certification environnementale ISO 14001 et la performance environnementale, étude de cas sur quatre entreprises tunisiennes, op-cit, p: 02.

⁴ علي الضالعين، أساسيات ومبادئ إدارة الأعمال، ط2، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2005، ص: 135.

⁵ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

- تحديد وتوثيق الأدوار والمسؤوليات والواجبات وتعميمها لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية؛
- توفير الموارد الأساسية للتنفيذ والتحكم في الإدارة البيئية والمتمثلة في القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل؛
- تكليف بعض المديرين بمهام وسلطات هذه الإدارة (إلى جانب مهامهم الأصلية) والمتمثلة في رفع تقارير للإدارة العليا بشأن أداء الإدارة البيئية من أجل تحسين هذه الإدارة إن لزم الأمر بالإضافة إلى التأكد من تنفيذ نظام الإدارة البيئية طبقاً لمتطلبات مواصفة ISO14001، مع ضمان المحافظة عليه².

II-2-3-2- التدريب والتوعية والتأهيل

- إن المؤسسة مطالبة في هذا الإطار بمجموعة من المهام منها³:
- تحديد احتياجاتها التدريبية، والتأكد من أن جميع الأفراد الذين تكون لوظيفتهم تأثير هام على البيئة يتلقون التدريب المناسب؛
- وضع برامج خاصة للأعمال ذات التأثيرات البيئية الهامة ضمن برنامجها التدريبي؛
- وضع الإجراءات اللازمة لزيادة الوعي لدى العاملين بالمسائل التالية:
- أهمية تطبيق السياسة البيئية وبقية المتطلبات؛
- التأثيرات البيئية الهامة والمحتمة أو الفعلية لأعمالهم والفائدة المتوقعة إذ ما تم تحسين الأداء البيئي؛
- مسؤوليات العاملين ودورهم في تنفيذ السياسة البيئية ونظام الإدارة البيئية؛
- تخصيص الأفراد ذوي المهارات والمستوى العلمي والخبرة المناسبين؛
- رفع المهارات الخاصة بالأفراد الذين ينتج عن أعمالهم تأثيرات بيئية هامة؛
- مطالبة المقاولين المتعاقدين معها بإثباتات على حصول موظفيها (العاملين لديها) على التدريبات المطلوبة⁴.

¹ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

² خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

³ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

⁴ خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 250.

II-3-3-2-الاتصالات البيئية

مما لاشك فيه أنه لا يوجد نظام إدارة بيئية بدون اتصالات، وعلى هذا فالمؤسسة مطالبة في هذا المجال بأن تضع أسلوباً معيناً للتلقي والتوثيق، الاستجابة والاستعلام بين الأطراف المعنية سواء كانت داخلية أو خارجية للمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية ذات التأثير الهام وتسجيل قراراتها، وتنقسم الاتصالات إلى قسمين¹:

أ- اتصالات داخلية: ومن الفئات المستهدفة أو المعنية نجد²:

- المستخدمين: من المهم اطلاعهم على سياسة المؤسسة في مجال حماية البيئة، باعتبارهم يطمحون لأن يكونوا جزءاً من عملية التحسين، لا مساعدين في زيادة التلوث؛
- مجلس الإدارة: من أجل ضمان تسيير جيد للمؤسسة واستمراريتها في النشاط؛
- المساهمين: ليتأكدوا بأن رؤوس أموالهم تدار في أنشطة لا تخلق آثاراً سلبية على البيئة.

وتتمثل العناصر التي يمكن إدراجها في عملية الاتصال في:

- التزام الإدارة العليا وسياستها البيئية،
- نتائج مراقبة نظام الإدارة البيئية؛
- المراجعات الداخلية؛
- مراجعات الإدارة؛
- الأهداف المحققة من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية.

ب- اتصالات خارجية: وتوجد هذه الاتصالات حتى تؤكد المؤسسة مدى التزامها بالتحسين البيئي، وتكون إما بهدف الإعلان عن السياسة البيئية المنتهجة، أو الاتصال بالسلطات العامة المختصة فيما يتعلق بخطط الطوارئ والإجراءات الأخرى المتعلقة بذلك³، وقد يستدعي الأمر أحياناً كتابة تقارير لهذه السلطات⁴. ومن الفئات المستهدفة نجد⁵:

¹ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

² Paolo Baracchini, op-cit, p : 126.

³ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النصار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 280.

⁴ خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

⁵ Paolo Baracchini, op-cit, p: 127.

- المتعاملين الماليين (البنوك وشركات التأمين): فحسبهم الأداء البيئي للمؤسسة متعلق بالخطر، فالمؤسسة التي تخلف آثارا سلبية على البيئة تعتبر كمؤسسة غير موثوقة في المدى البعيد؛
- الزبائن: سواء كانوا موزعين أو مستهلكين نهائيين للمنتجات أو الخدمات، فمن حقهم معرفة أن أنشطة المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها لا تؤثر سلبا على البيئة؛
- السلطات: والتي تسهر على تطبيق القوانين والتشريعات البيئية، حيث أن المعلومات البيئية تمكنها من معاقبة المؤسسات غير الملتزمة مع دعم ومكافأة تلك المحترمة للبيئة؛
- الجمعيات البيئية: فمن الضروري إعلامها بالمجهودات المبذولة من طرف المؤسسة في مجال حماية البيئة، وبالتالي نسج علاقات جيدة معهم؛
- السكان المجاورين: والذين عليهم التأكد بأن وجود نشاط اقتصادي بمحاذاتهم، لا يشكل أي خطر على عائلاتهم ولا يؤثر على طريقة عيشهم.

وتختلف طرق الاتصال من مؤسسة إلى أخرى، فالاتصال الداخلي يمكن أن يعتمد على القنوات التقليدية المعروفة مثل: الاجتماعات؛ الجمعية العامة؛ المنشورات الإخبارية؛ رسائل وبيانات الإدارة ولوحة الإعلانات والتقارير البيئية. أما في ما يخص الاتصال الخارجي فيمكن للمؤسسة أن تنظم أبواب مفتوحة من أجل شرح وتوضيح دور المؤسسة في الحد من الآثار البيئية لأنشطتها؛ كما يمكنها الاعتماد على عملية الإشهار باستعمال مختلف الوسائل؛ بالإضافة إلى المشاركة في مختلف الفعاليات والتظاهرات والمعارض المنظمة¹.

II-2-3-4- توثيق نظام الإدارة البيئية

في هذه الخطوة تعمل المؤسسة على المحافظة على معلوماتها مكتوبة ومحفوظة بشكل ورقي أو إلكتروني، ويكون مستوى التفصيل في هذه الوثائق بالقدر الذي يوضح المحتوى الأساسي للاهتمام

¹ 126Paolo Baracchini, op-cit, p:

البيئي للمؤسسة¹، بالإضافة إلى جعلها في متناول الجهات المعنية والمستفيدة بشكل مباشر، ويمكن أن تشمل²:

- دليل البيئة؛
- السجلات والمواصفات؛
- إجراءات وتعليمات العمل؛
- معلومات عن العمليات؛
- خطط الطوارئ للموقع.

II-2-3-5- مراقبة الوثائق

تعد وثائق المؤسسة ذات أهمية بالغة لذا يجب أن تكون واضحة، مقروءة ومؤرخة، ويسهل تمييزها ومحفوظة بشكل ملائم، وعلى ذلك فإن المؤسسة مجبرة على القيام بإجراءات المراقبة والتحكم في الوثائق للتأكد من³:

- تواجدها في أماكنها المحددة لها وبآخر إصدار، وأنها متاحة في أماكن التنفيذ؛
 - مراجعتها بشكل دوري وتنقيحها عند الضرورة وحتمية اعتمادها من طرف المسؤول للتأكد من مدى ملاءمتها؛
 - سحب الوثائق الملغاة من أماكن استخدامها، وتمييز تلك الملغاة غير أنه محتفظ بها لأسباب قانونية أو لحفظ المعلومات بطريقة مناسبة، أو لتمييزها عن غيرها من الوثائق المعتمدة.
- وفي هذا الإطار فإن المؤسسة ملزمة بتثبيت الإجراءات والمسؤوليات المتعلقة بأسلوب إصدار وتعديل مختلف أنواع الوثائق.

II-2-3-6- مراقبة العمليات

تحدد المؤسسة العمليات والأنشطة المتعلقة بالجوانب البيئية الهامة التي تم تحديدها وطبقاً للسياسة البيئية، وتشمل مراقبة العمليات القيام بما يلي¹:

¹ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 284.

² خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

³ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

- وضع إجراءات أو تعليمات موثقة لتغطية الأنشطة والعمليات التي يؤدي غيابها إلى الإخلال بالسياسة والأهداف البيئية؛
- تحديد معايير التشغيل (الاشتراطات أو الاحتياجات التي تؤدي إلى التقليل أو منع التأثير البيئي)؛
- تثبيت الإجراءات المتعلقة بالجوانب البيئية الهامة للمنتجات والخدمات التي تستخدمها المؤسسة وإيصال هذه الإجراءات والمتطلبات للمقاولين والموردين؛
- تحديد المتطلبات الخاصة بالمواد الخام والتأكد من إجراءات التخلص السليم من النفايات وإجراءات التخزين السليم².

II-2-3-7- الاستعداد والاستجابة للطوارئ

يجب على المؤسسة أن تضع وتحافظ على مجموعة من الإجراءات اللازمة لتحديد احتمالات الحوادث والمواقف الطارئة وكيفية التصرف معها، وهذا لمنع أو التخفيف من الآثار البيئية المرتبطة بها. حيث أن درجة عدم التأكد العالية في أي مؤسسة تجعلها تشكل نظاماً محكماً للطوارئ، وهذه الخطط تشمل وفقاً لمواصفة ISO 14001³:

- تحديد السلطات والمسؤوليات؛
- إعداد الإجراءات الخاصة بتقديم خدمات الطوارئ؛
- طرق التعامل مع أنواع الطوارئ المختلفة؛
- معلومات عن المواد الخطرة؛
- الاتصالات الداخلية والخارجية أثناء الطوارئ؛
- الاختبار الدوري لخطط الطوارئ للتأكد من نجاعتها؛
- تدريب وتوعية جميع العاملين بإجراءات الطوارئ⁴.

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

³ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

⁴ سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص: 250.

II-2-4- إجراءات الفحص والتصحيح

يعد هذان النشاطان من الأنشطة الأساسية في الإدارة البيئية نظراً لأنهما يضمنان توافق أداء المؤسسة مع ما هو مخطط، ويتضمنان ما يلي¹:

II-2-4-1- المتابعة والقياس

تعمل المؤسسة على رصد وقياس الخصائص الرئيسية للعمليات والأنشطة التي لها تأثير بيئي هام بين فترة وأخرى، وكذلك تسجيل المعلومات التي تساعد في الإجراءات الرقابية، ومعايرة وصيانة معدات القياس والتقييم الدوري لمدى المطابقة مع القوانين والتشريعات البيئية وباقي المتطلبات²، بالإضافة إلى وضع مؤشرات قياس الأداء وكشف مختلف نقاط التحسين المستمر³، وفي الأخير مقارنة الإجراءات الفعلية للأنظمة والشروط البيئية وتسجيل كل ما تم خلال هذه المرحلة وتوثيقها وحفظها.

II-2-4-2- الإجراءات التصحيحية والوقائية في حالة عدم المطابقة

بعد إجراء عملية المتابعة والقياس يتوصل المسؤولون إما لحالة تطابق بين المخطط والمحقق (الفعلي) وفي هذه الحالة تبقى الوضعية كما هي، إلا إذا ما أجريت تصحيحات خاصة تتعلق بجوانب أخرى أو باستحداثات تكنولوجية، أما إذا تحصل المسؤولون على حالة عدم تطابق فإنه في هذه الحالة ووفقاً للمواصفة ISO 14001 يتم ما يلي:

- تحديد أسباب عدم المطابقة؛
- تحديد وتنفيذ الإجراءات التصحيحية الضرورية؛
- تنفيذ أو وضع الإجراءات التحكيمية لتجنب تكرار عدم المطابقة؛
- تسجيل أي متغيرات في الأساليب المدونة الناشئة عن الإجراءات التصحيحية.

ووفق هذه المتغيرات يمكن أن تأخذ الإجراءات التصحيحية إما وقتاً أطول من التخطيط الرسمي أو أقل.

¹ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

² خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

³ Paolo Baracchini, op-cit, p : 113.

II-2-4-3- تنظيم السجلات وحفظها

إن المؤسسة ملزمة بتنفيذ إجراءات معينة لتجديد والحفاظ على سجلات الإدارة البيئية، وتشمل هذه الأخيرة كل من سجلات التدريب ونتائج مراجعة نظام الإدارة البيئية والمراجعة الإدارية، وتمكن من متابعة النشاط والسلعة أو الخدمة، ويجب أن تحدد مدة الاحتفاظ بها.

II-2-4-4- مراجعة نظام الإدارة البيئية

تعرف المراجعة البيئية على أنها أداة إدارية تتضمن تقييما موضوعيا، دوريا وموثقا للإدارة البيئية في مؤسسة ما وهيأتها التنظيمية ومعداتها بهدف حماية البيئة عن طريق¹:

- تسهيل تحكم الإدارة بالممارسات البيئية؛
- التأكد من التقيد بسياسات المؤسسة التي تتضمن مراعاة المتطلبات البيئية؛
- التقيد بالأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات المختصة في حماية البيئة.

وتغطي المراجعة البيئية المجال الذي تتم مراجعته، عدد مرات المراجعة، طريقة المراجعة، وكذلك المسؤوليات وتقارير نتائج المراجعة²، وكفاءة المراجعين والذين يمكن أن يكونوا من داخل أو خارج المؤسسة ويتمتعون بصفة الحياد والموضوعية.

II-2-5- المراجعة الإدارية

تعد مراجعة الإدارة المتطلب الأخير من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية، حيث تهدف إلى معرفة الوضعية البيئية الحالية للمؤسسة، وقد حددت مواصفة **ISO 14001** المراجعة بالآتي³:

- القيام بعملية المراجعة بصفة دورية ولفترات زمنية لتضمن استمرار ملاءمة هذا النظام.
- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم؛
- توثيق عمليات المراجعة؛

¹ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

² خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 259.

³ موسى عبد الناصر، رحمان أمال، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

- بيان مدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف البيئية.
 - والمراجعة الإدارية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية¹:
 - النتائج المحققة على مستوى كل محاور نظام الإدارة البيئية؛
 - تطور القوانين والتشريعات البيئية التي لها علاقة بنشاط المؤسسة؛
 - التغييرات المحتملة التي قد تطرأ على قائمة الجوانب البيئية الهامة؛
 - الاتصالات مع السلطات العمومية ومختلف الاتفاقيات المبرمة معها؛
 - نتائج المراجعات الداخلية والمراجعات المقامة من طرف الجهة المانحة للشهادة؛
 - التحاليل الخاصة بالحوادث البيئية وكيفية التعامل معها؛
 - مراجعة مضمون السياسة البيئية وتكييفها مع الأهداف والغايات البيئية؛
 - إمكانية إنشاء وخلق مصالح جديدة من أجل نظام الإدارة البيئية.
- هذا وقد تضمنت سلسلة المواصفات أيضا مقاييس تقدم العديد من الأدوات الممكن استخدامها لتنفيذ نظام الإدارة البيئية، منها:
- أسلوب تقدير دورة حياة المنتج يمكن استخدامه أثناء تحليل الجوانب البيئية الخاصة بمنتجات أو خدمات وأنشطة المؤسسة؛
 - أسلوب الملصقات والإعلان والإفصاح البيئي والتي تقدم توجيهها لتوفير المعلومات عن الجوانب البيئية للمنتجات والخدمات من خلال الملصقات والبيانات المفصّل عنها؛
 - التوجيهات الخاصة بعمليات رقابة وقياس الأداء البيئي الخاص بأنشطة المنشأة ومنتجاتها وخدماتها من أجل تحسين الأداء البيئي باستمرار؛
 - التوجيهات التي تساعد في تنفيذ المنشأة للتدقيق البيئي.

¹ : Paolo Baracchini, op-cit, p 146.

II-3- دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

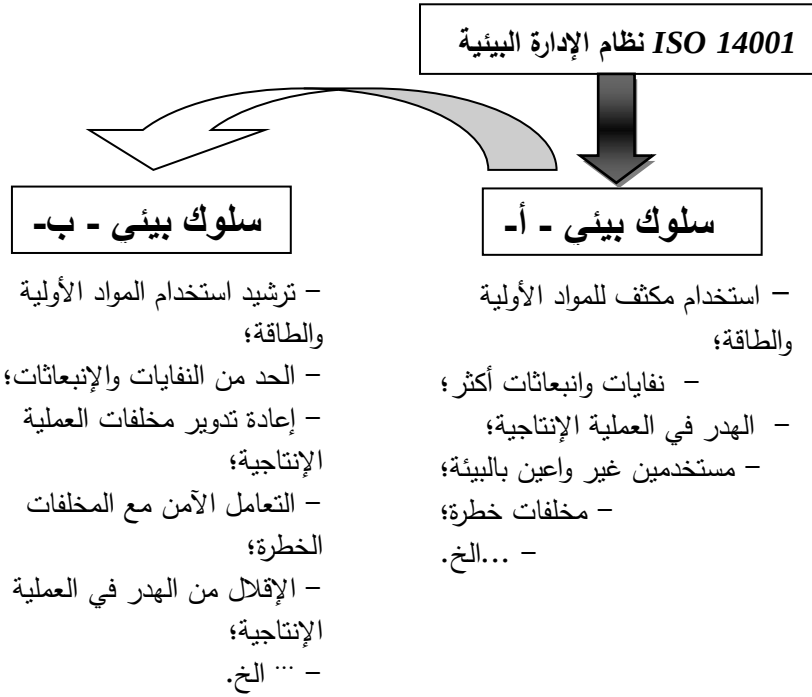
حيث سنتطرق أولاً إلى أهم مجالات تأثير نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في المؤسسة الاقتصادية، وبعدها سنستعرض أمثلة عن مظاهر السلوك البيئي ، ثم واقع نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في المؤسسات الجزائرية.

II-3-1- أهم مجالات تأثير نظام الإدارة البيئية ISO 14001

لقد عرف نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً عبر دول العالم، حيث تم اعتماده وتطبيقه في سنة 2015 من قبل أكثر من حوالي 310.000 مؤسسة (الملحق رقم 01). وهذا ما يعكس ذلك الوعي المتزايد من طرف المؤسسات بالنتائج السلبية المترتبة عن أنشطتها على البيئة، بالإضافة إلى الضغوطات الممارسة عليها من قبل الأطراف ذات المصلحة هذا من جهة، وبالفوائد المترتبة عن الممارسات البيئية داخل المؤسسات من جهة أخرى، وهذا ما أدى بها إلى إدماج الاعتبارات البيئية في مختلف أنشطتها، وقد ساعدها في ذلك الحصول على مواصفة ISO 14001، والتي سهلت وضع نظام للإدارة البيئية يقوم على تحديد الأهداف والغايات البيئية، ووضع البرامج والعمليات ورصد الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى إجراءات الرقابة والتصحيح - في حالة الانحراف عن ما هو مخطط - والتحسين المستمر.

إن نظام الإدارة البيئية ISO 14001 يعمل على توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال توجيهه إلى سلوك أكثر مسؤولية تجاه القضايا البيئية، كما يوضحه الشكل رقم (13)

الشكل رقم (13): أثر نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على السلوك البيئي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

حيث أنه قبل تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001 يكون للمؤسسة سلوكا بيئيا يتميز بالاستخدام المكثف للموارد الأولية والطاقة وتنتج عنه مخلفات خطرة وهدر في العملية الإنتاجية... الخ، لكن بعد تطبيق هذه المواصفة يتغير سلوك المؤسسة الاقتصادية إلى الأحسن. ومن أهم المجالات التي يؤثر فيها نظام الإدارة البيئية نجد:

II-1-1-3- ترشيد استخدام مدخلات العملية الإنتاجية والمياه والطاقة

وذلك من خلال وضع برامج تعمل على¹:

- استخدام أكثر الأساليب اقتصادا في استهلاك الوقود والكهرباء؛
- استخدام المحولات الحرارية للتدفئة والتبريد في العمليات الإنتاجية؛
- عزل المباني حتى تحد من فقدان الطاقة الحرارية في الشتاء، وزيادة الحرارة في الصيف؛

¹ سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

- تشجيع استخدام الإنارة ذات الاقتصاد والكفاءة العالية في الخدمات العامة والمباني المقامة في المؤسسة؛
- الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة؛
- التقليل من استخدام مصادر المياه في العمليات الإنتاجية عن طريق التخطيط والتصميم المناسبين.

II-3-1-2- إعادة تدوير مخلفات الإنتاج والتعامل الحذر مع المخلفات الخطرة

لقد تغير المفهوم التقليدي في التعامل مع النفايات وبقياء الصناعة، حيث أصبح التركيز منصبا على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى، بدلا من البحث عن كيفية التخلص من تلك النفايات، وذلك من خلال الرفع من كفاءة العمليات الإنتاجية. أي أن المهم هو ليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلع بدون نفايات¹. وفي حالة وجود النفايات تؤدي عملية تدويرها داخل المؤسسات إلى تحقيق جملة النتائج التالية²:

- الحد من الملوثات والسيطرة عليها وتقليلها إلى حد كبير؛
- خفض تكلفة المعالجة؛
- تحسين الوضع البيئي داخل المؤسسة؛
- زيادة كفاءة الإنتاج؛
- تحقيق عائد اقتصادي من خلال إعادة استخدام وتدوير المخلفات؛
- استرجاع المواد الخام التي تفقد أثناء العمليات الإنتاجية، وإعادة استخدامها سواء في موقع الإنتاج أو خارجه.

II-3-1-3- الإقلال من الهدر في العملية الإنتاجية

- وذلك عن طريق وضع برامج من أجل³:
- تطوير طرق الإنتاج بتطبيق التكنولوجيا الحديثة قليلة أو عديمة الهدر، والاهتمام بالصيانة الوقائية للمعدات؛

¹ سعاد فهد الحوال، التسويق الأخضر ودوره في زيادة رضا العملاء، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2015، ص ص: 69-70.

² سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

³ سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

- التحكم في القدرة الإنتاجية بهدف التقليل من الهذر الناتج عن الاستخدام المكثف للأجهزة والذي يؤدي إلى زيادة الأعطال، ويؤثر ذلك بطريقة مباشرة في زيادة التلوث الصناعي؛
- تغيير المواد الخام ومدخلات الإنتاج واستبدالها بمواد ذات تأثير أقل بالنسبة للبيئة؛
- إعادة استخدام المياه المستعملة للحد من التلوث،
- الحد من تكاليف نقل ومعالجة المخلفات السائلة.

II- 4-1-3- إعادة تشكيل مفهوم المنتج

يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها، لتعود إلى مصنعها في النهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادةتها إلى الصناعة مرة أخرى ضمن حلقة مغلقة، أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير¹.

II- 5-1-3- إعداد وتدريب المستخدمين

من الضروري التوسع في تنفيذ برامج تدريبية في المجالات البيئية داخل المؤسسة، فقد يكون بعض المستخدمين على غير دراية تامة بالموضوع أو أن لديهم مشاكل تعيقهم على فهم وإدراك مهامهم. لهذا فالحل الأساسي يكمن في عنصر التوعية والتدريب، وتستهدف برامج التوعية المجموعات التالية²:

- الإدارة العليا.
- المستوى المتوسط من الإداريين والفنيين فيما يخص استراتيجيات الإنتاج والقضايا الفنية المتعلقة بتشغيل وصيانة المعدات إلى جانب إرشادات الصحة والسلامة المهنية.
- العمال فيما يتعلق بالحفاظ على المعدات، ونظافة العمليات الإنتاجية وطرق الحد من الهذر وترشيد استخدام مدخلات الإنتاج.

II- 2-3- أمثلة عن مظاهر السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية

¹ سعاد فهد الحوال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69-70.

² عائشة سلمى كحلي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

إن السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية يمكن أن ينعكس أو يعبر عنه من خلال عدة أنشطة أو سياسات، ومن أمثلتها نجد الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر، ويرجع سبب اختيارنا لهذين المفهومين هو محاولة التقريب بين مفهومي الإنتاج والتسويق وبين مفهوم إدماج الاهتمامات البيئية في المؤسسة الاقتصادية، فعمليات الإنتاج التقليدي التي كانت سائدة قبل ثمانينات القرن الماضي، كانت تقوم على الاستغلال المكثف لعناصر الإنتاج من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المنتجات، دون مراعاة لقدرة البيئة الطبيعية على الاستيعاب، والأكثر من ذلك هو اعتبار إدماج الممارسات البيئية في مختلف أنشطة المؤسسة من شأنه أن يعرقل ويثبط قدرة المؤسسة على الرفع من إنتاجيتها. ولكن وبعد ظهور فكرة التنمية المستدامة ومبادئها، تغيرت هذه النظرة حيث أجريت عدة بحوث ودراسات، ربطت بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة، وبينت أن هناك علاقة ايجابية بين الإنتاجية وحماية البيئة، فالممارسات والتدابير البيئية يمكنها فعليا أن تحقق اقتصادا في الموارد والطاقة وترفع من الإنتاجية¹. كما أن المفهوم التقليدي للتسويق يقوم على عملية موازنة وتكييف أنشطة المؤسسة مع حاجات ومتطلبات الأسواق، مع السرعة في توزيع وإيصال المنتجات وتحقيق الربحية (الرفع من رقم الأعمال ومحاولة تخفيض التكاليف)²، بغض النظر عن نوعية تلك المنتجات أو عن طريقة إنتاجها وتسويقها، وهذا ما يتعارض مع ما تدعوا إليه مبادئ التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. وعليه لابد من تغيير هاذين المنهجين المتبعين في الإنتاج والتسويق بمنهجين آخرين أكثر احتراماً للبيئة الطبيعية وللمستهلكين والمنافسين، وهما ما يعرف بالإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر.

II-3-2-1- الإنتاج الأنظف

وسنتطرق هنا إلى مفهوم الإنتاج الأنظف، ثم بعدها نبين أهميته وأهدافه ومجالاته

أ- مفهوم الإنتاج الأنظف

يمثل الإنتاج الأنظف أحد المداخل الأساسية في تضمين البعد البيئي في إدارة الإنتاج والعمليات، والذي طرح لأول مرة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) عام 1989

¹ Boiral, O, G. Croteau, *Du développement durable à l'entreprise durable, ou l'effet Tour de Babel*, 10^{eme} conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, Québec, 11-13 juin 2001, p: 05.

Albert Loupee, *contribution du marketing au développement durable*, revue française du marketing, N°200, 2004, Paris, p: 03.

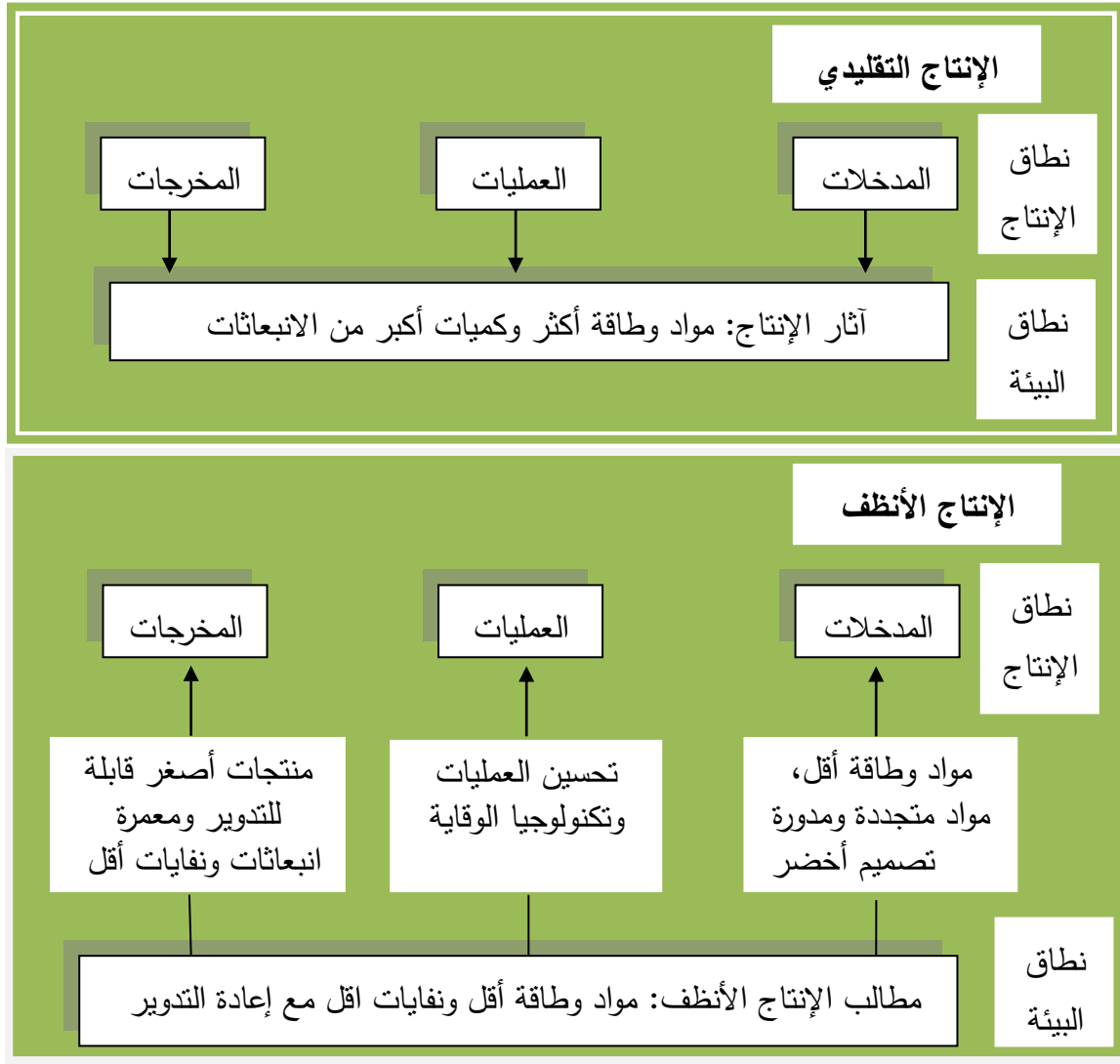
كاستجابة لمطالب خفض التلوث والنفايات الصناعية، وتحت أهداف أساسية تتمحور حول زيادة الوعي بمفهوم الإنتاج الأنظف عبر العالم، ومساعدة الحكومات والصناعة لتطوير برامج لتشجيع تبنيه وتسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة. وقد تعددت توصيفات الباحثين والمنظمات حول مفهوم الإنتاج الأنظف، إذ عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام 1996 في الإعلان العالمي للإنتاج الأنظف، على أنه: " التطبيق المستمر لاستراتيجية متكاملة للوقاية البيئية، تطبق على العمليات والمنتجات والخدمات لزيادة الكفاءة الكلية والحد من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان والبيئة، فهو استراتيجية لتحسين الإنتاجية والأداء البيئي في ظل الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، ويوفر من جهة الإنتاجية إطاراً شاملاً للتحسين المستمر للعمليات الإنتاجية والاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة"¹. وقد تم دعوة المؤسسات الاقتصادية في قمة الأرض سنة 1992 إلى تغيير عملياتها الإنتاجية، وهذا من أجل الوصول إلى الإنتاج الأنظف والمستدام، عن طريق استعمال أقل للموارد والطاقة وبنفايات أقل، ويكون هذا من مرحلة تطوير المنتج إلى نهاية حياته وإعادة تدويره². وقد عرف الإنتاج الأنظف كذلك على أنه: " فلسفة لإدارة العمليات تركز على تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة في جميع مراحل عمليات الإنتاج من أجل تقليص توليد النفايات والانبعاثات واحتواء الملوثات المصاحبة أو المترتبة عنها في مصدر توليدها للمحافظة على صحة الإنسان ومحتويات البيئة الطبيعية مما تحمله من المخاطر والأضرار"³. وعليه فمفهوم الإنتاج الأنظف أشمل من مفهوم الإنتاج التقليدي، فهو يشمل كافة مراحل النظام الإنتاجي من مدخلات وعمليات تحويلية ومخرجات، وهو ما يوضحه الشكل رقم (14).

¹ عمر علي اسماعيل، إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، مجلة تنمية الرافدين، العدد 115، المجلد 36، العراق، 2014، ص: 287.

² Alain Chauveau, Jean Jacques rosé, op-cit, p: 53.

³ محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، 2016، ص: 123.

شكل رقم (14): الإنتاج التقليدي والإنتاج الأنظف.



المصدر: نجم عيود نجم، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

تتمثل أهمية الإنتاج الأنظف فيما يلي:

- تخفيض التكاليف من خلال استخدام مواد نظيفة وطاقة جديدة؛
- تنظيم المنافع الاقتصادية من خلال تحسين كفاءتها الإنتاجية؛
- تقليص أو إلغاء الأذى الذي يمكن أن يلحق بالبيئة من خلال التحكم في توليد انبعاث الملوثات¹؛
- مواكبة التطورات العالمية لتحديث طرق الإنتاج باستخدام التقنيات الجديدة؛
- إحلال المواد الخام بأخرى صديقة للبيئة¹.

¹ محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

ج - أهداف الإنتاج الأنظف

- تهدف مبادرة الإنتاج الأنظف في المؤسسات الاقتصادية إلى:
- جعل المنتجات آمنة من الناحية البيئية، وهذا في كل المراحل من التموين إلى التوزيع مروراً بالإنتاج والتغليف²، ثم الاستهلاك والتخلص منها بوسائل آمنة بيئياً؛
 - إدماج الاعتبارات البيئية في كافة العمليات الإنتاجية؛
 - إيجاد النظم المناسبة لإعلام الرأي العام وإخطار الجهات الرسمية المعنية بكافة المعلومات التي تتعلق بالمخاطر البيئية ذات الصلة بالإنتاج؛
 - إتاحة البدائل بشأن استخدام ونقل المواد الكيميائية والتخلص من مخلفاتها بوسائل ملائمة بيئياً؛
 - تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة وصحة وأمان العاملين والمواطنين؛
 - إعداد المراجعات البيئية للمؤسسة، ودراسة تأثيرات الإنتاج على بيئة العمل وأساليب الحد من التلوث الصناعي والانبعاثات الهوائية بوسائل مناسبة اقتصادياً وفنياً؛
 - حماية البيئة المحلية وصيانة موارد الإنتاج؛
 - تقليل الآثار البيئية عن طريق تغيير طريقة إنتاج السلع والخدمات أو تغيير المنتجات نفسها؛
 - التعامل الآمن مع المخلفات الخطرة واستخدام الأساليب المناسبة لتدويرها أو التخلص منها³.

والهدف الرئيسي للإنتاج الأنظف هو بيان إمكانية الحصول على وفورات مالية كبيرة وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبياً، ويشمل ذلك الحد من التلوث، تقليل المخلفات وفصلها، إعادة تدويرها، استرجاع المواد الخام، الكيماويات والطاقة، تعديل في طرق التشغيل والعمليات الصناعية والتحول نحو التكنولوجيا النظيفة أو البيئية، والتي تقوم على استخدام وسائل ومعدات، طرق وعمليات، من أجل إنتاج وتوزيع منتجات تحافظ على الطاقة والموارد الطبيعية⁴، إضافة إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة طيلة مدة حياة المنتج مع إدخال الاعتبارات البيئية في تصميمه، مما يسهل

¹ سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص: 231.

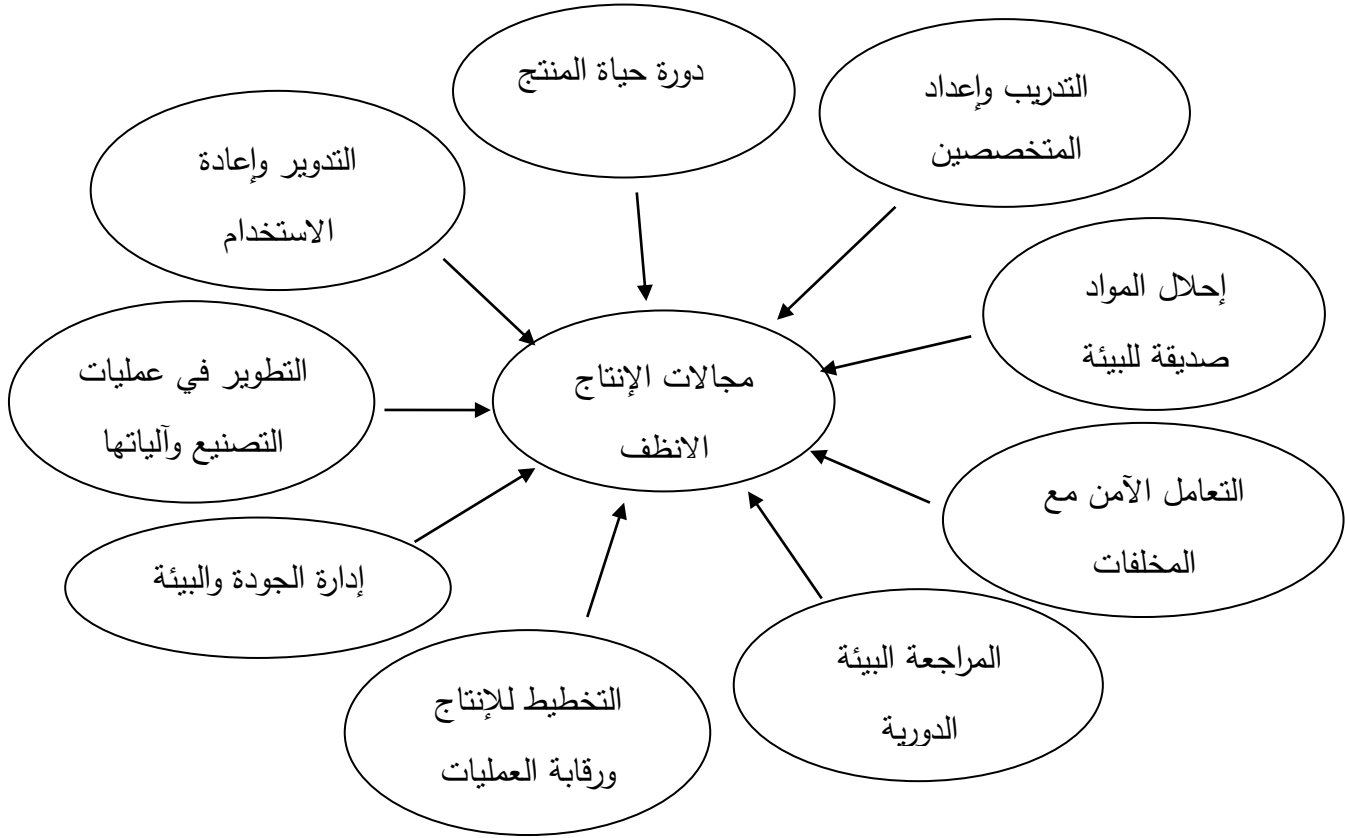
² Alain Chauveau, Jean Jacques rosé, op-cit, p: 48.

³ سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص: 230.

⁴ Shrivastava Paul, *Environmental Technologies and Competitive Advantage*, Strategic Management Journal, vol : 16, 1995, p: 185.

استخدامه وصيانتته وتدوير الجزء الأكبر منه عند نهاية الاستخدام¹، والشكل رقم (15) يوضح أهم مجالات الإنتاج الأنظف.

الشكل رقم(15): مجالات الإنتاج الأنظف



المصدر: سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

ومن أمثلة المؤسسات الاقتصادية التي اعتمدت على سياسة الإنتاج الأنظف نجد شركة "آبل" (Apple) المختصة في المعلوماتية، حيث أنها وتحت ضغط جمعية السلام الأخضر (Greenpeace)، وبطلب من زبائنها المهتمين بالبيئة، قامت بطرح تشكيلة من أجهزة الإعلام الآلي المحمول ذات الخاصية الخضراء، حيث تميزت بغطاء وهيكل مصنوع من الألمنيوم والذي يمكن استرجاعه كلياً (على عكس البلاستيك المستخدم من قبل)، شاشة خالية من مادة الزئبق الخطيرة

¹ عائشة سلمى كحلي، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

ومزودة بتقنية **LED (Light-Emitting Diode)** في الإضاءة والوضوح، والتي لا تضر بالمستخدمين وتقتصد 30% من الطاقة، كما تم التخفيض بـ 41% من مواد التغليف والتعبئة¹.

II-2-3-2- التسويق الأخضر

حيث سنتطرق إلى مفهوم التسويق الأخضر ومقارنته بالتسويق التقليدي، ثم بعدها نبين أهمية التسويق الأخضر:

أ- مفهوم التسويق الأخضر

يعتبر مصطلح التسويق الأخضر غير مألوف لدى العديد من الأشخاص، وحتى في أوساط العاملين في مجال التسويق، وهذا لحداثة المصطلح ومحدودية تداوله في البيئة الأكاديمية وبيئة الأعمال، حيث تم الإشارة إلى مصطلح التسويق الأخضر لأول مرة سنة 1975 عندما أقامت جمعية التسويق الأمريكية ورشة عمل تحت عنوان "التسويق الأحيائي (الإيكولوجي)". وعرف كل من **Kotler** و **Armstrong** التسويق الأخضر على أنه: "تطوير منتجات مأمونة أكثر بيئياً"². كما يعرف بأنه: "عملية بيع المنتجات و/أو الخدمات التي تتسم في كونها صديقة للبيئة"³. أما **Darymple & Parson** فقد قدما واحدا من أكثر التعاريف نضوجا في مجال التسويق الأخضر حيث عرفاه على أنه: "مدخل إداري خلاق يهدف إلى تحقيق الموازنة بين حاجات الزبائن ومتطلبات البيئة وهدف الربحية"⁴.

ومنه فهناك اختلاف واضح بين التسويق التقليدي والتسويق الأخضر، والجدول رقم (05) يبين أهم الاختلافات بينهما.

¹ Isabelle Querne, **Le guide du développement durable en entreprise**, édition Patrick Widloecher, d'organisation, Paris, 2009, p :159.

² علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر، ط1، دار صفاء، عمان، 2010، ص: 56.

³ ثامر البكري، استراتيجيات التسويق الأخضر، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 46.

⁴ ثامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، اليازوري، عمان، 2007، ص: 46.

جدول رقم (05): أوجه الاختلاف بين التسويق التقليدي والتسويق الأخضر

المؤشرات في الاختلاف	التسويق التقليدي	التسويق الأخضر
الأطراف التي تضم عملية التبادل	المؤسسة والمستهلك	المؤسسة والمستهلك والبيئة
الأهداف	إرضاء وإشباع حاجات المستهلكين تحقيق أهداف المؤسسة	إرضاء وإشباع حاجات المستهلكين تحقيق أهداف المؤسسة تخفيف الآثار السلبية على البيئة
مسؤولية المؤسسة	المسؤولية الاقتصادية	المسؤولية الاجتماعية والبيئية
مجال التسويق	من المصنع إلى استخدام المنتج	كامل سلسلة قيمة المنتج: من عملية الحصول على المواد الأولية إلى ما بعد الاستخدام والتخلص من المنتج
الطلب البيئي	مراعاة المتطلبات القانونية	مراعاة المتطلبات البيئية
الضغط من قبل المجموعات الخضراء البيئية	اتجاهات سلبية أو مواجهة	علاقات تعاونية وتشاركية مفتوحة

المصدر: ثامر البكري، لانا البناء، التسويق الأخضر وإعادة التدوير، دار أمجد، الأردن، 2015، ص: 39.

ب- أهمية التسويق الأخضر

يمكن إبراز أهمية التسويق الأخضر من خلال المؤشرات التالية¹:

- مفهوم التسويق الأخضر يركز بشكل واضح على الإبقاء على عناصر الحياة لكل الكائنات والمخلوقات، كما يركز أيضا على عملية الحفاظ على الموارد الطبيعية؛
- التسويق الأخضر له تأثيرات إيجابية على عدة أوجه في الاقتصاد والبيئة (المستهلكين، استراتيجيات المؤسسات ومنتجاتها وعمليات إنتاجها وقنوات توزيعها)؛
- التسويق الأخضر يمثل فلسفة شاملة ومتكاملة لتلك العلاقات المتداخلة بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة؛
- التسويق الأخضر يجعل المؤسسة نظاما مفتوحا على البيئة الطبيعية ولا يجعلها منغلقة على أهدافها في عالم الأعمال؛

¹ ثامر البكري، لانا البناء، التسويق الأخضر وإعادة التدوير، دار أمجد، الأردن، 2015، ص: 41-42.

- مفهوم التسويق الأخضر ذو نظرة عالمية، حيث أن الاهتمام به هو اهتمام على مستوى العالم ككل وليس مجتمع دون غيره. فهو نظام عالمي لا يرتبط بتلك المجتمعات التي تمارس فيها المؤسسات أعمالها.

ومن أمثلة المؤسسات إلي تبنت فكرة التسويق الأخضر من خلال عدة ممارسات تقوم في مجملها على فكرة التنمية المستدامة، نجد سلسلة متاجر **"Monoprix"** والتي قامت ب¹:

- اختيار ممونين يحترمون المعايير البيئية والاجتماعية؛
- تسويق منتجات خضراء غير مضرّة بالبيئة؛
- تخفيض استهلاك الطاقة والمياه في متاجرها؛
- استعمال الأكياس القابلة لإعادة التدوير.

كما قامت سلسلة متاجر **"Carrefour"** سنة 1990 في إطار التسويق الأخضر ومسعى الحفاظ على البيئة، بإطلاق عملية سميت بعلب الحظ (**Lucky can**)، والموجهة لاسترجاع كل علب المشروبات المصنوعة من الحديد الأبيض والألمنيوم، وجندت من أجل ذلك 55 عونا توزعوا بالقرب من 45 متجرا من متاجرها، وقد تمكنوا في سنة 1994 من جمع حوالي 05 ملايين علبة معدنية، من بينها مليون علبة من الألمنيوم، والتي تم إعادة تدويرها واستعمالها مرة أخرى². وفي إطار هذا المسعى كذلك قامت بفرض دفتر شروط على مصنعي المنتجات التي تسوقها (استعمال البلاستيك أو الورق والكرتون القابل للتدوير، استعمال الأكياس غير الضارة بالوسط الطبيعي، عدم استعمال غاز **CFC** في آلات التبريد، مواد تنظيف بدون فوسفات، ورق غير معالج بالكلور...الخ)، والتي سيتم إعطاؤها وسم **"Carrefour nature"**³.

¹ Boiral Olivier, *Concilier environnement et compétitivité, ou la quête de l'écoefficiente*, op-cit, p: 180.

² Bernard Guillon, *une décennie d'initiatives environnementales dans la grande distribution : expériences comparées en matière de prise en compte de l'environnement*, 2^{ème} Colloque Etienne Thil , Septembre

02 1999, p:

³ Bernard Guillon, op-cit, p: 03.

II-3-3- واقع نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

سنتطرق إلى استراتيجية الجزائر في دعم السلوك البيئي، ثم بعدها سنستعرض واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001 بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

II-3-3-1- إستراتيجية الجزائر في دعم السلوك البيئي

عملت الجزائر على وضع استراتيجية عمل ترمي إلى حماية البيئة، وكان الهدف من هذه الإستراتيجية التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستعمال الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية، وضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات والأضرار والمخاطر واتخاذ التدابير المحفزة لمعالجة المشاكل البيئية، ويمكن حصر ما قامت به الجزائر في هذا المجال فيما يلي:

أ- المشاركة في مختلف الفعاليات الدولية

تعتبر الجزائر من الدول المهتمة بالمحيط والبيئة ويبرز ذلك من خلال مشاركتها في مختلف الفعاليات الدولية، حيث أنها من الدول الفاعلة في برنامج هيئة الأمم المتحدة لحماية البيئة، وتعد أيضا من الدول التي لها اتفاقيات ومشاركات أوروبية ومتوسطية، عربية وعالمية في حماية البيئة.

ففيما يخص مشاركتها نذكر على سبيل المثال لا الحصر¹:

- على المستوى العربي: المشاركة في مجلس وزراء البيئة العرب؛
- على المستوى الإفريقي: شاركت في الاجتماعات الإفريقية المنعقدة كمؤتمر التسيير المدمج والمستديم للمناطق الساحلية؛
- على المستوى الدولي: يمكن تقسيمها إلى:

• العلاقة مع الهيئات الدولية: ويمكن أن نذكر منها:

- ✓ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنبثق من هيئة الأمم المتحدة، وهي عبارة عن هيئة تسيير النشاط البيئي في العالم؛

¹ ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية، مجلة جيل حقوق الإنسان، لبنان، عدد 2، جوان 2013، ص: 21.

✓ مؤتمر الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، حيث تعتبر الجزائر عضو دائم وتلعب دورها بشكل فعال وهذا يرجع لحضورها المنتظم.

- **الاتفاقيات الدولية:** كالمشاركة في مؤتمر "كيوتو" باليابان، والمشاركة في مؤتمر الأطراف للاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي وغيرها.
- **التعاون الثنائي:** وهو ملخص في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): التعاون الثنائي في مجال الاتفاقات البيئية (الجزائرية- الأجنبية).

عنوان المشروع	هيئة التمويل
مراقبة التلوث الصناعي	البنك العالمي WB
تنمية قدرات التدخل في ميدان البيئة	التعاون التقني الألماني GTZ
تدعيم الإمكانات الوطنية في الميدان البيئي مع إدخال التربية البيئية في التعليم	برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNEP
تسيير تلوث النفايات البترولية في البحر الأبيض المتوسط (تجهيز 04 مخابر ميناوية)	الصندوق الأوروبي للاستثمار EIF
البرنامج الوطني للنشاطات البيئية	البنك الأوروبي للاستثمار EIB
الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية	الصندوق الدولي للبيئة WWF
الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي	الصندوق الدولي للبيئة WWF
البرنامج الوطني للمحافظة على طبقة الأوزون	الصندوق المتعدد الأطراف لتطبيق معاهدة مونريال MEA/MP

المصدر: ساسي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

هذا في الإطار الخارجي، أما في الداخل فقد قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات وسياسات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ب- تطوير قوانين حماية البيئة

عرفت الجزائر خلال السبعينيات تطورا صناعيا سريعا و مهما إذ أنه خلال هذه الفترة القصيرة تم إنشاء أكبر المركبات التي عرفت البلاد، غير أن عملية التصنيع لم تتم في إطار التنمية

المستدامة، بحيث تتواجد المنشآت الصناعية بغير محلها وتمت بدون دراسة مسبقة، خاصة دراسات التأثير على البيئة، مع العلم أن القطاع الصناعي في هذا الإطار يعد القطاع الرئيسي المستهلك لعدد كبير من المواد الأولية، كما أنه القطاع الرئيسي الذي يحدث تلويثا كبيرا للبيئة¹. كان لهذه الوضعية وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل الذي فرض نفسه، سبب في زيادة حدة الأخطار الصناعية وانعكاساتها على الأوساط الأخرى، مما جعل التفكير في مواجهة هذه الأخطار وحماية البيئة من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة بصفة عامة والمؤسسات الصناعية بصفة خاصة.

ففي مطلع السبعينات وتماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972، استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974، وكانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة وجهزت اللجنة الوطنية بكتابة دائمة تتكون من عدة أقسام متخصصة².

وفي سنة 1983 صدر القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة، والتي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية، واتقاء كل أشكال التلوث والمضار ومكافحته وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها³، حيث اعتبر أن حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمالا ذات مصلحة وطنية⁴.

ويتجلى لنا بوضوح تأثر المشرع الجزائري بموضوع البيئة والإشكالات التي يطرحها من خلال صدور القانون رقم 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، من أجل الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وضمان الحفاظ على مكوناتها وإصلاح الأوساط المتضررة، بالإضافة إلى ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، واستعمال التكنولوجيا

¹ موساوي عمر وبالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مداخلة ضمن المتلقي العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص: 430.

² وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص: 12.

³ المادة 01 من القانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 06، 1983.

⁴ المادة 08 من القانون 83-03 السابق.

الأكثر نقاء¹، حيث لم يعط هذا القانون تعريفا صريحا للبيئة ولكن قام بالإشارة إلى مكوناتها، حيث جاءت المادة الرابعة منه على النحو التالي: "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"². إضافة إلى ما سبق نجد أن التعديل الدستوري لسنة 2016 قد أشار هو الآخر لضرورة حماية البيئة، حيث اعتبر أن للمواطن حق العيش في بيئة سليمة وأن الدولة تعمل على الحفاظ عليها³.

وفيما يلي موجز لبعض القوانين الأخرى التي صدرت في مجال حماية البيئة⁴:

- القانون رقم 83-17 المؤرخ في 16 جويلية 1983 المتضمن قانون المياه؛
- القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات؛
- المرسوم التنفيذي رقم 87-91 المؤرخ في 21/04/1987 المتعلق بدراسة تأثير تهيئة المحيط؛
- المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27/02/1990 المتعلق بدراسة التأثيرات البيئية؛
- المرسوم التنفيذي رقم 98-399 المؤرخ في 03/11/1998 المتعلق بالمنشآت المصنفة⁵؛
- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة؛
- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛
- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتنميته،

¹ المادة 02 من القانون 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 43، 2003.

² المادة 02 من القانون 10-03 السابق.

³ المادة 68 من القانون 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 14، 2016.

⁴ سحانين الميلود، التكنولوجيا النظيفة ودورها في حماية البيئة (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص: 34.

⁵ ساسي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتفسير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

ج-إنشاء مديريات البيئة

أنشأت مديرية البيئة طبقاً لأحكام المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 60/96 المؤرخ في 27 جانفي 1996، والمتضمن إحداث مفتشيات للبيئة بمختلف ولايات الوطن، إذ عدل المرسوم التنفيذي أعلاه بمرسوم تنفيذي رقم 494/03 مؤرخ في 17 ديسمبر 2003 الذي يحول مفتشيات البيئة إلى مديريات البيئة للولايات، حيث جعلها الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة، حيث تسعى المديرية إلى جمع أكبر قدر من المعلومات الضرورية حول الوضعية البيئية في الولاية بهدف دراسة كيفية معالجتها وتحديد مجالات التدخلات اللازمة مع تحديد المواقع التي يجب مراقبتها وترتيبها حسب الأولوية¹.

د-الضرائب الإيكولوجية

في إطار مسعى الإصلاح الجبائي الذي اعتمدته الجزائر ظهر ما يسمى بالجباية البيئية كأحدى أهم الأدوات الاقتصادية في مكافحة التلوث، وهي تلك الضرائب المفروضة على المؤسسات الملوثة التي تحدث أضراراً بيئية من خلال نشاطاتها الاقتصادية المختلفة أو الناجمة عن منتجاتها وخدماتها²، حيث تتناول الجباية الخضراء الأنشطة الملوثة التالية³:

- جباية تسيير الفضلات الحضرية الصلبة : و تشمل ما يلي:

- جباية النفايات الحضرية منها رسم رفع النفايات المنزلية؛
- جباية تسيير النفايات الصناعية منها الرسم على الأنشطة الملوثة و الخطيرة ، رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة أو الخطيرة؛
- الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محلياً؛

¹ ساسي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009، ص: 349.

³ كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

- جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الاستشفائية والعيادات الطبية، منها رسم تحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات؛

- جباية تسيير التلوث الجوي: منها:

- جباية التلوث الجوي الناتج عن حركة مرور السيارات أو الناتج عن استعمال الوقود؛
- جباية التلوث الجوي الناتج عن النشاطات الصناعية أصلا، منها الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي.

- جباية تسيير التلوث المائي: منها الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

هـ - الاستعانة ببرامج الدعم الفني الأجنبية الموجهة للمؤسسات الجزائرية

ومن أهم هذه البرامج نجد¹:

- برنامج إيكو سيس *ECOSYS*: يقوم هذا البرنامج بإجراء دراسات تهدف الى:
- التعرف على الفوائد الاقتصادية للقطاعات الصناعية عند انتهاجها لسياسات حماية البيئة؛
- التعرف على مدى التأثير السلبي للقطاع الصناعي على البيئة الطبيعية؛
- اقتراح الامتيازات و الحوافز الاقتصادية التي يمكن تطبيقها من أجل التحكم في الآثار السلبية للقطاع على البيئة.

- برنامج مراقبة التلوث البيئي: والذي يتولى تنفيذه وتمويله مشروع التعاون التقني الألماني *GTZ*، والذي ينشط كثيرا في مجال التنمية المستدامة في الجزائر، ومن أنشطته تمويل جملة من المشاريع أهمها :

¹ الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية - حالة الجزائر-، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 2012، ص ص 89-90.

- مشروع كونفورم 1997 (*PME CONFORM*): من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* والتدقيق البيئي.
- مشروع الإدارة البيئية المربحة (*Gestion Environnementale Profitable*) والذي يهدف إلى:

✓ تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف؛

✓ تخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء

المنبعث وكل المخلفات الأخرى؛

✓ توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير.

- برنامج دلتا *DELTA (Developing Environmental Leadership Towards Action)*

(Action): دلتا هي منظمة تنشط مع المؤسسات من أجل حثها على الاهتمام بالإدارة البيئية، بغرض تحسين فعاليتها الاقتصادية والتقليل من الآثار السلبية للنشاط الذي تمارسه على البيئة، وقد استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من الدعم التقني لهذا البرنامج خصوصا المصانع العمومية لصناعة الاسمنت. ومن أهم ما تم الاستفادة منه: وضع لوحات قيادة الأداء البيئي والتدريب على كيفية إجراء التشخيص البيئي الذاتي، وبالتالي تهيئة المؤسسة لوضع نظام الإدارة البيئية المطابق لمواصفة *ISO 14001*.

II-3-3-2- واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

للقوف على مستوى تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لنظام الإدارة البيئية *ISO 14001*

ومقارنتها مع مجموعة من الدول، نعتد على الجدول التالي¹:

جدول رقم (07): تطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة *ISO14001* في الجزائر وبعض الدول.

¹ The ISO Survey of Management System Standard Certifications (1999-2015)
http://www.iso.org/iso/iso_14001_iso_survey2015.xls 15/10/2016.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
102	92	101	88	66	86	الجزائر
198	92	833	593	526	495	مصر
230	143	198	80	68	88	تونس
8224	7702	7983	7015	6254	6001	ألمانيا
26069	23581	23723	27774	30397	34852	اليابان

Source: http://www.iso.org/iso/iso_14001_iso_survey2015.xls

بالنظر إلى الأرقام التي يحتويها الجدول رقم (07) يمكن أن نصل إلى ملاحظتين:

- **الملاحظة الأولى:** وجود فوارق وتوزيع غير متوازن في مدى تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001 دوليا، حيث ينتشر بصورة ضعيفة في دول كدول شمال إفريقيا بينما انتشر في اليابان وألمانيا كبير، ويتواجد نظام الإدارة البيئية ISO 14001 بقوة في الدول التي تتميز ب¹:
- توجهات تصديرية كبيرة؛
- نسيجها الصناعي واسع وقوي؛
- تجربة كبيرة مع المعايير والمواصفات الأخرى سواء البيئية أو غيرها؛
- الدول المشاركة في عملية وضع وتطوير المواصفة؛
- حكوماتها واعية تجاه القضايا البيئية، وبالتالي توفير برامج لتشجيع ومرافقة المؤسسات على تبني هذه المواصفة؛
- ارتفاع مستوى دخل أفرادها، مما يؤدي إلى اهتمامهم بنواحي الحياة الأخرى كنوعية الخدمات والمنتجات التي يستهلكونها؛
- المستوى التعليمي المرتفع لأفرادها، مما يزيد من درجة وعيهم بالمشاكل البيئية.

- **الملاحظة الثانية:** عدم وجود اهتمام وتأخر كبير للمؤسسات الجزائرية في مجال تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001، فعدد المؤسسات الحائزة على هذه الشهادة هو 102 في 2015 بعدما كان 92 في 2014 و 86 في 2010. وبالمقارنة مع مصر وتونس نلاحظ اختلاف واضح في عدد

¹ Gilles Grolleau et autres, op-cit, pp :128-131.

المؤسسات المطبقة لهذه المواصفة، حيث أن المؤسسات المصرية أكثر من نظيراتها الجزائرية بحوالي 8 مرات، في حين نجد أن نسبة المؤسسات التونسية ضعف المؤسسات الجزائرية ، أما بالنسبة لألمانيا واليابان فالفرق شاسع جدا ولا مجال للمقارنة.

رغم أن الجزائر عضو في المنظمة العالمية للتقييس (ISO) ممثلة بالمعهد الجزائري للتقييس (IANOR)، ورغم ما يقوم به هذا الأخير من مجهودات في سبيل مساعدة المؤسسات الجزائرية على تطبيق مختلف المواصفات الوطنية والدولية¹، ومنها مواصفة ISO14001، إلا أن هذه الأخيرة لا تعرف رواجاً كبيراً داخل المؤسسات الجزائرية، ويمكن تفسير سبب هذا التأخر بما يلي²:

- ارتباط تبني أنظمة الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الجزائرية عموماً بواقع المسؤولية التي تتحملها اتجاه البيئة، حيث أن معظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالممارسات ذات الطابع البيئي؛
- الطابع الطوعي لانتهاج هذه الأساليب الحديثة في الإدارة جعلت من المسيرين لا يقبلون عليها ولا يرون من أن هناك ضرورة لدمج البعد البيئي في استراتيجيات أعمالهم؛
- ضعف مرافقة المؤسسات الاقتصادية في مجال إدماج نظام الإدارة البيئية ISO 14001 وضعف مبالغ الإعانات المالية الممنوحة سواء من طرف الدولة أو من طرف البرامج الدولية ؛
- غياب جماعات الضغط الممثلة في المجتمع المدني والجمعيات البيئية وجمعيات حماية المستهلك؛
- هناك من يرى أن تعدد البرامج المتوفرة أمام المؤسسات الاقتصادية بغرض الاستفادة منها من أجل دمج الإدارة البيئية هو في حد ذاته عائقاً، و ذلك لأن تعدد البرامج يجعل من المؤسسة محتارة في اختيار البرنامج المناسب، ومنه تبرز الحاجة إلى توحيد البرامج وتبسيط إجراءات الاستفادة منها؛
- إن غياب رؤية طويلة المدى واضحة المعالم خاصة بالإستراتيجية الصناعية للجزائر هو من بين المعوقات التي تجعل من مسيري المؤسسات الاقتصادية لا يقدمون على

¹ (IANOR), sur le site: www.ianor.dz/Site_IANOR/A_propos.php?id=1 L'Institut Algérien de Normalisation consulter le: 15/10/2016.

² الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص91-93.

القيام بأي مبادرة طوعية اتجاه أي بعد من أبعاد المؤسسة بما فيها البعد البيئي، فمنذ أن شرعت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية والتي إلى حد الساعة لم تنته بعد ومصير المؤسسة الاقتصادية غير واضح، هذا الأمر يمنع المسيرين من صياغة سياسية تحدد مصير مؤسساتهم؛

- عدم القدرة على التحكم في الاقتصاد الموازي، والذي تتغافل عليه ولا تحاربه الدولة يجعل من المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في ظل الشرعية تفكر أساسا في كيفية ضمان البقاء والاستمرارية ولا تفكر في تطبيق أساليب وأنماط التسيير الحديثة.
- إن تبني أي مقارنة بيئية جديدة على مستوى المؤسسة أو استعمال طرق وتكنولوجيا إنتاج جديدة تحافظ على البيئة، وما يرافقه من حتمية تغيير في عادات وتقاليد العمل الخاصة بالمستخدمين، يؤدي في كثير من الأحيان إلى مقاومة كبيرة للتغيير من طرفهم، وهذا ما يرهن نجاح تلك المقاربات أو المبادرات البيئية¹.

¹ Soufiane Toumi, op-cit, p122.

خلاصة الفصل

يعتبر نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تعنى بإدماج الاهتمامات البيئية داخل المؤسسات الاقتصادية. وهي عبارة عن مجموعة من المتطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المؤسسات، ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة. وتهدف هذه المواصفة أساساً إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تسهيل عملية التطبيق من خلال جمع متطلبات المواصفة وتحديدتها بشكل متزامن ودراستها في أي وقت.

والجزائر مثلها مثل باقي البلدان النامية وخاصة المجاورة، تسعى بجد إلى تشجيع المؤسسات على تحسين سلوكها البيئي وتبني نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**، إلا أن طابعه الطوعي وتعدد وتنوع العقوبات جعل عدد المؤسسات المتحصلة على هذه المواصفة ضعيف بالمقارنة بالدول الأخرى الرائدة في هذا المجال.

الفصل الثالث

دراسة حالة بعض المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، قمنا باستعراض نظام الإدارة البيئية ISO 14001 وعلاقته بتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية نظريا في الفصل الثاني. وفي هذا الفصل سنقوم بمحاولة إسقاط ما جاء في الجانب النظري على بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال الوقوف على واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية ISO 14001 بها، والتعرف على تأثير هذا النظام في توجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات محل الدراسة. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر جاءت كالآتي:

- منهجية الدراسة الميدانية؛
- مراحل تطوير أداة القياس وأساليب المعالجة الإحصائية؛
- عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

III-1- منهجية الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة في شطرها التطبيقي إلى معرفة مستوى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية *ISO 14001*، ومدى مساهمة هذا النظام في توجيه السلوك البيئي لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات. حيث سنتطرق في هذا العنصر إلى كيفية اختيار مجتمع الدراسة ومجالاتها، ونموذج الدراسة ومتغيراتها.

III-1-1- تحديد مجتمع وحدود الدراسة

حيث سنتناول مجتمع وعينة الدراسة وبعدها سنتطرق إلى مجالات الدراسة الميدانية.

III-1-1-1- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحائزة على شهادة *ISO 14001*، كبيرة كانت أو صغيرة أو متوسطة، وعمومية كانت أم خاصة. حيث قمنا كخطوة أولى بتحميل قائمة للمؤسسات الجزائرية الحائزة على شهادة *ISO 14001* من موقع المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف على الرابط التالي www.cntppdz.com/uploads/CPE.pdf ثم قمنا باستبعاد المؤسسات غير الاقتصادية كالديوان الوطني للتطهير وفروعه. وبعدها، قمنا باختيار بعض المؤسسات المتواجدة بشرق البلاد لتسهيل عملية التنقل إليها قدر الإمكان. وكخطوة ثانية، فقد قمنا بالتنقل إلى أربعة ولايات على التوالي: بجاية، سطيف، برج بوعريرج وميلة، حيث حاولنا توزيع الاستبيان على أكبر عدد ممكن من إطارات هذه المؤسسات (أفراد الإدارة العليا والوسطى). ويرجع السبب في اختيار هذه الفئة من الأفراد كونها الفئة المعنية باتخاذ السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية *ISO 14001* بالمؤسسة. وقد تلقينا بعض الصعوبات في عملية توزيع هذا الاستبيان إذ امتنعت بعض المؤسسات عن استلام العدد المحدد للاستبيان، كما لم نستطع إجراء الدراسة بالمؤسسات المختارة من ولايتي بيج بوعريرج وميلة لعدة أسباب منها خوف بعض المسؤولين على سمعة المؤسسة من خلال الإجابات العشوائية التي يمكن أن تشاهد عند بعض الأفراد غير المؤهلين للإجابة حسب قولهم وغياب المسؤول عن قسم البيئة.

وبعد تنقلنا إلى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والمقدرة بخمس مؤسسات، تم توزيع 48 استبيان، استرجع 39 منه فقط، أي بنسبة 81,25%، كلها صالحة للدراسة. والجدول رقم (08) يوضح بصفة أكثر تفصيل مختلف الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

جدول رقم (08): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

الرقم	المؤسسة
1	مؤسسة ميناء بجاية
2	مؤسسة سيفيتال <i>CEVITAL</i> - بجاية -
3	شركة بناء الهياكل المعدنية باتيسيم <i>BATICIM</i> - وحدة عين ولمان - سطيف
4	المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر <i>GICA</i> - وحدة عين الكبيرة - سطيف
5	مؤسسة سانياك <i>SANIAC</i> فرع <i>BCR</i> وحدة عين الكبيرة - سطيف.
عدد الاستثمارات المسلمة	
48	
عدد الاستثمارات المسترجعة	
39	
نسبة الاستثمارات المسترجعة	
81,25%	

المصدر: من إعداد الطالب.

III-1-1-2- مجالات الدراسة الميدانية

أ- المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للدراسة في مجموعة متكونة من خمس مؤسسات اقتصادية جزائرية متحصلة على شهادة *ISO 14001* بولايتي بجاية وسطيف.

ب- المجال الزمني: كانت الدراسة شهري أكتوبر ونوفمبر 2016.

ج- المجال البشري (الفئة المستهدفة): تشمل هذه الفئة من الأفراد كل من المدير ونوابه، رؤساء الأقسام، ورؤساء المصالح بالمؤسسات محل الدراسة.

د- المجال الموضوعي: تناولت هذه الدراسة دور نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مع دراسة حالة بعض المؤسسات.

III-1-2-أدوات الدراسة الميدانية

حيث سنتناول أدوات جمع البيانات الأولية وبعدها سنتطرق إلى نموذج ومتغيرات الدراسة.

III-1-2-1- أدوات جمع البيانات الأولية

بناء على طبيعة البيانات المراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وتعدد المؤسسات المراد دراستها دفعة واحدة وهو ما سيؤدي إلى صعوبة جمع بيانات كمية بصورة متماثلة لدى كافة المؤسسات الاقتصادية المراد دراستها، ونظرا إلى العدد المحدود للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتحصلة على شهادة الـ *ISO 14001* فقد تبين أن الاستبيان هو الأداة الأفضل والأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذا البحث، وكذلك عدم توفر البيانات اللازمة في شكل منشورات. أضف إلى ذلك صعوبة الحصول على البيانات عن طريق الملاحظة، وصعوبة القيام بها عن طريق المقابلة فقط. وعليه فقد تم الاعتماد على الأدوات التالية في جمع البيانات:

أ- الاستبيان: تم تطوير هذه الأداة الرئيسية لجمع البيانات الميدانية من مفردات عينة الدراسة بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة والمراجع المتصلة بالموضوع. وجاءت في شكل نموذج ضم مجموعة من العبارات غطت جميع محاور البحث.

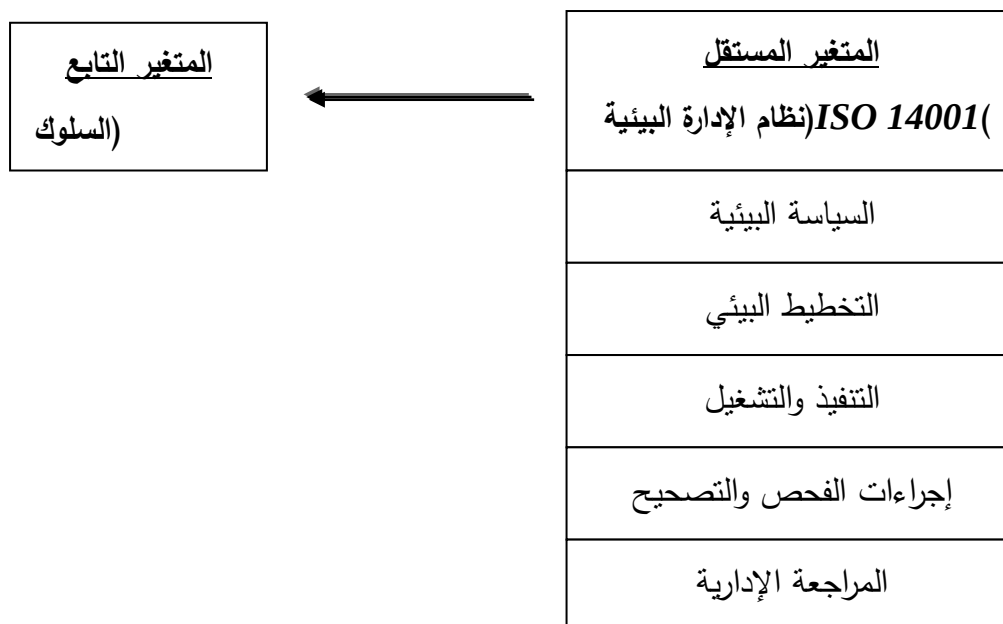
ب- المقابلة: نظرا لما تنتجه المقابلة من اتصال شخصي يؤدي إلى زيادة فهم معنى العبارات وتسهيل عملية ملئها وتجنب أي سوء فهم لها من خلال الشرح والتبسيط للحصول على إجابات دقيقة، قمنا بإجرائها مع بعض إطارات المؤسسات محل الدراسة.

III-1-2-2- نموذج ومتغيرات الدراسة

أ- نموذج الدراسة

اعتمادا على ما ورد في الدراسات النظرية والدراسات السابقة، وانسجاما مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، فقد تم صياغة النموذج الموضح بالشكل رقم (16).

شكل رقم (16): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

حيث سنقوم في بادئ الأمر بقياس مدى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** بالمؤسسات محل الدراسة، ثم مدى تأثيره على توجيه السلوك البيئي لها.

ب-متغيرات الدراسة

انطلاقاً من إشكالية البحث، وبغرض التحقق من فرضياته، قمنا بتحديد المتغيرين التابع والمستقل وذلك بهدف الإحاطة الجيدة بكل النقاط المتعلقة بكل منهما، والتأكد من طبيعة العلاقة القائمة بينهما بالمؤسسات محل الدراسة إن وجدت.

- المتغير المستقل: نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**

يتم تناول هذا المتغير المستقل من خلال متطلباته والمتمثلة في السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، إجراءات الفحص والتصحيح، والمراجعة الإدارية.

- **السياسة البيئية:** ونقصد بها بيان نوايا المؤسسة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطار للعمل والأهداف والغايات. والتي يجب أن تتصف بالوضوح وأن توثق وتعلن وتُفحص وتعدل بشكل دوري، كما يجب على السياسة البيئية أن تعكس التزام المؤسسة بالتحسين المستمر ومنع التلوث، والتطابق مع القوانين والتشريعات البيئية وأي متطلبات أخرى.
- **التخطيط البيئي:** ويشمل عملية تحديد الأهداف والغايات الواجب بلوغها ورصد الإمكانيات والوسائل الضرورية للوصول إلى تلك الأهداف، بالإضافة إلى تحديد معايير ومقاييس يحتكم إليها في تقدير التقدم وكشف الانحراف نحو الأهداف المسطرة مسبقا من أجل جعل المؤسسة ودية بيئيا.
- **التنفيذ والتشغيل:** من خلال تحديد وتوثيق الأدوار والمسؤوليات وتوفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازمة لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة. بالإضافة إلى كل من التدريب والتوعية والتأهيل والاتصالات، والاستعداد والاستجابة للطوارئ...
- **إجراءات الفحص والتصحيح:** ونعني بها رصد وقياس الخصائص الرئيسية للعمليات والأنشطة التي لها تأثير بيئي وإجراء الرقابة عليها ثم مقارنة المخطط بالمحقق وتصحيحه في حالة وجود عدم تطابق.
- **المراجعة الإدارية:** حيث تجرى بصفة دورية وفترات زمنية لتضمن استمرار ملائمة هذا النظام ولتبيان مدى تحقق الأهداف البيئية ومدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف البيئية.

- المتغير التابع: السلوك البيئي

يتم تناول هذا المتغير التابع من خلال: ترشيد استهلاك المواد الأولية والطاقة، زيادة كفاءة العاملين ووعيهم البيئي والمحافظة على صحتهم، تقليص نفقات التخلص من النفايات، استغلال مخلفات العملية الإنتاجية، الحد من كافة أنواع التلوث وتطوير منتجات مأمونة أكثر بيئيا بالمؤسسات محل الدراسة.

III- 2- مراحل تطوير أداة القياس وأساليب المعالجة الإحصائية

بعد تحديد مجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها ووضع نموذجها، سنحاول في هذا العنصر توضيح مراحل تطوير أداة القياس (الاستبيان) ومختلف أساليب المعالجة الإحصائية.

III- 1-2- مراحل تطوير أداة القياس

سننتظر في هذا المطلب إلى كيفية تصميم أداة الدراسة ومختلف الاختبارات المتعلقة بها.

III- 1-1-2- تصميم أداة الدراسة (الاستبيان)

بعد اختيار الاستبيان كأداة للقياس ببحثنا، قمنا بصياغته بشكل يلبي ويتمشى وأهدافنا المسطرة من أجل الإجابة على الفرضيات الموضوعة في مقدمة البحث، فجاء على الشكل التالي:

أ- **المقدمة:** تم من خلالها إبراز الغرض من إجراء بحثنا هذا، والإطار الخاص به وذلك لتشجيع أفراد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على الإجابة بدون خوف ولا تحفظ باعتباره موجها لغرض البحث العلمي وفقط.

ب- **الجزء الأول:** يتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث (الجنس، السن، المستوى الدراسي والخبرة المهنية) والبيانات العامة الخاصة بالمؤسسة من حيث (نوع المؤسسة، سنة التحصل على شهادة الـ *ISO 14001*، وجود قسم خاص بالبيئة).

ج- **الجزء الثاني:** متطلبات نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* وهي خمسة، وتمثلت في السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، إجراءات الفحص والتصحيح، والمراجعة الإدارية.

د- **الجزء الثالث:** واشتمل على تأثير المتطلبات السابقة على توجيه السلوك البيئي.

وهو ما يوضحه الجدول رقم (09).

جدول رقم (09): متغيرات الدراسة موزعة حسب عبارات الاستبيان

المتغير	فقرات الدراسة
نظام الإدارة البيئية ISO 14001	32-1
السياسة البيئية	10-1
التخطيط البيئي	17-11
التنفيذ والتشغيل	25-18
إجراءات الفحص والتصحيح	29-26
المراجعة الإدارية	32-30
تأثير المتطلبات على توجيه السلوك البيئي	43-33

المصدر: من إعداد الطالب.

III- 2-1-2- اختيار مقياس الاستبيان

تم قياس نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* وتأثير متطلباته على توجيه السلوك البيئي بالمؤسسات محل الدراسة باستخدام مقياس ليكرت (*Likert*) الخماسي، فهذا المقياس يتميز بالسهولة في التصميم والتطبيق والتصحيح وارتفاع درجة ثباته وصدقه. حيث يعبر الأفراد المجيبون على مدى موافقتهم على كل عبارة من عبارات الاستبيان وفق خمس (5) درجات، وعبر عنها كما يلي:

الجدول رقم (10): درجات مقياس ليكرت (*Likert*) الخماسي للاستبيان

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

وانطلاقا من الجدول رقم (10) وحسب الأوزان (الدرجات) الموضحة فيه، ولحساب الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكرت (*Likert*) الخماسي نقوم أولا بحساب المدى (1-5=4) ثم نقوم بقسمته على عدد المستويات كما يلي (1,33=3/4)، وأخيرا نقوم بإضافة النتيجة إلى العدد الأصغر 1 لتصبح

القيمة 2,33، وهكذا حتى يتم الوصول إلى العدد الأكبر في الأوزان وهو 5. وهي موضحة في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): مجالات الاتجاهات حسب مقياس ليكرت (Likert) الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 2,33	ضعيف
من 2,34 إلى 3,67	متوسط
من 3,68 إلى 5	قوي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

III-2-1-3- الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبيان)

بعد الانتهاء من تصميم الاستبيان في شكله الابتدائي كان لابد من إجراء بعض الاختبارات عليه للوصول إلى الصيغة النهائية له، ومن ثم توزيعه على الأفراد بالمؤسسات محل الدراسة.

أ- صدق أداة القياس

استخدمنا أداة القياس للتحقق من صدق الاستبيان ومعرفة مدى ملاءمة العبارات من حيث الطول والقصر، الوضوح والغموض، بالإضافة إلى مدى ملاءمة العبارات للفئة المستهدفة، ومدى انتمائها للمحور الذي تقيسه، واحتمال العبارة الواحدة لأكثر من معنى، وسلامة اللغة المستخدمة في العبارات، ولإضافة أي عبارات مناسبة، أو حذف بعضها. ومن أجل التأكد أن الاستبيان فعلا يصلح لقياس ما وضع من أجل قياسه قمنا بالتحقق من صدق الاستبيان الظاهري من خلال عرضه على أستاذين محكمين مختصين بكل من جامعة جيجل وجامعة فرحات عباس - سطيف 01- مع تزويدهم بعنوان الدراسة، وإشكالياتها، وفرضياتها وأهدافها. وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم واقتراحاتهم، قمنا بتعديل الاستبيان، وهو ما يوضحه الملحق رقم (02).

ب- ثبات أداة القياس

تم تحديد قيمة الثبات لأداة القياس من خلال حساب معامل الاعتمادية لكل مجال من مجالات الاستبيان، إضافة إلى تحديد الدرجة الكلية للثبات. وقد تم ذلك بالاعتماد على اختبار ألفا كرونباخ (*Alpha de Cronbach*). وتتراوح قيمة هذا المعامل من (0) إلى (1)، وتعتبر القيمة $\alpha (0,6 \leq)$ مؤشراً على ضعف درجة اعتمادية المقياس الداخلية. وقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة لمتغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (12): نتائج قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ

المتغير	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
معامل الثبات لجميع المتغيرات	43	0,949
نظام الإدارة البيئية <i>ISO 14001</i>	32	0,882
تأثير نظام الإدارة البيئية <i>ISO 14001</i> على توجيه السلوك البيئي	11	0,958

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج *SPSS*.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12)، أن قيمة ألفا كرونباخ لمحور متطلبات نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* قدر بـ 88,20% وهي نسبة عالية مما يؤكد ثبات هذا المحور، وهو الحال بالنسبة لمحور تأثير نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* على توجيه السلوك البيئي حيث قدر بـ 95,80%، وهي نسبة عالية أيضا وهو ما يؤكد ثبات هذا المحور هو الآخر. ونفس الشيء بالنسبة للاستبيان ككل أي لجميع متغيرات نموذج الدراسة فقد قدر بـ 94,90% وهي نسبة جد عالية تدل على ثبات الاستبيان ككل وإمكانية الاعتماد على نتائجه والاستفادة منها في التفسير.

III- 4-1-2- إجراءات توزيع الاستبيان وجمع البيانات

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان، قمنا بزيارة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية خلال شهر نوفمبر 2016. ووزعنا 48 استبياناً على المؤسسات الخمسة، كما قمنا بالتواصل مع مختلف الإطارات المعنيين لإيفائهم بكافة التفاصيل والشروحات بغرض تسهيل عملية ملء الاستبيان.

وبعد فترة من عملية التوزيع توجهنا إلى نفس المؤسسات حيث استرجعنا 39 استبياناً من أصل 48 استبياناً، أي ما نسبته 81,25% كلها صالحة للدراسة.

III-2-2- أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS* النسخة 22، وفيما يلي مجموعة أساليب المعالجة الإحصائية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة:

III-2-2-1- الثبات

تم اعتماد معامل ثبات ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات محاور الاستبيان، وأن الاستبيان يقيس ما أنجز لأجله.

III-2-2-2- التكرارات والنسب المئوية

من أجل معرفة أعداد ونسب الأفراد بالمؤسسات محل الدراسة حسب عدة خصائص، ونسب اختيار كل فقرة من فقرات الاستبيان لإعطاء صورة أوضح لوصف البيانات.

III-2-2-3- المتوسط الحسابي

يعتبر المتوسط الحسابي من أهم مقاييس التركة المركزية، فمن خلاله سنتمكن من معرفة اتجاهات أفراد المؤسسات محل الدراسة نحو كل فقرة. كما سنعتمد عليه في عملية ترتيب فقرات الاستبيان حسب أهميتها من وجهة نظر المجيبين على الاستبيان بالمؤسسات محل الدراسة.

III-2-2-4- الانحراف المعياري

لمعرفة مدى تشتت اتجاهات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن متوسطاتها الحسابية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها. كما يفيد في عملية ترتيب الفقرات لصالح الأقل تشتتاً في حالة تساوي المتوسط الحسابي لها.

III-3- عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد استرجاع الاستبيانات الموزعة على الأفراد بالمؤسسات محل الدراسة، قمنا بحجز البيانات التي حصلنا عليها ببرنامج *SPSS 22*، لنطبق عليها الجزء المخصص للإحصاء الوصفي والتطبيقي أيضا، وما يتعلق بمقاييس النزعة المركزية. وكان التحليل كالآتي:

III-3-1- عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض وتحليل البيانات الخاصة بالأجزاء الثلاثة للاستبيان وذلك بغرض التعرف بشكل أكثر تفصيل على الخصائص الشخصية والعامة لأفراد المؤسسات محل الدراسة، إضافة إلى تشخيص نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* ومدى تأثيره على توجيه السلوك البيئي بالمؤسسات محل الدراسة.

III-3-1-1- عرض وتحليل بيانات الجزء الأول

في هذا الجزء، تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والعامة للمؤسسات محل الدراسة وأفرادها.

أ- توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب الجنس

يوضح الجدول رقم (13) توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب الجنس.

جدول رقم (13): توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب الجنس

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
01	الجنس	ذكر	21	53,85
		أنثى	18	46,15
		المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج *SPSS*.

يوضح الجدول رقم (13) أن توزيع الأفراد المجيبين متقارب حيث أن نسبة الذكور تمثل 53,85%، بينما تمثل الإناث ما نسبته 46,15%. وهذه النسبة المتقاربة بالمؤسسات محل الدراسة توضح مدى مساهمة المرأة في تقمص مناصب المسؤولية بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

ب- توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب السن

يوضح الجدول رقم (14) توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب السن.

جدول رقم (14): توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب السن

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
02	السن	أقل من 30 سنة	08	20,51
		من 30 إلى أقل من 40 سنة	15	38,46
		من 40 إلى أقل من 50 سنة	15	38,46
		50 سنة فأكثر	01	02,57
المجموع				
			39	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (14) أن 20,51% من الأفراد المجيبين أعمارهم أقل من 30 سنة، بينما يمثل الأفراد المجيبون الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة 38,46% وهي نفس نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة، ويأتي في المؤخرة الأفراد الذين عمرهم 50 سنة أو أكثر بنسبة 02,57% فقط، وهو ما يوضح سياسة التشبيب بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

ج- توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب المستوى الدراسي

يوضح الجدول رقم (15) توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب المستوى الدراسي.

جدول رقم (15): توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب المستوى الدراسي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
03	المستوى الدراسي	أقل من ثانوي	01	02,57
		ثانوي	02	05,13
		جامعي	35	89,73
		دراسات عليا	01	02,57
المجموع			39	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (15) أن أغلبية الأفراد المجيبين هم جامعيون بنسبة 89,73%، ثم يأتي ذوو المستوى الثانوي بنسبة 05,13%، و أخيرا كل من أصحاب الدراسات العليا وذو المستوى أقل من الثانوي بنسبة 02,57% لكل واحد منها من الأفراد المجيبين. وهذا راجع إلى طبيعة الفئة المستهدفة بالدراسة.

د- توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب الخبرة المهنية

يوضح الجدول رقم (16) توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب الخبرة المهنية.

جدول رقم (16): توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب الخبرة المهنية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
04	الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	08	20,51
		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	16	41,03
		من 10 إلى أقل من 15 سنة	05	12,82
		15 سنة فأكثر	10	25,64
المجموع			39	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (16) أن 20,51% من الأفراد المجيبين لديهم خبرة مهنية أقل من 5 سنوات، في حين أن 41,03% لديهم خبرة مهنية من 5 إلى أقل من 10 سنوات وهي الفئة الأكثر

تمثيلاً، ثم نجد 12,82% من الأفراد لديهم خبرة مهنية تتراوح من 10 إلى أقل من 15 سنة، وأخيراً نجد أن 25,64% لديهم خبرة مهنية أكبر أو تساوي 15 سنة.

هـ - توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب النوع

يوضح الجدول رقم (17) توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب النوع.

جدول رقم (17): توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب نوعها

الرقم	المتغير	النوع	التكرار	النسبة المئوية %
05	نوع المؤسسة	عامة	04	80,00
		خاصة	01	20,00
المجموع				
			05	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (17) أن معظم المؤسسات محل الدراسة مؤسسات عمومية، حيث تمثل نسبتها 80,00% من إجمالي المؤسسات، والباقي مؤسسة خاصة.

و - توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب اشتغالها على قسم خاص بالبيئة

يوضح الجدول رقم (18) توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب اشتغالها على قسم خاص بالبيئة الخبرة المهنية.

جدول رقم (18): توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب توفر قسم البيئة بها

الرقم	المتغير	الجواب	التكرار	النسبة المئوية %
06	توفر قسم للبيئة بالمؤسسة	نعم	05	100,00
		لا	00	00,00
المجموع				
			05	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أنه يتواجد بكل المؤسسات محل الدراسة قسم خاص بالبيئة، ومن خلال تنقلنا الميداني لاحظنا تعدد واختلاف مسميات الأقسام التي تعنى بالبيئة، مثل قسم التنمية المستدامة، قسم الإدارة المدمجة...الخ.

III-3-1-2- عرض وتحليل بيانات الجزء الثاني

سيتم في هذا العنصر تشخيص مدى اهتمام المؤسسات محل الدراسة بنظام الإدارة البيئية *ISO 14001* من خلال متطلباته المتمثلة في السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، إجراءات الفحص والتصحيح، والمراجعة الإدارية.

أ- مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للسياسة البيئية: يوضح الجدول رقم (19) كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، مجال الاتجاه وترتيب الفقرات حسب درجة الموافقة عليها لمدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للسياسة البيئية.

جدول رقم (19): مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للسياسة البيئية.

الرقم	السياسة البيئية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجال الاتجاه	الترتيب حسب درجة الموافقة
01	هناك سياسة بيئية واضحة المعالم في مؤسستكم.	3,90	0,55	قوي	1
02	تراعي السياسة البيئية التأثير البيئي لأنشطة المؤسسة.	3,79	0,57	قوي	5
03	تراعي السياسة البيئية التأثير البيئي لمنتجات المؤسسة.	3,62	0,74	متوسط	8
04	السياسة البيئية للمؤسسة مفهومة من طرف كافة العمال.	3,54	0,82	متوسط	10
05	تتضمن السياسة البيئية الالتزام بالتحسن المستمر.	3,85	0,67	قوي	2
06	يتم صيانة السياسة البيئية بشكل دوري.	3,72	0,60	قوي	7
07	يتم توثيق السياسة البيئية للمؤسسة.	3,85	0,74	قوي	3
08	تبلغ السياسة البيئية للمتعاملين الخارجيين.	3,56	0,68	متوسط	9
09	تتوافق السياسة البيئية للمؤسسة مع مختلف القوانين والتشريعات البيئية.	3,79	0,61	قوي	6
10	تمثل السياسة البيئية إطار عمل لتحقيق الأهداف والغايات.	3,79	0,69	قوي	4
	المجموع	3,74	0,48	قوي	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (19) نجد أن معظم المتوسطات الحسابية لعبارات المحور تتجه نحو مجال الاتجاه القوي، بينما نجد ثلاث عبارات فقط تتجه نحو المجال المتوسط. حيث نجد ضمن مجال الاتجاه القوي لاهتمام المؤسسات محل الدراسة بالسياسة البيئية العبارة رقم (1) التي مفادها "هناك سياسة بيئية واضحة المعالم في مؤسساتكم"، ثم العبارة رقم (5) التي مفادها "تتضمن السياسة البيئية الالتزام بالتحسن المستمر"، فالعبارة رقم (7) التي مفادها "يتم توثيق السياسة البيئية للمؤسسة"، فالعبارة رقم (10) التي مفادها "تمثل السياسة البيئية إطار عمل لتحقيق الأهداف والغايات"، ثم العبارة رقم (2) التي مفادها "تراعي السياسة البيئية التأثير البيئي لأنشطة المؤسسة"، تليها العبارة رقم (9) التي مفادها "تتوافق السياسة البيئية للمؤسسة مع مختلف القوانين والتشريعات البيئية"، وأخيرا العبارة رقم (6) التي مفادها "يتم صيانة السياسة البيئية بشكل دوري"، بمتوسطات حسابية قيمتها على الترتيب 3,90، 3,85، 3,85، 3,79، 3,79، 3,79، 3,79، 3,72، وانحرافات معيارية تساوي 0,55، 0,67، 0,74، 0,69، 0,57، 0,61، و0,60. بينما جاءت ضمن المجال المتوسط وعلى الترتيب العبارة رقم (4) التي مفادها "السياسة البيئية للمؤسسة مفهومة من طرف كافة العمال"، فالعبارة رقم (8) التي مفادها "تبلغ السياسة البيئية للمتعاملين الخارجيين"، وأخيرا العبارة رقم (3) التي مفادها "تراعي السياسة البيئية التأثير البيئي لمنتجات المؤسسة" بمتوسطات حسابية قيمتها على الترتيب 3,54، 3,56، و3,62 وانحرافات معيارية تساوي 0,82، 0,68، و0,74 على التوالي.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام، فكانت قيمته 3,74 بانحراف معياري يساوي 0,48 وهو ينتمي إلى مجال الاتجاه [3,68-5]، مما يعني أن تطبيق المؤسسات محل الدراسة للسياسة البيئية قوي.

ب- مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتخطيط البيئي: يوضح الجدول رقم (20) كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، مجال الاتجاه وترتيب الفقرات حسب درجة الموافقة عليها لمدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتخطيط البيئي.

جدول رقم (20): مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتخطيط البيئي

الرقم	التخطيط البيئي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجال الاتجاه	الترتيب حسب درجة الموافقة
01	تقوم المؤسسة بتحديد الجوانب البيئية التي تتأثر بنشاطها (منتجاتها/خدماتها)	3,87	0,52	قوي	2
02	يتم تحديد الأنشطة (المنتجات/الخدمات) ذات التأثير الهام على البيئة	3,92	0,62	قوي	1
03	تتوفر جميع التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة على مستوى كافة وحدات المؤسسة	3,67	0,57	متوسط	7
04	يتم تحديد أهداف وغايات بيئية قابلة للتحقيق	3,79	0,80	قوي	4
05	يتم رصد كافة الإمكانيات والوسائل الضرورية لبلوغ الأهداف البيئية المحددة	3,67	0,53	متوسط	6
06	توضع مقاييس تسهل من عملية تقدير نسبة التقدم في تحقيق الأهداف والغايات البيئية	3,85	0,48	قوي	3
07	يوجد برنامج للإدارة البيئية تحدد فيه المسؤوليات البيئية لكل قسم	3,77	0,66	قوي	5
	المجموع	3,79	0,43	قوي	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (20) نجد أن قيمة المتوسطات الحسابية لعبارات المحور تتجه نحو مجالي الاتجاه القوي والمتوسط. حيث نجد ضمن مجال الاتجاه القوي لاهتمام المؤسسات محل الدراسة بالتخطيط البيئي العبارة رقم (2) التي مفادها " يتم تحديد الأنشطة (المنتجات/الخدمات) ذات التأثير الهام على البيئة "، ثم العبارة رقم (1) التي مفادها " تقوم المؤسسة بتحديد الجوانب البيئية التي تتأثر بنشاطها (منتجاتها/خدماتها) "، فالعبارة رقم (6) التي مفادها " توضع مقاييس تسهل من عملية تقدير نسبة التقدم في تحقيق الأهداف والغايات البيئية "، تليها العبارة رقم (4) التي مفادها " يتم تحديد أهداف وغايات بيئية قابلة للتحقيق "، وأخيرا العبارة رقم (7) التي مفادها " يوجد برنامج للإدارة البيئية تحدد فيه المسؤوليات البيئية لكل قسم " بمتوسطات حسابية قدرها على التوالي 3,92، 3,87، 3,85، 3,79 و 3,77 وانحرافات معيارية تساوي 0,62، 0,52، 0,48، 0,80 و 0,66. أما فيما يخص المجال المتوسط فنجد العبارة رقم (5) التي مفادها " يتم رصد كافة الإمكانيات والوسائل الضرورية لبلوغ الأهداف البيئية المحددة "، تليها العبارة رقم (3) التي مفادها " تتوفر جميع التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة على مستوى كافة وحدات المؤسسة "، بمتوسطات حسابية قدرها 3,67 لكل منهما، وانحرافات معيارية تساوي 0,53، 0,57 على التوالي.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام، فكانت قيمته 3,79 بانحراف معياري يساوي 0,43 وهو ينتمي إلى المجال [3,68-5]، مما يعني أن تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتخطيط البيئي قوي.

ج- مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتنفيذ والتشغيل: يوضح الجدول رقم (21) كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، مجال الاتجاه وترتيب الفقرات حسب درجة الموافقة عليها لمدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتنفيذ والتشغيل.

جدول رقم (21): مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتنفيذ والتشغيل

الرقم	التنفيذ والتشغيل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجال الاتجاه	الترتيب حسب درجة الموافقة
01	يتم توفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة	3,62	0,67	متوسط	6
02	تحدد الأدوار والمسؤوليات والواجبات لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة	3,77	0,58	قوي	5
03	يتم تنفيذ برنامج لتدريب وتأهيل العمال بيئيا	3,62	0,74	متوسط	8
04	يتم وضع نظام للاتصالات يسهل من عملية نشر المعلومات البيئية داخل وخارج المؤسسة	3,62	0,71	متوسط	7
05	يتم توثيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة	3,87	0,61	قوي	2
06	تتم مراقبة الوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية دوريا	3,79	0,65	قوي	4
07	تتم مراقبة أكثر الأنشطة تأثيرا على البيئة باستمرار	3,85	0,70	قوي	3
08	تملك المؤسسة مخطط طوارئ يوضح طرق التدخل بشكل دقيق	3,97	0,62	قوي	1
المجموع		3,76	0,45	قوي	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (21) نجد أن قيمة المتوسطات الحسابية لعبارات المحور تتجه نحو مجالات الاتجاه القوي والمتوسط. حيث نجد ضمن مجال الاتجاه القوي لمدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتنفيذ والتشغيل العبارة رقم (8) التي مفادها " تملك المؤسسة مخطط طوارئ يوضح طرق التدخل بشكل دقيق "، ثم العبارة رقم (5) التي مفادها " يتم توثيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة " تليها العبارة رقم (7) التي مفادها " تتم مراقبة أكثر الأنشطة تأثيرا على البيئة باستمرار "، فالعبارة رقم (6) التي مفادها " تتم مراقبة الوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية دوريا "، فالعبارة رقم (2) التي مفادها " تحدد الأدوار والمسؤوليات والواجبات لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة "

بمتوسطات حسابية قيمتها على الترتيب 3,97 ، 3,87 ، 3,85 ، 3,79 و 3,77 وانحرافات معيارية تساوي 0,62 ، 0,61 ، 0,70 ، 0,65 و 0,58. في حين جاءت ضمن المجال المتوسط وعلى الترتيب العبارة رقم (1) التي مفادها " يتم توفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة " فالعبارة رقم (4) التي مفادها " يتم وضع نظام للاتصالات يسهل من عملية نشر المعلومات البيئية داخل وخارج المؤسسة " ، وأخيرا العبارة رقم (3) التي مفادها " يتم تنفيذ برنامج لتدريب وتأهيل العمال بيئيا " ، بمتوسطات حسابية قيمتها 3,62 ، وانحرافات معيارية تساوي 0,67 ، 0,71 و 0,74.

أما فيما يخص المتوسط الحسابي العام، فهو 3,76 بانحراف معياري يساوي 0,45 وهو ينتمي إلى المجال [3,68-5]، مما يعني أن تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتنفيذ والتشغيل قوي.

د - مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة لإجراءات الفحص والتصحيح: يوضح الجدول رقم (22) كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، مجال الاتجاه وترتيب الفقرات حسب درجة الموافقة عليها لمدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة لإجراءات الفحص والتصحيح.

جدول رقم (22): مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة لإجراءات الفحص والتصحيح

الرقم	إجراءات الفحص والتصحيح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجال الاتجاه	الترتيب حسب درجة الموافقة
01	تعمل المؤسسة على رصد وقياس الخصائص الرئيسية للعمليات والأنشطة التي لها تأثير بيئي هام بين فترة وأخرى	3,85	0,43	قوي	2
02	تسجل المؤسسة المعلومات التي تساعد في الإجراءات الرقابية	3,90	0,59	قوي	1
03	تتم مقارنة العمليات/الأهداف المنجزة مع ما تم تخطيطه	3,69	0,61	قوي	3
04	تقوم المؤسسة باتخاذ الإجراءات التصحيحية والتقييمية لتقليل الفجوة بين ما تم تخطيطه وما تم تحقيقه فعليا	3,67	0,73	متوسط	4
المجموع		3,77	0,50	قوي	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (22) نجد أن قيم معظم المتوسطات الحسابية لعبارات المحور تتجه نحو مجال الاتجاه القوي ما عدا العبارة رقم (4) التي مفادها " تقوم المؤسسة باتخاذ الإجراءات التصحيحية والتقييمية لتقليل الفجوة بين ما تم تخطيطه وما تم تحقيقه فعليا " ، والتي تتجه نحو الاتجاه المتوسط بمتوسط حسابي قيمته 3,67 وانحراف معياري 0,73. و أما العبارة رقم (2) التي

مفادها " تسجل المؤسسة المعلومات التي تساعد في الإجراءات الرقابية "، والعبارة رقم (1) التي مفادها " تعمل المؤسسة على رصد وقياس الخصائص الرئيسية للعمليات والأنشطة التي لها تأثير بيئي هام بين فترة وأخرى "، والعبارة رقم (3) التي مفادها " تتم مقارنة العمليات/الأهداف المنجزة مع ما تم تخطيطه "، فقد قدرت قيمة متوسطاتها الحسابية على التوالي 3,90، 3,85، 3,69، وانحرافاتها المعيارية 0,59، 0,43 و 0,61 على التوالي.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام، فكانت قيمته 3,77 بانحراف معياري يساوي 0,50 وهو ينتمي إلى مجال الاتجاه [3,68-5]، مما يعني أن تطبيق المؤسسات محل الدراسة لإجراءات الفحص والتصحيح قوي.

هـ- مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للمراجعة الإدارية: يوضح الجدول رقم (23) كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، مجال الاتجاه وترتيب الفقرات حسب درجة الموافقة عليها لمدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للمراجعة الإدارية.

جدول رقم (23): مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للمراجعة الإدارية

الرقم	المراجعة الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجال الاتجاه	الترتيب حسب درجة الموافقة
01	تقوم الإدارة العليا لمؤسستكم بمراجعة نظام الإدارة البيئية بصفة دورية	3,62	0,54	متوسط	3
02	تقوم مؤسستكم بعملية توثيق مراجعة نظام الإدارة البيئية	3,69	0,56	قوي	2
03	تتضمن المراجعة الإدارية الالتزام بالتحسين المستمر	3,77	0,62	قوي	1
المجموع		3,69	0,52	قوي	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (23) نجد أن قيمة المتوسطات الحسابية لعبارات المحور تتجه نحو مجالي الاتجاه القوي والمتوسط. حيث نجد ضمن مجال الاتجاه القوي لتطبيق المؤسسات محل الدراسة للمراجعة الإدارية العبارة رقم (3) التي مفادها " تتضمن المراجعة الإدارية الالتزام بالتحسين المستمر "، والعبارة رقم (2) التي مفادها " تقوم مؤسستكم بعملية توثيق مراجعة نظام الإدارة البيئية، بمتوسطات حسابية قيمتها 3,77، و 3,69، وانحرافات معيارية 0,62، و 0,56 على التوالي. أما العبارة رقم (1)

التي مفادها " تعتبر تقوم الإدارة العليا لمؤسستكم بمراجعة نظام الإدارة البيئية بصفة دورية "، فقد جاءت ضمن مجال الاتجاه المتوسط بمتوسط حسابي قيمته 3,62، وانحراف معياري 0,54.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام، فكانت قيمته 3,69 بانحراف معياري يساوي 0,52 وهو ينتمي إلى مجال الاتجاه [3,68-5]، مما يعني أن تطبيق المؤسسات محل الدراسة للمراجعة الإدارية قوي.

III-3-1-3- عرض وتحليل بيانات الجزء الثالث

سيتم تشخيص من خلال حساب كلا من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، مجال الاتجاه وترتيب الفقرات حسب درجة الموافقة عليها لمدى تأثير نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على توجيه السلوك البيئي بالمؤسسات محل الدراسة. وهو ما يوضحه الجدول رقم (24).

جدول رقم (24): مدى تأثير نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على توجيه السلوك البيئي

بالمؤسسات محل الدراسة

الرقم	تأثير نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على توجيه السلوك البيئي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجال الاتجاه	الترتيب حسب درجة الموافقة
01	يسهم نظام الإدارة البيئية في عملية ترشيد استهلاك المواد الأولية بالمؤسسة	3,69	0,76	قوي	11
02	يساعد نظام الإدارة البيئية في تقليل الهدر من الطاقة بالمؤسسة	3,79	0,80	قوي	10
03	يؤدي نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة إلى زيادة كفاءة العاملين ووعيهم البيئي	3,85	0,74	قوي	8
04	يساعد نظام الإدارة البيئية في خفض نفقات التخلص من النفايات بالمؤسسة	3,95	0,72	قوي	4
05	يسهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في استغلال مخلفات العملية الإنتاجية	3,82	0,68	قوي	9
06	يؤدي نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة إلى الحد من التلوث البيئي	4,13	0,57	قوي	2
07	يسهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تقليل الانبعاثات الجوية	3,92	0,83	قوي	5
08	يساعد نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تجنب تلويث المياه والتربة	4,08	0,66	قوي	3
09	يساهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تقليل الضوضاء -الضجيج-	3,87	0,80	قوي	7
10	يساعد نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة على المحافظة على صحة العمال	4,18	0,60	قوي	1
11	يمكن نظام الإدارة البيئية المؤسسة من تطوير منتجات مأمونة أكثر بيئيا	3,87	0,69	قوي	6
المجموع		3,92	0,48	قوي	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (24) نجد أن قيم كل المتوسطات الحسابية لعبارات المحور تتجه نحو مجال الاتجاه القوي لمدى تأثير نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على توجيه السلوك البيئي

بالمؤسسات محل الدراسة. إذ جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم (10) التي مفادها " يساعد نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة على المحافظة على صحة العمال "، تلتها العبارة رقم (6) التي مفادها " يؤدي نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة إلى الحد من التلوث البيئي "، ثم العبارة رقم (8) التي مفادها " يساعد نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تجنب تلوث المياه والتربة "، فالعبارة رقم (4) التي مفادها " يساعد نظام الإدارة البيئية في خفض نفقات التخلص من النفايات بالمؤسسة "، ثم العبارة رقم (7) التي مفادها " يساهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تقليل الانبعاثات الجوية "، فالعبارة رقم (11) التي مفادها " يمكن نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة من تطوير منتجات مأمونة أكثر بيئياً "، تليها العبارة رقم (9) التي مفادها " يساهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تقليل الضوضاء -الضجيج- "، فالعبارة رقم (3) التي مفادها " يؤدي نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة إلى زيادة كفاءة العاملين ووعيهم البيئي "، ثم العبارة رقم (5) التي مفادها " يساهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في استغلال مخلفات العملية الإنتاجية "، وجاءت بعدها العبارة رقم (2) التي مفادها " يساعد نظام الإدارة البيئية في تقليل الهدر من الطاقة بالمؤسسة "، وأخيراً العبارة رقم (1) التي مفادها " يساهم نظام الإدارة البيئية في عملية ترشيد استهلاك المواد الأولية بالمؤسسة "، بمتوسطات حسابية قيمتها على التوالي 4,13، 4,08، 3,95، 3,92، 3,87، 3,87، 3,85، 3,82، 3,79 و 3,69، وانحرافات معيارية 0,60، 0,57، 0,66، 0,72، 0,83، 0,69، 0,80، 0,74، 0,68، 0,80 و 0,76 على التوالي.

أما فيما يخص المتوسط الحسابي العام، فكانت قيمته 3,92 بانحراف معياري يساوي 0,48 وهو ينتمي إلى مجال الاتجاه [3,68-5]، مما يعني أن تأثير نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على توجيه السلوك البيئي بالمؤسسات محل الدراسة قوي.

III-3-2- اختبار الفرضيات

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة باستخدام مختلف الأدوات، سنحاول الآن مناقشتها في ضوء الفرضيات التي تم طرحها، من أجل الوقوف على درجة تحققها أو بطلانها.

III- 3- 2- 1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى

جاءت الفرضية الأولى للدراسة كما يلي: مستوى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001 بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قوي.

لاختبار مدى صحة هذه الفرضية قمنا بقياس مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للسياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، إجراءات الفحص والتصحيح، والمراجعة الإدارية. وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ما يلي:

- هناك تطبيق قوي للسياسة البيئية بالمؤسسات محل الدراسة، إذ قدر المتوسط العام لمحور التزام السياسة البيئية 3,74 والذي يقع بمجال اتجاه التطبيق القوي، بينما جاءت المتوسطات الحسابية لاتجاهات الأفراد المجيبين حول هذا المتطلب في مجملها محصورة في المجال [3,54-3,90]، وأضعف متوسط كان للعبارة " السياسة البيئية للمؤسسة مفهومة من طرف كافة العمال " بقيمة 3,54.

- هناك تطبيق قوي للتخطيط البيئي بالمؤسسات محل الدراسة بمتوسط حسابي قيمته 3,79، وجاءت المتوسطات الحسابية لاتجاهات الأفراد المجيبين حول هذا المتطلب في مجملها محصورة في المجال [3,67-3,92]، وكان للعبارتين " تتوفر جميع التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة على مستوى كافة وحدات المؤسسة "، والعبارة " يتم رصد كافة الإمكانيات والوسائل الضرورية لبلوغ الأهداف البيئية المحددة "، أضعف متوسطين حسابيين قيمتهما 3,67.

- هناك تطبيق قوي للتنفيذ والتشغيل بالمؤسسات محل الدراسة، وما يؤكد ذلك قيمة المتوسط الحسابي 3,76. وجاءت المتوسطات الحسابية لاتجاهات الأفراد المجيبين حول هذا المتطلب في مجملها محصورة في المجال [3,62-3,97]. وجاءت العبارة " يتم تنفيذ برنامج لتدريب وتأهيل العمال بيئيا "، والعبارة " يتم وضع نظام للاتصالات يسهل من عملية نشر المعلومات البيئية داخل وخارج المؤسسة "، والعبارة " يتم توفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة " في ذيل ترتيب الأهمية حسب المتوسطات بمتوسط حسابي قيمته 3,62.

- هناك تطبيق قوي بإجراءات الفحص والتصحيح بالمؤسسات محل الدراسة، وما يؤكد ذلك قيمة المتوسط الحسابي 3,77. وجاءت المتوسطات الحسابية لاتجاهات الأفراد المجيبين حول هذا المتطلب في مجملها محصورة في المجال [3,67-3,90]. وحازت العبارة " تقوم المؤسسة باتخاذ الإجراءات التصحيحية والتقويمية لتقليص الفجوة بين ما تم تخطيطه وما تم تحقيقه فعليا " على المرتبة الأخيرة بالنسبة لقيمة المتوسطات الحسابية ب 3,67.

- هناك تطبيق قوي للمراجعة الإدارية بالمؤسسات محل الدراسة، والدليل على ذلك قيمة المتوسط الحسابي 3,69. وقد جاءت المتوسطات الحسابية لاتجاهات الأفراد المجيبين حول هذا المتطلب في مجملها محصورة في المجال [3,62-3,77]. جاءت العبارة " تقوم مؤسستكم بعملية توثيق مراجعة نظام الإدارة البيئية "، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3,62.

من خلال نتائج نظام الإدارة البيئية ISO 14001 ممثلا في متطلباته، ومن خلال المتوسط الحسابي العام له والمقدر ب 3,75، والذي ينتمي للمجال القوي [3,68-5]، يمكن القول أن مستوى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001 بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة قوي.

وعليه، يمكن القول أن الفرضية الأولى محققة بدرجة عالية، وبالتالي قبولها.

III-3-2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية

جاءت الفرضية الثانية للدراسة كما يلي: يؤدي نظام الإدارة البيئية ISO 14001 إلى تحسين السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

لاختبار مدى صحة هذه الفرضية قمنا بقياس مدى تأثير تبني المؤسسات محل الدراسة لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 على توجيه السلوك البيئي. وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ما يلي:

- يؤدي تبني نظام الإدارة البيئية ISO 14001 إلى تحسين السلوك البيئي للمؤسسات محل الدراسة، وما يثبت ذلك قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور والذي يساوي 3,92. وقد جاءت المتوسطات الحسابية لاتجاهات كل الأفراد المجيبين حول هذا المحور في مجملها محصورة في المجال [3,69-4,18].

من خلال نتائج هذا المحور، ومن خلال المتوسط الحسابي العام لها والمقدر بـ 3,92، والذي ينتمي للمجال القوي [3,68-5]، يمكن القول أن تبني نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* يؤدي إلى تحسين السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة. وعليه، يمكن القول أن الفرضية الثانية محققة بدرجة عالية، وبالتالي قبولها.

أخيراً، وانطلاقاً من نتائج الفرضيتين الفرعيتين، يمكننا القول أن الفرضية الرئيسية محققة وبالتالي: فلنظام الإدارة البيئية *ISO 14001* دوراً كبيراً في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

خلاصة الفصل

أردنا من خلال هذا الفصل تبيان مدى تطبيق مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** وهذا من خلال قياس مستويات التطبيق الفعلي لمختلف متطلبات هذا الأخير، ممثلة في كل من (السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، إجراءات الفحص والتصحيح، وأخيرا المراجعة الإدارية) وكذلك علاقة نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** بتوجيه السلوك البيئي لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وقد استخدمنا في عملية جمع البيانات أداة الاستبيان الذي تضمن أربعة أجزاء. خصص الجزء الأول منه للمقدمة، بينما جاءت البيانات الشخصية والعامة للأفراد المجيبين والمؤسسة على الترتيب في جزئه الثاني، وأخيرا تأثير نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** على توجيه السلوك البيئي. بعد ذلك اخترنا مجموعة من المؤسسات الحائزة على شهادة الـ **ISO 14001** متواجدة بولايتين من شرق البلاد وزعنا بها 48 استبيانا على مجموعة من أفراد الإدارة العليا والوسطى، حيث تم استرجاع 39. وبعد الانتهاء من هذه العملية قمنا بإجراء مختلف الأساليب الإحصائية للتأكد من صحة فرضيات الدراسة الموضوعية مسبقا من عدمها، إذ تبين صحة الفرضية الأولى حول مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** إذ قدر بالمستوى القوي. وصحة الفرضية الثانية حول مدى تأثير تبني المؤسسات محل الدراسة لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** على توجيه السلوك البيئي. وبالتالي يمكن القول أن نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** يؤدي إلى تحسين السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

خاتمة

خاتمة

لقد كان الهدف الأول والأخير للمؤسسات الاقتصادية في القرن الماضي تحقيق الأرباح وتعظيمها، حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، لكن وبعد التدهور الكبير الذي عرفتته هذه الأخيرة ، برزت صحة فكرية لم تتوقف تطالب بضرورة الأخذ بالحسبان لانعكاسات أنشطة هذه المؤسسات على البيئة. ولهذا أصبح من الضروري لها أن تتبنى أنظمة إدارية حديثة تدمج الاهتمامات البيئية ضمن سياستها التسييرية.

ولعل من أهم هذه الأنظمة، نجد نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**، والذي حاولنا في هذه الدراسة التعرف على أهم متطلباته وركائزه، ودوره في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية. حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى العلاقة التي تربط البيئة بالمؤسسة الاقتصادية، ثم عرجنا في الفصل الثاني إلى نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** وأثره على السلوك البيئي. أما بالنسبة إلى الدراسة التطبيقية، فقد قمنا من خلالها بمحاولة التعرف على واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** ببعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والدور الذي يلعبه في توجيه السلوك البيئي لهذه الأخيرة. حيث أجرينا الدراسة الميدانية بخمس مؤسسات متواجدة بكل من ولايتي بجاية وسطيف وذلك بالاعتماد على استبيان صمم من 43 عبارة موزعة على ثلاث أجزاء، ثم قمنا بعد ذلك بتوزيع هذا الاستبيان على مجموعة من أفراد الإدارة العليا والوسطى لهذه المؤسسات تماشيا وموضوع الدراسة. وبغرض معرفة هذا الدور، قمنا بقياس مستوى تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** بهذه المؤسسات كخطوة أولى لتشخيص متغير الدراسة المستقل، ووجدنا أنه قوي. ثم تأكدنا من أن تبني هذا النظام قد أدى إلى تحسين السلوك البيئي لها كخطوة ثانية. وهذا ما قادنا إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية والتي مفادها أن " لنظام الإدارة البيئية **ISO14001** دورا كبيرا في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة ".

لقد تمكنا من خلال دراسة هذا الموضوع من إثبات مدى مساهمة تطبيق نظام الإدارة البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال الجانب النظري للدراسة والذي تناولناه في الفصل الأول والثاني، وكذلك من خلال الجانب التطبيقي للدراسة والذي تناولناه في الفصل الثالث.

1- النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية

يمكن حصر النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية في النقاط التالية:

- نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** هو عبارة عن فلسفة جديدة في الإدارة، فهو ذلك النظام الفرعي من النظام الكلي للمؤسسة الذي يستخدم كأداة وصل بين المؤسسة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها، لتلاءم استمرار توافق النظامين معاً؛
- متطلبات نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** هي على التوالي السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، إجراءات الفحص والتصحيح، والمراجعة الإدارية؛
- تقوم المؤسسات الاقتصادية بأنشطتها في ظل ضغوط كبيرة من قبل الأطراف ذات المصلحة، وهذا من أجل إدماج نظام الإدارة البيئية في مختلف عملياتها؛
- من أهم الدوافع الخارجية التي تدفع المؤسسة إلى تبني نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** نجد طلب السوق، مزايا السوق، المتطلبات التعاقدية والمتطلبات الحكومية؛
- هناك علاقة طردية بين نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** وتحسين السلوك البيئي للمؤسسة، حيث أن هذا النظام سيدفع المؤسسة إلى إبداء أهمية أكبر للجوانب البيئية في مختلف عملياتها الإنتاجية والتسويقية؛
- يؤدي تدوير المخلفات داخل المؤسسات إلى الحد من الملوثات والسيطرة عليها وخفض تكلفة المعالجة وتحقيق عائد اقتصادي من خلال إعادة استخدام وتدوير المخلفات؛
- مفهوم الإنتاج الأنظف أشمل من مفهوم الإنتاج التقليدي والذي يقتصر على كفاءة استخدام مصادر الطاقة (المدخلات)، فهو يعنى بكافة مراحل النظام الإنتاجي من مدخلات وعمليات تحويلية ومخرجات؛

- يعتبر التسويق الأخضر منفذا تنافسيا استراتيجيا، يمكن أن يأخذ المؤسسة إلى نوع آخر من المنافسة، وخاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر؛
- رغم المجهودات المبذولة من قبل الجزائر في مجال حماية البيئة، إلا أن السياسة البيئية لم ترقى إلى المستوى المطلوب منها؛
- قلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المطبقة لمواصفة نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**، راجع لكونها لا تتشط في نفس ظروف نشاط مؤسسات الدول التي تعرف رواجاً كبيراً لهذه المواصفة، سواء من حيث الضغوط المطبقة عليها أو صرامة القوانين والتشريعات البيئية، أو من حيث طموحها لتسويق المنتجات إلى الخارج.

2- النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية

يمكن حصر النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية في النقاط التالية:

- مستوى تطبيق المؤسسات محل الدراسة لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** قوي؛
- السياسة البيئية بالمؤسسة ليست مفهومة بشكل جيد لدى كافة العمال بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ؛
- يتم تحديد الأنشطة ذات التأثير الهام على البيئة بالمؤسسات محل الدراسة وهو ما يسهل من عملية تحديد الأولويات وتخصيص الموارد؛
- التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة غير متوفرة بشكل جيد وكاف على مستوى كل وحدات المؤسسات محل الدراسة، وهو ما يصعب من عملية نشر الوعي البيئي داخل المؤسسة؛
- معظم المؤسسات محل الدراسة تقوم بوضع مؤشرات من أجل تقدير نسبة التقدم في تحقيق الأهداف البيئية؛
- لا يتم تخطيط وتنفيذ برامج تأهيل بيئي للعمال بشكل دوري ومكثف بالمؤسسات محل الدراسة؛
- يتم توثيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** في سجلات خاصة بالمؤسسات محل الدراسة؛

- معظم المؤسسات محل الدراسة تمتلك مخطط طوارئ يبين طرق التدخل بشكل واضح؛
- نظام الاتصالات الداخلية والخارجية لا يتطلع بشكل جيد لما تتطلبه مواصفة نظام الإدارة البيئية **ISO 14001**؛
- مستوى مراجعة نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** بشكل دوري من طرف الإدارة العليا للمؤسسات محل الدراسة متوسط؛
- يساعد نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** على المحافظة على صحة العمال؛
- يعمل نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** على الحد من التلوث البيئي بالمؤسسات محل الدراسة.

3- توصيات الدراسة

- بناء على ما تقدم من نتائج، تم اقتراح التوصيات التالية:
- توضيح السياسة البيئية وشرحها لجميع العمال وعلى كافة المستويات شرط ضروري وفعال لإنجاح نظام الإدارة البيئية؛
- ضرورة وضع برامج تدريب بيئية للعمال بالمؤسسات محل الدراسة؛
- التركيز على الاتصال الداخلي والخارجي من أجل نشر الثقافة البيئية بالمؤسسة؛
- العمل على التخلص من مقاومة التغيير لدى العاملين بالمؤسسة وخاصة الفئة التي تقوم بوضع السياسات وتحديد الأهداف بالمؤسسات محل الدراسة؛
- ضرورة توفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسات محل الدراسة؛
- ضرورة تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح لضمان عدم تداخل المهام وتوجيه النشاطات نحو حماية البيئة؛
- ضرورة توفير جميع التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة على مستوى كافة وحدات المؤسسات؛

- العمل على إيصال وتبليغ السياسة البيئية للمتعاملين الخارجيين مع المؤسسات محل الدراسة.

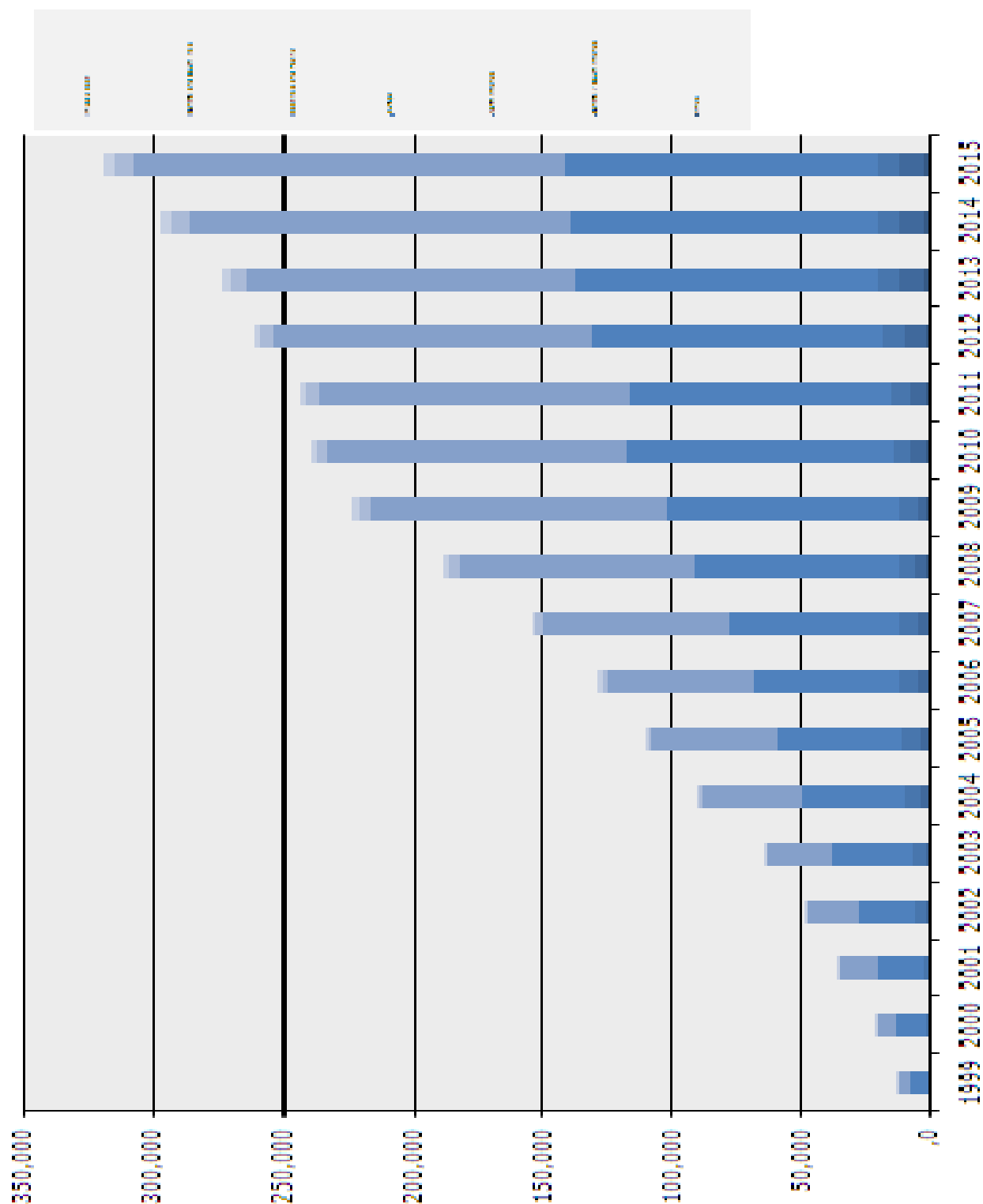
4- آفاق الدراسة

بهدف التوسع أكثر في موضوع دراستنا، ارتأينا اقتراح بعض المواضيع التي يمكن لها إثراء هذا الموضوع، ونذكر منها:

- دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية؛
- محددات وأسباب عدم تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- نظام الإدارة البيئية كمدخل لتطبيق نظام الإدارة المدمجة بالمؤسسات الصناعية الجزائرية؛
- مقاومة التغيير لدى المستخدمين وأثرها على فعالية نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- علاقة ثقافة المسير بالتطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

الملاحق

ملحق رقم (01): تطور عدد المؤسسات الحاصلة على مواصفة ISO14001 عبر العالم



ملحق رقم (02):

استبيان

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإعداد دراسة تحت عنوان "دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-"، وذلك ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف 1، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة.

لذا يرجى التفضل بقراءة الاستبيان بتمعن، والإجابة على جميع فقراته بدقة، وذلك بوضع علامة (✓) بالخيار المناسب لإجابتك. علما أن المعلومات التي سيتم جمعها من خلال إجاباتكم ستحاط بالسرية التامة كما ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا فائق احترامي وتقديري

إشراف

أ.د سعيد شوقي شاكور

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير - جامعة جيجل -

الباحث

عبد الكريم لحيلح

طالب ماجستير بمدرسة الدكتوراه إدارة أعمال
والتنمية المستدامة - جامعة سطيف 01 -

الجزء الأول: البيانات الشخصية والعامة

ضع إشارة (✓) في المربع المناسب:

1- الجنس:

ذكور ☐ أنثى ☐

2- السن:

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة ☐
من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

3- المستوى الدراسي:

أقل من ثانوي ☐ ثانوي ☐
جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- عدد سنوات الخبرة المهنية: ☐

5- نوع المؤسسة: عامة ☐ خاصة ☐

6- متى تم التحصل على شهادة الأيزو 14001؟ السنة ☐

7- هل يوجد بمؤسستكم قسم خاص بالبيئة؟ نعم ☐ لا ☐

الجزء الثاني: متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001**1- السياسة البيئية**

رقم	العبارة	تماما	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	هناك سياسة بيئية واضحة المعالم في مؤسستكم						
02	تراعي السياسة البيئية التأثير البيئي لأنشطة المؤسسة						
03	تراعي السياسة البيئية التأثير البيئي لمنتجات المؤسسة						
04	السياسة البيئية للمؤسسة مفهومة من طرف كافة العمال						
05	تتضمن السياسة البيئية الالتزام بالتحسن المستمر						
06	يتم صيانة السياسة البيئية بشكل دوري						
07	يتم توثيق السياسة البيئية للمؤسسة						
08	تبلغ السياسة البيئية للمتعاملين الخارجيين						
09	تتوافق السياسة البيئية للمؤسسة مع مختلف القوانين والتشريعات البيئية						
10	تمثل السياسة البيئية إطار عمل لتحقيق الأهداف والغايات						

2- التخطيط البيئي

رقم	العبارة	تماما	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
11	تقوم المؤسسة بتحديد الجوانب البيئية التي تتأثر بنشاطها (منتجاتها/خدماتها)						
12	يتم تحديد الأنشطة (المنتجات/الخدمات) ذات التأثير الهام على البيئة						
13	تتوفر جميع التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة على مستوى كافة وحدات المؤسسة						
14	يتم تحديد أهداف وغايات بيئية قابلة للتحقيق						

15	يتم رصد كافة الإمكانيات والوسائل الضرورية لبلوغ الأهداف البيئية المحددة				
16	توضع مقاييس تسهل من عملية تقدير نسبة التقدم في تحقيق الأهداف والغايات البيئية				
17	يوجد برنامج للإدارة البيئية تحدد فيه المسؤوليات البيئية لكل قسم				

3- التنفيذ والتشغيل

الرقم	العبارة	تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
18	يتم توفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتنفيذ نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة					
19	تحدد الأدوار والمسؤوليات والواجبات لضمان فعالية نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة					
20	يتم تنفيذ برنامج لتدريب وتأهيل العمال بيئيا					
21	يتم وضع نظام للاتصالات يسهل من عملية نشر المعلومات البيئية داخل وخارج المؤسسة					
22	يتم توثيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة					
23	تتم مراقبة الوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية دوريا					
24	تتم مراقبة أكثر الأنشطة تأثيرا على البيئة باستمرار					
25	تملك المؤسسة مخطط طوارئ يوضح طرق التدخل بشكل دقيق					

4- إجراءات الفحص والتصحيح

الرقم	العبارة	تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
26	تعمل المؤسسة على رصد وقياس الخصائص الرئيسية للعمليات والأنشطة التي لها تأثير بيئي هام بين فترة وأخرى					
27	تسجل المؤسسة المعلومات التي تساعد في الإجراءات الرقابية					
28	تتم مقارنة العمليات/الأهداف المنجزة مع ما تم تخطيطه					
29	تقوم المؤسسة باتخاذ الإجراءات التصحيحية والتقويمية لتقليل الفجوة بين ما تم تخطيطه وما تم تحقيقه فعليا					

5- المراجعة الإدارية

رقم	العبارة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
30	تقوم الإدارة العليا لمؤسستكم بمراجعة نظام الإدارة البيئية بصفة دورية					
31	تقوم مؤسستكم بعملية توثيق مراجعة نظام الإدارة البيئية					
32	تتضمن المراجعة الإدارية الالتزام بالتحسين المستمر					

6- تأثير متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على توجيه السلوك البيئي

رقم	العبارة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
33	يسهم نظام الإدارة البيئية في عملية ترشيد استهلاك المواد الأولية بالمؤسسة					
34	يساعد نظام الإدارة البيئية في تقليل الهدر من الطاقة بالمؤسسة					
35	يؤدي نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة إلى زيادة كفاءة العاملين ووعيهم البيئي					
36	يساعد نظام الإدارة البيئية في خفض نفقات التخلص من النفايات بالمؤسسة					
37	يسهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في استغلال مخلفات العملية الإنتاجية					
38	يؤدي نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة إلى الحد من التلوث البيئي					
39	يسهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تقليل الانبعاثات الجوية					
40	يساعد نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تجنب تلويث المياه والتربة					
41	يساهم نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة في تقليل الضوضاء -الضجيج-					
42	يساعد نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة على المحافظة على صحة العمال					
43	يمكن نظام الإدارة البيئية المؤسسة من تطوير منتجات مأمونة أكثر بيئياً					

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	مكونات الغلاف الغازي	01
18	توزيع كميات المياه على كوكب الأرض	02
48	تعريف المنظمات العالمية للسلوك البيئي	03
79	هيكل سلسلة المواصفة الدولية 2004: ISO 14000	04
115	أوجه الاختلاف بين التسويق التقليدي والتسويق الأخضر	05
118	التعاون الثنائي في مجال الاتفاقات البيئية (الجزائرية - الأجنبية)	06
124	تطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة ISO14001 في الجزائر وبعض الدول	07
131	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	08
136	متغيرات الدراسة موزعة حسب عبارات الاستبيان	09
136	درجات مقياس ليكرت (Likert) الخماسي للاستبيان	10
137	مجالات الاتجاهات حسب مقياس ليكرت (Likert) الخماسي	11
138	نتائج قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ	12
140	توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب الجنس	13
141	توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب السن	14
142	توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب المستوى الدراسي	15
142	توزيع متغيرات المؤسسات محل الدراسة حسب الخبرة المهنية	16
143	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب نوعها	17
143	توزيع المؤسسات محل الدراسة حسب توفر قسم البيئة بها	18
144	مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للسياسة البيئية	19
146	مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتخطيط البيئي	20
147	مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للتنفيذ والتشغيل	21
148	مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة لإجراءات الفحص والتصحيح	22

149	مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة للمراجعة الإدارية	23
150	مدى تأثير نظام الإدارة البيئية <i>ISO 14001</i> على توجيه السلوك البيئي بالمؤسسات محل الدراسة	24

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	عناصر النظام البيئي	15
02	تقسيمات الموارد الطبيعية	24
03	التداخل بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة الطبيعية	25
04	الفجوة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة	30
05	تأثير الآثار الخارجية على تخصص الموارد	32
06	آثار السياسات البيئية المحافظة وغير المحافظة على فناء مورد اقتصادي عبر الزمن	37
07	إدخال الآثار الخارجية عن طريق الضريبة	42
08	التكاليف التي يخضع لها الملوث في حالة فرض الرسم	43
09	دائرة أصحاب المصلحة	52
10	العلاقة بين نظام ادارة البيئة وعجلة ديمنج	83
11	خطوات ومراحل تطبيق نظام الإدارة البيئية	88
12	فجوة الأداء البيئي	96
13	أثر نظام الإدارة البيئية <i>ISO14001</i> على السلوك البيئي	106
14	الإنتاج التقليدي والإنتاج الأنظف	111
15	مجالات الإنتاج الأنظف	113
16	نموذج الدراسة	133

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 01 القرآن الكريم.
- 02 أحمد ماهر، الإدارة: المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 03 أحمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.
- 04 بول سامويلسون وآخرون، الإقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، ط2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 05 تامر البكري، لانا البناء، التسويق الأخضر وإعادة التدوير، دار أمجد، الأردن، 2015.
- 06 ثامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، اليازوري، عمان، 2007.
- 07 ثامر البكري، استراتيجيات التسويق الأخضر، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 08 حسان زيدان العمامرة، أنظمة الإيزو في السلامة والبيئة، ط1، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2015.
- 09 حسين أحمد شحاتة، البيئة والتلوث والمواجهة: دراسة تحليلية، دار التعاون، القاهرة، 2000.
- 10 حسين عبد العال محمد، الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة والمواصفات القياسية (الأيزو) 9000-9001 وأهم التعديلات التي أدخلت عليها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 11 خالد القاسمي، وجيه البعيثي، حماية البيئة الخليجية: التلوث وأثره على البيئة العربية والعالمية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1999.
- 12 خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 13 خضر مصباح الطيطي، إدارة وصناعة الجودة: مفاهيم إدارية وتقنية وتجارية في الجودة، ط1، دار الحامد، عمان، 2011.
- 14 دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.
- 15 راتب السعود، الإنسان والبيئة، دار حامد، عمان، 2003.
- 16 رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق، 2011.
- 17 سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
- 18 سعاد فهد الحوال، التسويق الأخضر ودوره في زيادة رضا العملاء، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2015.

- 19 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 1994.
- 20 عبد الوهاب بن رجب هاشم بن صادق، جرائم البيئة وسبل المواجهة، ط1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2006.
- 21 عدلى على أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
- 22 علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر، ط1، دار صفاء، عمان، 2010.
- 23 علي الضلعين، أساسيات ومبادئ إدارة الأعمال، ط2، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2005.
- 24 غالب جليل صويص وآخرون، أساسيات إدارة المشاريع، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- 25 فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الجزائر، 2002.
- 26 محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
- 27 محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، 2016.
- 28 منير فوزي، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 29 نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
- 30 نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007.
- 31 نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، ط2، دار اليازوري، عمان، 2015.
- 32 نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، ط1، الوراق، عمان، 2012.
- 33 يوسف حبيب الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، 2009.
- 34 يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 35 يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، ط1، دار حامد، عمان، 2008.

ب- المجالات والتقارير :

- 36 ايثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، تقييم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية 2004 : ISO 14001، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 70، 2008.
- 37 ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية، مجلة جيل حقوق الإنسان، لبنان، عدد 2، جوان 2013.
- 38 علي محمد نجيل المعموري، دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل السلوك البيئي المستدام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع

21، 2016.

- 39 عمر علي اسماعيل، إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، مجلة تنمية الريف، العدد 115، المجلد 36، العراق، 2014.
- 40 فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009.
- 41 كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007.
- 42 محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009.
- 43 مصطفى بابكر، السياسات البيئية، سلسلة جسر التنمية، العدد 25، الكويت، 2004.
- 44 موسى عبد الناصر، رحمان أمال، الإدارة البيئية وآلية تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، عدد 4، الجزائر، 2008.

ج- الرسائل والأطروحات:

- 45 سحانين الميلود، التكنولوجيا النظيفة ودورها في حماية البيئة (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2011.
- 46 عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.
- 47 عز الدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011.
- 48 وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2007.

د- الدراسات والمقتنيات:

- 49 أحمد بن عيشاوي، المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للإدارة البيئية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي العلمي: حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012.
- 50 حمزة رملي، اسماعيل زقوط، دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 2012.
- 51 الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية - حالة الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة

الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012.

- 52 عاشور مزريق، دور الجماعات المحلية في احلال تنمية بيئية متوازنة، ملتقى دولي حول التنمية المحلية، الحوكمة وواقع الاقتصاد الجزائري، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، 26-27 أبريل 2005.
- 53 محمد فرحي، إشكالية تقسيم المؤثرات الخارجية ومسؤولية العدالة الاجتماعية، مداخلة ضمن المتلقي العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012.
- 54 موساوي عمر وبالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مداخلة ضمن المتلقي العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012.

هـ - القوانين

- 55 المادة 01 من القانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 06، 1983.
- 56 المادة 02 من القانون 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 43، 2003.
- 57 المادة 08 من القانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 06، 1983.
- 58 المادة 68 من القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 14، 2016.

02- المراجع باللغة الأجنبية

أ - الكتب

- 59 Alain Chauveau, Jean-Jacques rosé, **L'entreprise Responsable**, Edition D'organisation, Paris, 2003.
- 60 Benoit Naous, **Réussir Votre Analyse Environnementale : Les 5 Etapes Clés**, AFNOR, Paris, 2003
- 61 Christian Holmann, **Guide Pratique De 5S Et De Management Visuel**, 2^{eme} Edition, Edition D'organisation, Paris, 2010.
- 62 Freeman R. E., **Strategic Management: A Stakeholder Approach**, Pitman, Boston, 1984.
- 63 Hervé Dévriillé, **Economie Et Politique De L 'Environnement**, L' Harmattan, Paris, 2010.
- 64 Octave Gélinier et autres, **Développement Durable : Pour Une Entreprise Compétitive Et Responsable**, ESF Edition, France, 2002.
- 65 Olivier Beaumais, Mireille Chiroleu-Assouline, **Economie De L'environnement**, Edition Bréal, Paris,

2001.

- 66 Ordre des Experts-Comptables, **La Gestion Environnementale : Levier De Performance Pour L'entreprise**, Edition Dunod, Paris, 2008.
- 67 Paolo Baracchini, **Guide A La Mise En Place Du Management Environnemental En Entreprise Selon ISO 14001**, 3^{ème} Edition, Presses Polytechniques Et Universitaires Romandes, Lausanne, 2007.
- 68 Patrick Widloecher, Isabelle Querne, **Le Guide Du Développement Durable En Entreprise**, édition d'organisation, Paris, 2009.
- 69 Sandra Moatti, **Notre Maison Commune**, l'économie politique, N°69, 2016/1.
- 70 Taladidia THiombiano, **Economie De L'environnement Et Des Ressources Naturelles**, l'harmattan, Paris, 2004.
- 71 Sylvie Faucheux , Jean François Noel, **Economie Des Ressources Naturelles Et De L'environnement**, Armand colin, paris. 1995.

ب - الجرائد والمجلات والملتقيات والأطروحات :

- 72 Ahmed Tourki, **La Relation Entre La Certification Environnementale ISO 14001 Et La Performance Environnementale, Etude De Cas Sur Quatre Entreprises Tunisiennes**, Développement Durable Et Territoire (En Ligne), Vol 05, N°02, 2014.
- 73 Ahmed Tourki, **Les Comportements Écologiques Des Dirigeants Des Entreprises Tunisienne**, veitigO_ la revue électronique en science de l'environnement, volume 09, N°2, 2009 .
- 74 Albert Loupee, **Contribution Du Marketing Au Développement Durable**, revue française du marketing, N°200, Paris, 2004.
- 75 Badreddine Taleb, **Les Motivations D'engagement Des Entreprises Dans La Responsabilité Sociale : Le Cas Du Secteur Industriel Algérien**, thèse de doctorat en science de gestion, université Aix Marseille, 2013
- 76 Beatrice Butel-Bellini, **L'intégration De La Donnée Ecologique Dans La Gestion De L'entreprise : Une Analyse Contingente Au Niveau Des Sites De Production**, thèse de doctorat, université de lille1, 1997
- 77 Bernard Guillon, **Une Décennie D'initiatives Environnementales Dans La Grande Distribution : Expériences Comparées En Matière De Prise En Compte De L'environnement**, 2^{ème} Colloque Etienne Thil , Septembre 1999
- 78 Boiral O, Jolly D, **Stratégie, Compétitivité Et Ecologie**, revue française de gestion, N°127, 2000.
- 79 Boiral Olivier & Jean-Marie Sala, **Environmental Management: Should Industry Adopt ISO14001?** Business Horizons, V: 41, N°01, 1998.

- 80 Boiral Olivier, **Concilier Environnement Et Compétitivité, Ou La Quête De L'écoefficiente**, Revue française de gestion, 2005/5, n° 158
- 81 Boiral Olivier, Henri Jean-François, **De La Certification ISO 14001 A L'amélioration Des Performances Environnementales**, 16^{ème} conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, Montréal, 6-9 juin 2007.
- 82 Boiral Olivier, **Protéger L'environnement Naturel Et La Santé Des Travailleurs**, revue internationale de gestion, vol 22, N°04, 1997
- 83 Boiral Olivier, **Stratégies De Dépollution Et Compétitives : Pour Une Approche Contingente De « L'hypothèse De Porter »**, 12eme conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, les cotes de Carthage, 2003.
- 84 Boiral. O, G. Croteau, **Du Développement Durable A L'entreprise Durable, Ou L'effet Tour De Babel**, 10^{ème} conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, Québec, 11-13 juin 2001.
- 85 Boiral O, Paule H, **Les Système De Gestion Environnementale Au Canada: Enjeux Et Implications Pour Les Politiques Publiques De L'environnement**, revue de droit de McGill, vol 53, 2008.
- 86 Boubaker Leila, **Contribution A L'intégration D'une Politique Environnementale Dans Les Activités des entreprises algériennes en vue d'une amélioration de leurs performances environnementale**, Thèse de doctorat en Hygiène et Sécurité Industrielle, université de Batna, 2012.
- 87 Emmanuelle Reynaud, Vari auteurs, **Les Déterminants Du Comportement Responsable, Une Comparaison Internationale A Grande Echelle**, 17^{ème} conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, Nice, Juin 2008.
- 88 Eric Persais, **L'entreprise Face Aux Pressions Ecologistes**, revue annales des mines, N° 12, 1998.
- 89 Eric persais, **La Relation Entre L'organisation Et Son Environnement : Le Cas De L'écologie**, 7^{ème} conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, louvain la neuve, 1998.
- 90 Erwan Harscoet, **Développement D'une Comptabilité Environnementale Orientée Vers La Création De Valeur : L'application A Un Investissement De Prévention Des Pollutions**, thèse de doctorat, école doctorale :science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, 2007.
- 91 Gilles Grolleau et autres, **Déterminants De La Diffusion Internationale De La Norme ISO 14001**, économie et prévision, N°185, 2008.
- 92 Jouhaina Gherib, Iness M'hissen, **Engagement Environnemental Et Taille De L'entreprise: Une Lecture A Travers La Théorie Néo-Institutionnelle**, 19^{ème} conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique AIMS, Luxembourg, 2010.
- 93 Moez Ben Yedder, Mohamed Farhoud, **Le Développement Durable Est-Il Bienvenue Dans Les Organisation ? Cas De L'implantation D'un Système De Management Environnemental En Tunisie**, développement durable et territoire, varia (en ligne), 2014.
- 94 Mohamed Hamdoun, **Le Comportement Ecologique Des Entreprises Chimiques Tunisiennes : Un Passage Obligé Ou Un Choix Délibéré ?**, 17^{ème} conférence de l'Association Internationale de

Management Stratégique AIMS, Nice, Juin 2008.

- 95 Mouloud Kadri, **Le Développement Durable, L'entreprise Et La Certification ISO 14001**, marché et organisation, N°08, 2009/01.
- 96 Naoufel Mzoughi, **Analyse Economique Des Approches Volontaires De Régulation De L'environnement**, thèse de doctorat en science de gestion, université de Bourgogne, 2005.
- 97 Nicolas Riedinger, Céline Thevenot, **La Norme Iso 14001 Est-Elle Efficace ? Une Etude Econométrique Sur L'industrie Française**, économie et statistique, N°411, 2008.
- 98 Sandrine Berger-Douce, **Gestion Environnementale Et Certification: Le Cas De Trios PME**, gestion, vol 35, 2010.
- 99 Sandrine Gherra, **Intégration Du Développement Durable Dans La Stratégie D'entreprise : Une Explication Par La Théorie Des Ressources Et Compétences Et L'approche Des Parties Prenantes**, thèse de doctorat en science de gestion, université Aix Marseille II, 2010.
- 100 Shrivastava Paul, **Environmental Technologies and Competitive Advantage**, Strategic Management Journal, vol : 16, 1995.
- 101 Simon Nadel and all, **Adoption Of Environmental Management Systems And Organization Changes: The Case Of French Industrial Firms**, journal of innovation economics and management, N°21, 2016/3.
- 102 Soufiane Toumi, **Approche Ecologique Et Engagement Environnemental Des PME En Tunisie : Cas Des Industries Chimiques**, monde en développement, N° 159, 2012/3.
- 103 Soumaya Mejbri, Ahlem Soualhia, Habib Affes, **Quelques Répercussions De L'écologie Sur Le Comportement De L'entreprise**, International Journale Of Innovation And Applied Studies, vol 07, N°02, 2014.

3 - مواقع الإنترنت:

- 104 تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، على الموقع
www.arab- api. Org/ images/ trainig/1/2005/33c21/3.pdf .2012/05/21 تاريخ الإطلاع
- 105 The ISO Survey of Management System Standard Certifications (1999–2015)
http://www.iso.org/iso/iso_14001_iso_survey2015.xls consulter le: 15/10/2016.
- 106 www. Faculty. KSV. Edu. Sa. consulter le:30/10/2012
- 107 2013/06/10. تاريخ الإطلاع ، www.stooob.com التوازن البيئي، على الموقع:
- 108 ، تاريخ الإطلاع: 2013/06/20. www.startimes.comطبقات الغلاف الجوي، على الموقع:
- 109 العولمة والتنمية المستدامة: أي هيئات للضبط، على الموقع:

- http// www. Unesco.Org/ most./ Sd. Arab/ Fiche 3a. htm تاريخ الإطلاع: 2013/05/15.
- 110 www.cntppdz.com/uploads/CPE.pdf المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف على الموقع: تاريخ الإطلاع: 2016./11/03
- 111 L’Institut Algérien de Normalisation (IANOR), sur le site: www.ianor.dz/Site_IANOR/A_propos.php?id=1 consulter le: 15/10/2016.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

01	 مقدمة
	الفصل الأول: السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
10	 تمهيد
11	 1-I مضمون العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية
11	 1-1-I البيئة
11	 1-1-1-I ماهية البيئة
14	 2-1-1-I النظام البيئي
19	 3-1-1-I التوازن البيئي
21	 2-1-I المؤسسة الاقتصادية
22	 1-2-1-I الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية
23	 2-2-1-I الموارد الطبيعية والمؤسسة الاقتصادية
26	 3-2-1-I تطور العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية
28	 3-1-I الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة الاقتصادية
28	 1-3-1-I ماهية الآثار الخارجية
31	 2-3-1-I أهمية اعتبار الآثار الخارجية
32	 3-3-1-I أثر الآثار الخارجية على تخصص الموارد
33	 4-3-1-I طرق تقييم الآثار الخارجية
35	 2-I السياسة البيئية للحد من الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة الاقتصادية
35	 1-2-I ماهية السياسة البيئية
35	 1-1-2-I تعريف السياسة البيئية
35	 2-1-2-I خصائص السياسة البيئية
36	 3-1-2-I أهداف السياسة البيئية
38	 2-2-I أدوات السياسة البيئية
38	 1-2-2-I الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية
41	 2-2-2-I الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية
47	 3-I السلوك البيئي، محدداته وأنواعه
47	 1-3-I تعريف السلوك البيئي

47	I-1-3-1- مصطلح المؤسسة الإيكولوجية.....
47	I-1-3-2- مصطلح المستهلك الأخضر والمنتج الأخضر.....
47	I-1-3-3- تعريف المنظمات العالمية للسلوك البيئي.....
49	I-2-3-2- محددات السلوك البيئي
50	I-1-2-3- الضغوطات الحكومية.....
51	I-2-2-3- ضغوط الأطراف ذات المصلحة
59	I-3-2-3- الفرص الاقتصادية.....
60	I-4-2-3- أخلاق المديرين.....
61	I-5-2-3- العوامل الموقفية.....
63	I-3-3- أنواع السلوكيات البيئية للمؤسسة الاقتصادية.....
63	I-1-3-3- السلوك البيئي الدفاعي.....
64	I-1-3-3- السلوك البيئي الممتثل.....
64	I-3-3-3- السلوك البيئي الحساس أو الاستباقي.....
66	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: نظام الإدارة البيئية *ISO 14001* ودوره في توجيه السلوك البيئي

للمؤسسة الاقتصادية

68	تمهيد.....
69	II-1- الإطار المفاهيمي والنظري لنظام الإدارة البيئية
69	II-1-1- ماهية الإدارة البيئية
69	II-1-1-1- مفهوم الإدارة البيئية.....
70	II-1-1-2- أهمية الإدارة البيئية.....
71	II-2-1- نظام الإدارة البيئية
71	II-1-2-1- تعريف نظام الإدارة البيئية.....
72	II-2-2-1- أنواع نظم الإدارة البيئية.....

- 183 -

104	المراجعة الإدارية..5-2-II
105	3-II- دور نظام الإدارة البيئية <i>ISO 14001</i> في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية..
106	1-3-II أهم مجالات تأثير نظام الإدارة البيئية <i>ISO 14001</i>
107	1-1-3-II ترشيد استخدام مدخلات العملية الإنتاجية والمياه والطاقة
107	2-1-3-II إعادة تدوير مخلفات الإنتاج والتعامل الحذر مع المخلفات الخطرة.....
108	3-1-3-II الإقلال من الهدر في العملية الإنتاجية.....
108	4-1-3-II إعادة تشكيل مفهوم المنتج.....
109	5-1-3-II إعداد وتدريب المستخدمين.....
109	2-3-II أمثلة عن مظاهر السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية.....
110	1-2-3-II الإنتاج الأنظف.....
114	2-2-3-II التسويق الأخضر.....
117	3-3-II واقع نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....
117	1-3-3-II إستراتيجية الجزائر في دعم السلوك البيئي
	2-3-3-II واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية <i>ISO 14001</i> بالمؤسسات الاقتصادية
124	الجزائرية.....
127	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
129	تمهيد.....
130	1-III منهجية الدراسة الميدانية.....
130	1-1-III تحديد مجتمع وحدود الدراسة.....
130	1-1-1-III مجتمع وعينة الدراسة.....
131	2-1-1-III مجالات الدراسة الميدانية.....
132	2-1-III أدوات الدراسة الميدانية.....
132	1-2-1-III أدوات جمع البيانات الأولية.....

132	III -1-2-2- نموذج ومتغيرات الدراسة
135	III -2- مراحل تطوير أداة القياس وأساليب المعالجة الإحصائية
135	III -1-2- مراحل تطوير أداة القياس
135	III -1-1-2- تصميم أداة الدراسة (الاستبيان)
136	III -2-1-2- اختيار مقياس الاستبيان
137	III -3-1-2- الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبيان)
138	III -4-1-2- إجراءات توزيع الاستبيان وجمع البيانات
139	III -2-2- أساليب المعالجة الإحصائية
139	III -1-2-2- الثبات
139	III -2-2-2- التكرارات والنسب المئوية
139	III -3-2-2- المتوسط الحسابي
139	III -4-2-2- الانحراف المعياري
140	III -3- عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات
140	III -3-1- عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية
140	III -3-1-1- عرض وتحليل بيانات الجزء الأول
144	III -3-1-2- عرض وتحليل بيانات الجزء الثاني
150	III -3-1-3- عرض وتحليل بيانات الجزء الثالث
151	III -3-2- اختبار الفرضيات
152	III -3-1-2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى
153	III -3-2-2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية
155	 خلاصة الفصل
157	 خاتمة
163	 الملاحق
170	 فهرس الجداول
172	 فهرس الأشكال

174	 قائمة المراجع
181	 فهرس المحتويات

ملخص:

لقد أدى التقدم العلمي والتقني الذي شهده العالم في القرن الماضي إلى ازدياد المؤسسات الاقتصادية والصناعية في العديد من الدول، عملت على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات، لكن في المقابل، نتج عن هذا التطور أزمات بيئية خطيرة، بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مخلفات عمليات التصنيع. وهنا أصبح لزاما على هذه المؤسسات تبني نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** للحد من أثارها السلبية على البيئة.

وقد تناولت هذه الدراسة موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية خاصة مع تعدد الآثار السلبية على البيئة وزيادة وعي المستهلكين والمجتمع المدني، حيث أجريت الدراسة على مجموعة مكونة من 05 مؤسسات اقتصادية جزائرية من خلال إبراز مستوى تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** ممثلا في متطلباته المتمثلة في السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، الفحص والتصحيح وأخيرا المراجعة الإدارية. ومدى مساهمته في توجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر واضح لنظام الإدارة البيئية **ISO 14001** على تحسين السلوك البيئي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نظام الإدارة البيئية، السلوك البيئي، **ISO 14001**.

Résumé:

Au cours du dernier siècle, Le monde a connu un progrès scientifique et technique époustoufflant, ce dernier a mené à une augmentation remarquable du nombre d'entreprises industrielles, qui tentent de satisfaire les besoins infinis des clients. Mais à son tour, il a entraîné le développement d'une crise environnementale très grave en raison de l'exploitation des ressources naturelles irrationnelles et de déchets dangereux. À cause de ça, les entreprises doivent mettre en place le système de management environnementale **ISO 14001** pour améliorer leur comportement environnemental.

On a abordé un sujet très important surtout avec ces multiples effets négatifs sur l'environnement. L'étude a été menée sur un groupe composé de 05 entreprises économiques algériennes en mettant en évidence le niveau d'application du système de management environnemental **ISO 14001** représentée par, la politique environnementale, la planification environnementale, la mise en œuvre et fonctionnement, contrôles, et revues de direction pour orienter le comportement environnemental de ces entreprises. Les résultats de cette étude indiquent clairement l'effet du système de management environnemental **ISO 14001** sur l'amélioration du comportement environnemental des entreprises économiques choisies.

Mots clés: Système de management environnemental, comportement environnemental, **ISO 14001**.